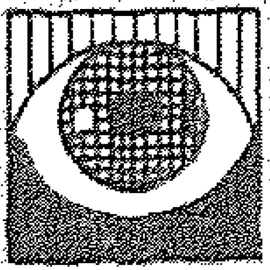


سينا للنشر

بوب وودوارد

الهدف

الشرق الأوسط !

الحروب السرّية للمخابرات المركزيّة الأمريكيّة



دراسة: سامي الرزاز

الهدف

الشرق الأوسط !

الناشـــر
ســـــينا للنشـــــر
المدير المسئول
راوية عبد العظيم

١٨ ش ضريح سعد - القصر العينى
القاهرة - ج . م . ع
ت : ٣٥٤٧١٧٨

الهـــدف: الشـــرق الأوســـط

الطبعة الأولى ١٩٩٠

الغـــــلاف : عمـاد حلـيم
الإخراج الفنى : إيناس حسنى



بوب وودوارد

الهدف

الشرق الأوسط !

الحروب السرية
للمخابرات المركزية
الأمريكية



كلمة لابد منها

هذا الكتاب كفيل بأن يمثل « مشكلة » لأى ناشر . ومنذ أن فكرنا فى نشر ترجمته ، واجهنا بالفعل العديد من المشكلات ؛ ولكننا قررنا المضى قدماً فيه .

فمع التسليم بأهميته وضرورة إطلاع القارىء المصرى والعربى عليه (لأسباب يفصلها المترجم فى مقدمته) ، كانت هناك أولاً مشكلة الحجم ، فلو ترجمناه كاملاً ، لزاد حجمه على الثمانمائة صفحة ؛ وهو ماكان سيرتفع بتكلفته (وسعره !) إلى مستوى غير معقول بالنسبة للقارىء ، وغير مقبول بالنسبة لنا كدار للنشر تحرص على ألا تثقل كاهل قارئها . ومن ثم كان الاكتفاء بترجمة ونشر كل مايتضمنه الكتاب عن بلدان الشرق الأوسط ، دون أن نحذف أو نتجاهل شيئاً .

ثم كانت هناك مشكلة الموضوع والتفصيلات ؛ فالكتاب دقيق وحساس وملىء بالأشواك .. فما أكثر صفحاته التى تتحدث عن الملوك والرؤساء العرب بطريقة لن ترضيهم بالقطع : فهذا عميل للمخابرات المركزية ، وذاك تتجسس عليه المخابرات المركزية .. هذا يعاقر الخمر ، وذاك يدخن الحشيش !!

وكان السؤال : هل ننشر مثل هذه التفاصيل ، أم نغفلها ونتغاضى عنها !؟ وهل نشرنا لها يعنى بالضرورة أنها حقيقية ، وأننا نوافق عليه !؟

وفى النهاية ، إستقر الرأى على نشر هذه التفاصيل كما هى ، كما وردت فى النص الأصلى للكتاب « الحجاب » . فمنذ نشر هذا الكتاب بالانجليزية فى أواخر عام ١٩٨٧ ، لم تعد هذه التفاصيل سراً على الاطلاق ؛ فقد قرأها الملايين فى أنحاء العالم ـــ وبقى فقط أن يقرأها « أصحاب الشأن » ، وهم القراء المصريون والعرب !

كما رأينا أيضاً ألا نتدخل فى النص بالشرح لمثل هذه التفاصيل أو التعليق عليها . فأننا كدار للنشر ، ليس بمقدورنا ـــ بطبيعة الحال ـــ أن نؤكد أو ننفى أياً من مثل هذه التفاصيل ... وليست هذه مهمتنا بالتأكيد . وبالتالى ، فان مسئولية إثبات مايرد بالكتاب من أتهامات إنما يقع على عاتق مؤلفه .. كما أن مسئولية هذه الاتهامات إنما تقع على عاتق المتهمين أنفسهم !

على أننا ـــ وهو الأهم ـــ حرصنا على ألا يغرق القارىء فى مثل هذه التفاصيل التى يذخر بها الكتاب أو يبالغ فى تقديرها ، بل أن ينظر إليها من المنظور الصحيح ، ويضعها فى

المكان الصحيح .. ولذلك ، فقد أتبعنا النص المترجم بدراسة خاصة عن المعنى السياسى لأعمال وأنشطة وكالة المخابرات المركزية والدور الذى تلعبه فى وضع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية .. فالكتاب ليس رواية بوليسية مثيرة ، بل عمل سياسى يتطلب الدأب فى قراءة السطور ـــ وأحياناً مابين السطور !

وهكذا ، لانملك إلا أن نذكر القارىء ـــ على طريقة بعض الصحف ! ـــ بأن الأراء الواردة فى النص المترجم لاتعبر إلا عن صاحبها ؛ ولافضل لنا فيها سوى الترجمة والنشر .. وكما قيل ـــ فان « ناقل الكفر ليس بكافر !! »

الناشر

مقدمة

... لماذا ؟ وكيف ؟

ربما لم يثر كتاب عن أجهزة المخابرات من الضجيج ماأثاره هذا الكتاب (**الحجاب : الحروب السرية لوكالة المخابرات المركزية ، ١٩٨١ ــ ١٩٨٧**) ، الذى ألفه الصحفى الأمريكى الشهير بوب وودوارد .. فمنذ نشره فى أواخر العام الماضى ، أصبح بنداً ثابتاً فى تعليقات الصحف والكتاب ، وتبارى الجميع فى عرض ماجاء به ، والاستناد إليه فى الآراء والجدال ــ وبالذات فى منطقتنا العربية .. فى شرقنا الأوسط .

وكان لافتاً للنظر أن يحظى الكتاب باهتمام وتقدير كل الصحف والمجلات العربية بلا استثناء تقريباً ، وسواء كانت حكومية أو معارضة ، محافظة أو ثورية .. فأفردت له الصفحات بغير حساب ، ولم تبخل عليه بمساحة ــ باختصار ، كان اهتماماً واسعاً بدرجة تبعث على الارتياب فى دوافعه !

ولم يكن هذا الاهتمام غير العادى يرجع إلى أهمية الكتاب فى حد ذاته (رغم أنه كتاب بالغ الأهمية حقاً !) .. وإنما كانت قيمته الأساسية فى نظر « الفرقاء العرب » تكمن فى أنه يوفر للجميع « سلاحاً » يخوضون به معاركهم ضد بعضهم البعض .. فكل طرف يجتزىء قدراً من التفاصيل التى يزخر بها الكتاب ، ويشهرها فى وجه الطرف الآخر كوثيقة اتهام تأتى من سلطة « لايرقى إليها الشك » ــ من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، وعلى لسان صحفى أمريكى شهير !!

وكان الجميع أيضاً ، وبلا استثناء تقريباً ، يتعاملون مع هذا الكتاب على طريقة « ولاتقربوا الصلاة .. » . وكانت « الانتقائية » هى كلمة السر ــ اختر من الكتاب مايناسبك ، ومايمكن أن تهاجم به خصومك .. وأغمض عينيك عما يمكن أن يمسك أنت ، أو حتى يتعارض مع مصالح أصدقائك !

فمثلاً ، رأينا الصحف المصرية « القومية » (الحكومية) تفرد صفحاتها لإعادة نشر أجزاء ومقتطفات من الكتاب خارج سياقها ، لمجرد أنها تتحدث عن « جنون » الزعيم الليبى العقيد معمر القذافى .. بينما تغفل تماماً مايقوله الكتاب من أن الأمريكيين كانوا هم البادئين بالاستفزاز فى كثير من الحالات . كما تلتزم الصمت الحكيم إزاء المعنى الواضح الذى ينطوى عليه الكتاب ــ

وهو أن الصراع الأمريكي ـــ الليبي إنما هو صراع مصالح وسياسات محسوبة ، ولاعلاقة له « بجنون » شخص هنا أو هناك !

وهكذا ، تفاوتت المواقف وطرق التغطية الصحفية للكتاب .. فصحف الحكومة تنشر قصصاً ، وصحف المعارضة تنشر قصصاً مضادة .. وصحف هذا البلد تنشر تفصيلات ، وصحف ذاك البلد تنشر تفصيلات مضادة !

وفى بعض الأحيان ، وصلت « هوجة الحجاب » إلى حدود العبث واللامعقول .. فعندما نشرت صحف المعارضة المصرية ـــ مثلاً ـــ ماجاء بالكتاب عن قيام الأمريكيين بالتجسس والتصنت على الاتصالات التليفونية للرئيس حسنى مبارك ، لم يتخذ ضدها أى إجراء (فيما كان مظهراً ديمقراطياً لابد أن يذكر بالخير حقاً للنظام المصرى !) ، واكتفت صحف الحكومة بتجاهل الأمر .. ولكن عندما نشرت إحدى صحف المعارضة (« **الأهالى** » لسان حال حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) ماورد بالكتاب عن أن الملك **فهد** بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية يعاقر الخمر مخالفاً بذلك تعاليم الإسلام ، تحركت الأجهزة على الفور لبدء تحقيق مع رئيس تحرير الصحيفة المعارضة ـــ وكانت التهمة : الإساءة لرئيس دولة عربية .. وكأن صحفنا لم تعتد على مدى سنوات طويلة أن تلعن آباء(وأحياناً أمهات !!) نصف الرؤساء العرب على الأقل !!

وكان اللافت للنظر أن السعوديين أنفسهم لم يطلبوا فى الأصل إجراء مثل هذا التحقيق مع مؤلف الكتاب بوب وودوارد ، ولا مع ناشره الأمريكى ، ولم يرفعوا « دعوى قذف » ضد أى منهما أمام محكمة أمريكية ، رغم علاقات « الصداقة » الوثيقة التى تربط السعودية بالولايات المتحدة ـــ وكأن السلطات المصرية قد أصبحت « ملكية أكثر من الملك نفسه !! »

وفى الحقيقة ، فإن الكتاب هام بالفعل ويستحق هذه الحفاوة ـــ لعدة أسباب ..

فهناك ـــ أولاً ـــ شهرة المؤلف ومصداقيته ؛ فالمعروف عن بوب وودوارد أنه ذلك الصحفى الذى كشف (مع زميله كارل برنشتاين) فضيحة ووترجيت ، التى أسفرت عن سقوط الرئيس الأمريكى الأسبق ريتشارد نيكسون ، بعد سلسلة التحقيقات المثيرة التى نشراها فى صحيفة « **الواشنطون بوست** » .

وهناك ـــ ثانياً ـــ موضوع الكتاب نفسه ، وهو العمليات « المغطاة » أو السرية لوكالة المخابرات المركزية ، أو ماإصطلح على تسميته بـ « الأعمال القذرة » .. فبعد إقامة الوكالة عام ١٩٤٧ ، بهدف تنسيق وتحليل تقارير ومعلومات المخابرات الخارجية السرية الواردة للرئيس الأمريكى وصناع سياسته ، طرأ فى السنوات الأولى تغير جوهرى على أهداف الوكالة .. حيث بدأت التخطيط لما يسمى « العمليات المغطاة » ، وهى الأعمال السرية التى تهدف إلى قلب وإسقاط حكومات بلدان أخرى تتعارض سياساتها مع المصالح الأمريكية !

ومنذ ذلك الحين ، ظل الهدفان يتنازعان وكالة المخابرات المركزية .. ففى بعض الفترات ، يكون الهدف المشروع (جمع المعلومات وتحليلها وتقديمها لصناع السياسة) هو السمة الغالبة على نشاط الوكالة .. وفى فترات أخرى ، تتزايد نزعة التورط فى العمليات السرية الخارجية ، أو « الأعمال القذرة » !

وفى الحالتين ، لايكون العامل الحاسم شخصياً — بمعنى من الذى يتولى رئاسة الولايات المتحدة ، أو من الذى يتولى رئاسة وكالة المخابرات المركزية .. فهناك العديد من العوامل المعقدة الأخرى التى ترجح غلبة أحد هذين الهدفين على الآخر : موازين القوى الدولية القائمة بين القوتين العظميين (وهو أهم هذه العوامل على الإطلاق) ، وأوضاع توازنات القوى داخل المؤسسات الحاكمة فى الولايات المتحدة نفسها ، ومدى ملاءمة الظروف الإقليمية والمحلية فى مختلف أنحاء العالم لتلك « الأعمال القذرة » ... إلخ [للمزيد من التفصيلات فى هذا الشأن ، انظر الدراسة المنفصلة فى نهاية هذا الكتاب عن « **وكالة المخابرات المركزية : أداة للسياسة الخارجية الأمريكية** »] .

وهناك — ثالثاً — مايتضمنه الكتاب من معلومات عن أحداث كان الشرق الأوسط مسرحاً لها .. فمن الأهمية أن نعرف كيف كان ينظر ويخطط لهذه الأحداث فى الجانب الآخر — فى واشنطون — وكيف كان صناع السياسة الأمريكية يرسمون سياستهم فى منطقتنا ، وعلى حساب من ، ولمصلحة من ! ؟ .

وفى هذه النقطة بالذات ، لعل الكتاب يوضح لنا بجلاء درساً،غالباً مايغمض الساسة العرب أعينهم عنه — وهو أن السياسة مصالح فى المقام الأول .. وأن دور وكالة المخابرات المركزية فى عهد الرئيس الأمريكى رونالد ريجان قد تزايد بصورة كبيرة فى وضع وتنفيذ السياسة الأمريكية،وحماية وتأمين المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط — وهى المصالح التى يمكن إيجازها فى : إبعاد السوفييت عن المنطقة ، واستمرار تدفق إمدادات البترول ، واستمرار المنطقة مصدراً للمواد الخام وسوقاً للمنتجات الغربية ، من خلال ضرب أية محاولة جادة للتنمية الوطنية المستقلة ، وتدعيم الأنظمة المحافظة لحماية الوضع القائم ، وتدجيج إسرائيل بالسلاح لتكون رادعاً جاهزاً لأى تهديد للمصالح الأمريكية .. أى باختصار ، إن الهدف هو الشرق الأوسط نفسه ، السيطرة عليه والهيمنة على مقدراته .. وهو المعنى الذى يجب أن نضعه فى الاعتبار دائماً ونحن نحاول فهم ماوراء أنشطة وكالة المخابرات المركزية فى منطقتنا !

وحقاً فبعد أن تولى رونالد ريجان رئاسة الولايات المتحدة ، شهدت وكالة المخابرات المركزية عملية « إحياء » ملحوظة . فخلال الحقبة « الريجانية » ، شهدت الوكالة أكبر توسع فى تاريخها فى فترات السلم . ففى السنوات الثلاث الأولى من الثمانينيات ، كانت ميزانية الوكالة تزيد فى المتوسط بنسبة ١٧ فى المائة سنوياً — وهى نسبة تفوق نسبة الزيادة السنوية فى ميزانية وزارة الدفاع (البنتاجون) . وفى عام ١٩٨٣ ، كانت الزيادة فى ميزانيتها

تبلغ ٢٥ فى المائة عن ميزانية العام السابق . وفى السنوات الأولى من رئاسة ريجان ، تم إلغاء كثير من القيود التى كانت قد فرضت على أنشطة وكالة المخابرات المركزية ، وخاصة فى مجال العمليات المغطاة أو السرية ــ فارتفع عدد العاملين فى هذا الفرع إلى خمسة أضعاف ماكانوا عليه .. قبل ريجان !

وهكذا ، فإن كتاب « **الحجاب** » يكشف لنا الكثير عن تفصيلات عملية صنع القرار داخل المؤسسات الحاكمة فى الولايات المتحدة ، ولاسيما مايتعلق منها ببلداننا العربية سعياً وراء فرض مايسمى « السلام الأمريكى » فى المنطقة .. كما أنه يكشف أيضاً الكثير من جوانب الفشل والقصور فى تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط .

ومع ذلك فلابد أن ننتبه إلى أن الكتاب قد أغفل بعض الجوانب الهامة ، ولم يوفها ماتستحق من التناول .. فهو ــ مثلاً ــ لايتحدث إلا بشكل موجز وعابر عن أفغانستان ، رغم ماهو معروف من أن وكالة المخابرات المركزية كانت تنفق مايصل إلى ٥٠٠ مليون دولار سنوياً على « المجاهدين » الأفغان !

كما أنه لايتناول بالتفصيل علم مسئولى المخابرات الأمريكية بالخطط الإسرائيلية لقصف المفاعل النووى العراقى عام ١٩٨١ .. وأن الولايات المتحدة هى التى أمدت إسرائيل بالصور التى التقطتها الأقمار الصناعية الأمريكية وغيرها من المعلومات والبيانات !

كذلك تقول مجلة « **ساوث** » (الجنوب) فى عددها الصادر فى ديسمبر ١٩٨٧ « أن وودوارد قد التزم الصمت إزاء محاولة كبيرة واحدة على الأقل لاغتيال القذافى فى مايو ١٩٨١ ... وأنه بتجاهله هذه المحاولة ، وسلسلة من المحاولات الفرنسية السابقة لاغتيال القذافى ، فإن وودوارد يجعل الأعمال الليبية تبدو غير قابلة للتفسير وأكثر استفزازاً مما هى عليه فى الواقع .. كما يجعل خطط وكالة المخابرات المركزية تبدو دفاعية ، فى الوقت الذى تؤكد فيه الوقائع أنها لم تكن كذلك ! »

ومن الناحية الأخرى ، وإذا كان البعض يحاول التقليل من أهمية الكتاب ، بإثارة الشكوك حول نوايا مؤلفه ، والقول بأنه ماكان يمكن أن ينشر دون موافقة وكالة المخابرات المركزية ، وأنه ربما كان من تدبير الوكالة نفسها ، فى محاولة لبدء صفحة جديدة ، وتبييض وجهها فى فترة مابعد ريجان (بعد استقالة ثم وفاة مديرها وليم كيزى وقرب انتهاء رئاسة ريجان) .. فإن ذلك ــ إذا كان صحيحاً ! ــ لايقلل من أهمية الكتاب فى نظرنا .. إذ لاتعنينا كثيراً نوايا المؤلف ، كما لايعنينا كثيراً أن يستخدم الكتاب فى الحلبة السياسية الداخلية فى الولايات المتحدة .. بل كل مايعنينا هو مايتضمنه من وقائع تمسنا مباشرة ، وتمس عملية صناعة السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط .

وهذا الجانب السياسى هو فى الحقيقة الجانب الأهم فى الكتاب .. وهو ماينقلنا إلى قضية منهجية حول كيفية التعامل مع تلك الكتب التى تدور حول أجهزة المخابرات المختلفة وأنشطتها

المتعددة .. إذ يخطىء من يتعامل معها على أنها نوع من الروايات البوليسية أو قصص الخوارق — رغم أن هذه الأنشطة كثيراً ماتشتمل على عناصر وتفصيلات أشبه بالقصص البوليسية ! — ويخطىء من يتصور أن رجال أجهزة المخابرات المختلفة هم دائماً على شاكلة شخصية جيمس بوند الشهيرة التى تفعل المعجزات !

والفكرة الشائعة عن أجهزة المخابرات بوجه عام ، وعن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بوجه خاص ، أنها نوع من الأجهزة الشيطانية التى ترتكب كل مايمكن أن يتخيله العقل من شرور (وهى تفعل ذلك حقاً فى بعض الأحيان !) ، وتخرج عن نطاق القوانين ، ولاتخضع لأى سيطرة .. وهى الفكرة التى تجسدها صورة رجل المخابرات « ذى العباءة والخنجر » ، الذى يتحرك فى الظلام .. يدس السم للأعداء .. ويطلق الرصاص من مسدس مزود بكاتم للصوت .. ويسترق السمع من وراء الأبواب .. ويترك الرسائل السرية لأعوانه فى كشك تليفون بالطريق العام .. وما إلى ذلك !!

ولايعيب هذه الفكرة الشائعة سوى أنها — ببساطة — غير حقيقية !!

.. قد يفعل بعض رجال المخابرات أشياء من هذا القبيل .. ولكن ليس ذلك هو كل ماتفعله أجهزة المخابرات المختلفة — وبالذات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية !

فوكالة المخابرات المركزية ليست « الابن الضال » أو « الطفل الشقى » الذى يعبث فى الأرض فساداً ، ويجلب اللوم لأهله الذين يصيبهم الحرج من أفعاله التى لايرضون عنها .. بل إنها فى الواقع جهاز سياسى فى المقام الأول . وفى التحليل النهائى ، فإن وكالة المخابرات المركزية هى أداة من أدوات صنع وتنفيذ السياسية الخارجية للولايات المتحدة — وهذا هو المنظور الصحيح الذى يتعين النظر إليها من خلاله .. وغير ذلك لايعدو أن يكون من قبيل اللغو الذى يصرف الأنظار عن الشيء الجوهرى [وسنتعرض لهذه النقطة بمزيد من التوسع والتفصيل فى الدراسة المنفصلة فى نهاية الكتاب] .

لذلك ، فإن المبدأ الأساسى فى فهم أنشطة أجهزة المخابرات هو « فتش عن السياسة !! » .. بحيث لايغيب عن النظر الخط الرئيسى الذى ينظم الأعمال السرية عندما يكشف عن النقاب . وهذا الأسلوب فى التناول يحول أيضاً دون المبالغة فى تصور قدرات أجهزة المخابرات ؛ فهى أجهزة سياسية تحكم حركتها القوانين السياسية الموضوعية التى تحكم حركة غيرها من الأجهزة السياسية ، مثل وزارات الخارجية والدفاع مثلاً — فقط علينا أن نفهم أية سياسة تلك التى يسعى رجال المخابرات لتنفيذها !

ولعل هذا الجانب السياسى هو مايفسر لماذا تنجح المخابرات المركزية الأمريكية فى حالات ، بينما تفشل فى حالات أخرى .. لماذا نجحت فى تشيلى ، بينما فشلت فى كوبا ؟ لماذا نجحت فى إيران عام ١٩٥٣ ، بينما فشلت فى إيران عام ١٩٧٩ ؟ .. قطعاً ، سيكون تفسير ذلك على أرضية السياسة ، وليس على أرضية مدى براعة رجال المخابرات أنفسهم !

لكل هذه الاعتبارات ، كان التفكير فى نقل هذا الكتاب إلى اللغة العربية .. ولكن كانت المعضلة الأساسية تتمثل فى ضخامة حجم الكتاب أصلاً ، إذ يبلغ عدد صفحاته أكثر من خمسمائة صفحة من القطع الكبير باللغة الانجليزية (وهو مايمكن أن يصل بترجمته العربية إلى أكثر من ثمانمائة صفحة !!) .. وكان الحل الوحيد المتاح لإصدار الكتاب فى حجم معقول هو الاكتفاء بنقل « **كل** » ماورد فيه عن الشرق الأوسط ، بلا استثناء أو « انتقائية » !

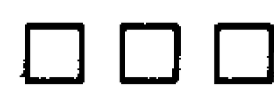
وهكذا ، فإن النص الحالى هو الترجمة الحرفية الكاملة **لكل** ماورد فى كتاب « **الحجاب** » عن الشرق الأوسط وبلدانه وقضاياه . وقد نظمنا هذه المادة المترجمة فى خمسة فصول عن : مصر وليبيا ولبنان والسعودية وإيران ؛ وحرصنا على عدم التدخل فى النص الذى كتبه الصحفى الأمريكى بوب وودوارد . كذلك ، وحرصاً منا على اكتمال الفائدة من الكتاب ، فقد أتبعناه بدراسة منفصلة عن وكالة المخابرات المركزية ــ نشأتها وتاريخهاوأنشطتها وعملياتها .. ثم ــ وهو الأهم ــ دورها كأداة من أدوات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

سامى الرزاز

الفصل الأول

مصر: التجسس ... من القاعدة الى القمة

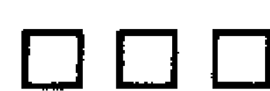
منذ صدمة الثورة الإيرانية ، راح ستانسفيلد تيرنر المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية ، يحاول توسيع شبكة العملاء المأجورين فى الحكومات الأجنبية وأجهزة المخابرات الأجنبية ، بما فى ذلك بَعض الحلفاء والأصدقاء . وكانت مصر نموذجاً لذلك . فالعملية الأمنية التى قامت بها وكالة المخابرات المركزية فى مصر ، والتى كانت تهدف إلى تزويد الرئيس السادات بالحماية وبالتحذيرات من مؤامرات الانقلابات والاغتيالات ، كانت تتيح أيضاً لوكالة المخابرات المركزية إمكانية التجسس بالوسائل الإلكترونية والبشرية على حكومة مصر ومجتمعها ورئيسها . كان السادات يدخن الحشيش ، ويصاب بنوبات من القلق العصابى ، ولكن تيرنر لم يكن يولى أى اهتمام على الإطلاق لهذا النوع من شائعات القصور . وعلى أية حال ، لم يكن من المحتمل أن تواجه وكالة المخابرات المركزية أية مفاجآت من جانب السادات أو من جانب الأحداث فى مصر — فالمكان كان محاطاً بالأسلاك !!



مع تعيين وليم كيزى مديراً للمخابرات المركزية خلفاً لتيرنر ، توجه هذا الأخير ليطلعه هو والرئيس ريجان على تقرير شامل لأوضاع المخابرات .... ومن بين الأمثلة التى عرضها تيرنر أنه راح يشرح كيف أن وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومى قد أخضعتا الحكومة المصرية للمراقبة الإلكترونية ، وكيف أن لديهما عملاء فيها من القاعدة إلى القمة : وأنه من الناحية العملية ، كان الرئيس المصرى أنور السادات كماً معروفاً بالكامل لوكالة المخابرات المركزية وللحكومة الأمريكية .

كذلك ، كان تيرنر يعرف من تقارير المخابرات أن الأمير فهد ولى عهد المملكة العربية السعودية يسرف فى معاقرة الخمر ، مخالفاً بذلك التعاليم الصارمة للدين الإسلامى

وماذا عن عملية أفغانستان ؟ فقال جون ماكاهون نائب مدير المخابرات المركزية انها مشروع تعاونى واسع : فيتم شحن الأسلحة من مصر أساساً . وتوفر باكستان الطريق : أما السعودية فتقدم أموالاً أكثر مما تقدمه وكالة المخابرات المركزية نفسها .



وفى السادس من اكتوبر ١٩٨١ تلقى كيزى نبأ عاجلاً بأنه قد تم اطلاق النار على الرئيس المصرى أنور السادات بينما كان يشاهد عرضاً عسكرياً . وظلت التقارير الواردة من محطة (وكالة المخابرات المركزية) بالقاهرة تكرر على مدى ثلاث ساعات الخط الرسمى للحكومة المصرية القائل بأن إصابة السادات ليس خطيرة ، رغم أن التقارير الإخبارية للتليفزيون الأمريكى كانت تفيد أن الرئيس المصرى قد لقى مصرعه .

وكانت المساعدة فى إبقاء السادات فى الحكم واحدة من المهام الكبرى للادارة (الأمريكية) ولوكالة المخابرات المركزية . التى كانت تقدم لحكومته مساعدات أمنية ومعلومات مخابرات سرية . فمنذ اتفاقيات كامب دافيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، كان السادات معزولاً فى الشرق الأوسط . ومن زاوية ما ، فقد كان شيئا صنعه الشعب الأمريكى وقصاصات الصحف الأمريكية . ولكنه لم يكن يتمتع بأى وضع مماثل لذلك داخل بلاده . كما أن زوجته جيهان السادات ، بملابسها الغربية وعاداتها وافكارها عن استقلال المرأة ، كانت موضع نفور كثيرين من المتشددين المسلمين .

وكانت معلومات المخابرات التى كانت الوكالة تغذى السادات بها تتضمن معلومات عن نقاط الضعف فيه ، وعن القوى المحتشدة ضده . وفى الشهر السابق ، وفى لقاء شخصى ، تم تقديم معلومات تفصيلية إليه حول التهديدات التى يتعرض لها من ليبيا وأُثيوبيا وسوريا وإيران .

وبعد حوالى ثلاث ساعات من النبأ الأول يوم ٦ اكتوبر أكدت محطة وكالة المخابرات المركزية فى القاهرة مقتل السادات . فقد مات على الفور متأثراً بجروح متعددة .

وارتاع كيزى من الخزى . فطوال ذلك الصباح . كان يجرى التأكيد لريجان فى المكتب البيضاوى أن أنباء التليفزيون غير صحيحة . كما كان القلق يساور كيزى اينمان من أن الحكومة المصرية الجديدة التى سيشكلها نائب الرئيس حسنى مبارك قد تتقدم باحتجاج عنيف ، وربما انفعالى اللهجة ، لأن وكالة المخابرات المركزية التى كانت تتولى تدريب الحراس الشخصيين للسادات قد فشلت فى تحذيرهم مماحدث . إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث ولم تتقدم مصر حتى بشكوى هادئة .

واتضح أن الذين قاموا باغتيال السادات هم جزء من مجموعة أصولية محلية داخل مصر . وكانت وكالة المخابرات المركزية قد ركزت اهتمامها بدرجة بالغة بالتجسس على حكومة السادات واختراقها ، وبتحذير السادات من التهديدات الخارجية ، بحيث تجاهلت القوى التى تعمل داخل مصر . وكان الأمر قريباً على نحو خطير من تكرار نكبة إيران ، وكاد كيزى يصاب بنوبة قلبية . إن وكالة المخابرات المركزية بحاجة إلى المزيد من القنوات المستقلة للمعلومات فى مصر ، تكون أكثر اتساعاً . وببساطة يجب ألا تكون هناك أية حدود فى مجال جمع المعلومات السرية وخاصة فى الشرق الأوسط وعلى الأخص فى مصر الآن . كان يريد المزيد من المعلومات ، سواء من المصادر البشرية أو من الوسائل الالكترونية ؛ وحتى فى أعلى مستويات الحكومة الجديدة . وأصدر كيزى

أوامره قائلاً : « وادفعوا ببعض الناس فى الشارع ... (كلمة بذيئة جداً) ليروا ماإذا كان أحد مابسبيله لإطلاق النار على مبارك » .

ولما كان ريجان لايقرأ كثيراً من الروايات ، بل يفضل مشاهدة الأفلام السينمائية ، فقد بدأت وكالة المخابرات المركزية تنتج صوراً للزعماء يمكن أن يراها الرئيس فى البيت الأبيض أو فى كامب ديفيد . وكانت إحداها عن الرئيس المصرى الجديد . وبعد أن ظهرت على الشاشة كلمة « سرى » بدأ صوت المذيع يقول : « هذا هو حسنى مبارك » ، وتلا ذلك موسيقى وألوان على الشاشة ، ثم صور للقرية الصغيرة التى ولد فيها مبارك ــ كفر المصيلحة الواقعة فى احدى محافظات الدلتا .

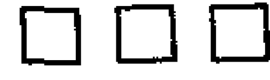
وكانت عملية مساعدات الأمن والمخابرات للرئيس المصرى الراحل أنور السادات تبين مزايا ومساوىء هذا النوع من العمليات السرية . فالسادات كان قد تولى الحكم عام ١٩٧٠ ، وبعد عامين طرد الروس من مصر . وسرعان مابدأت وكالة المخابرات المركزية واحداً من أفضل برامجها لتوفير الحراسة الشخصية ومعلومات المخابرات له . أولا : كانت الولايات المتحدة تريد السادات حياً . **ولكنها كانت تريد ــ ثانياً ــ تدفقاً للمعلومات الداخلية الحميمة عن السادات ، وعن** السياسات والمناورات فى قصره . وكان جانباً كبيراً من هذه المعلومات عديم الفائدة : ولكن كان هناك ابتهاج غامر داخل وكالة المخابرات المركزية بأن يكون لها هذه المصادر المقربة ، التى كانت تسجل أهواء وطموحات وسياسات عشرات من الوزراء ونواب الوزراء .

وفى أوقات ما ، لم يكن هناك مايكفى من التقييم « لحصيلة » المعلومات . فالكم كان يطغى على الكيف : حيث كان فيضان هائل من المعلومات يتدفق على المحللين . وفى بعض الأوقات ، كان مجرد ترتيبها صعباً ، وتقييمها مستحيلا . فكلما زاد ماتعرفه وكالة المخابرات المركزية ، كلما قل ماتحصل عليه بالفعل . وكان الزعماء الذين على شاكلة السادات يستخدمون هذه العمليات كنوع من المفتاح الذى يتيح له باباً خلفياً إلى حكومة الولايات المتحدة . وكطريقة لتلافى القنوات الدبلوماسية الطبيعية ، والاتصال بوكالة المخابرات المركزية طلباً لمعلومات خاصة ، أو خدمات ، أو حتى أموال .

وكان السادات يعامل مدير المخابرات المركزية نفسه كما لو كان ضابط مخابرات فى بعض الأوقات . وقد افتتح (مدير المخابرات المركزية الأسبق) وليم كولبى مذكراته التى تحمل اسم « **رجال شرفاء** » بوصف لرحلة قام بها إلى فلوريدا عام ١٩٧٥ « للقاء بروتوكولى مع الرئيس المصرى الزائر أنور السادات ... للترحيب به ».وظل طوال بعد ظهر ذلك اليوم ، وطوال الليل جالساً فى سيارة خارج مقر إقامة السادات المؤقت ، ولكنه لم يقابله مطلقاً . وبدلا من ذلك ، كان السادات يستقبل باربرا وولترز لإجراء حديث معه . وقد ذكر كولبى هذه الواقعة لأنها تمت فى عطلة نهاية الأسبوع التى أقاله فيها الرئيس فورد . ومن الواضح أنه لم يسافر من واشنطون من أجل « البروتوكول » و « الترحيب » فحسب . فحتى رغم ماهو معروف عن كولبى من رقة

وتواضع ، فإنه ما كان يقضى ليلة السبت فى سيارة مالم تكن العلاقة (مع السادات) هامة . وبوجه عام ، كان السادات رصيداً للمخابرات ، وإن لم يكن يحصل على أجر مباشر من وكالة المخابرات المركزية ، كما لم يكن خاضعاً لسيطرتها بأى معنى من المعانى : ولكنه حسب تعريفه للمصلحة المتبادلة ، قد فتح نفسه وبلاده أمام المخابرات المركزية . كان الأمر طريقاً مزدوجاً إلى حد كبير ، ولكنه كان طريقاً خطيراً للجانبين معاً .

وكان بعض من مسئولى وكالة المخابرات المركزية ذوى الخبرة الواسعة للغاية يتشككون فى العلاقة مع السادات ، ويستنتجون أن تلك كانت طريقة عمل السادات : أن يجعل الجميع يعتقدون أنهم يمتلكونه . ومن بعض الوجوه ، كان يبيع ١١٠ فى المائة من نفسه للأطراف الرئيسية . فالولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية كانت تعتقد أنها تمتلكه : وكذلك كان يعتقد الجيش المصرى ؛ وكذلك كانت تعتقد الدول العربية الأخرى : وكذلك كان يعتقد الإسرائيليون بعد كامب دافيد . وكانت هذه هى الطريقة التى كان يربط بها السادات الأمور معاً . وربما أسهم هذا الأسلوب فى تغذية عزلته عن شعبه . وجاء يوم الحساب فى ذروة الإحساس بالرضا عن النفس : فالحراس الشخصيون والأمن الذى ظل يعمل طويلاً قد فشلوا . وكان اغتياله فى عرض عام فى السادس من اكتوبر ١٩٨١ يمثل نهاية لواحدة من أهم علاقات المخابرات لوكالة المخابرات المركزية .



وكان لوكالة المخابرات المركزية بعض العلاقات الخاصة فى أماكن أخرى من العالم العربى ، ومن بينها الملك الحسن الثانى عاهل المغرب . فبعد أن نجح رجال حرب العصابات الذين تدعمهم ليبيا فى إبادة حامية مغربية فى إقليم الصحراء الأسبانية السابقة فى ٣١ اكتوبر ١٩٨١ ، حمل كيزى إلى الرئيس ريجان مباشرة طلباً من الملك الحسن للحصول على مساعدة أمريكية . وقال كيزى لريجان : **« إننا نريد أن نسانده » . وسرعان ماتم إيفاد فريق يضم ثلاثة وعشرين من مسئولى** البنتاجون ووزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية إلى المغرب . ومرة أخرى استبعد هيج ووزارة الخارجية من الأمر .

وكان واحدا من برامج المساعدات السرية يجرى فى المغرب ، حيث ظلت وكالة المخابرات المركزية على مدى سنوات تزود الملك الحسن الثانى بالمساعدات الفنية والتدريب والاتصالات . (فخلال الحرب العالمية الثانية ، التقى الضابط الأمريكى الشاب فيرنون وولترز بولى العهد الشاب الأمير الحسن ، الذى كان فى الثالثة عشرة من عمره آنذاك . وكانت بداية لصداقة امتدت حتى الفترة ١٩٧٢ ــ ١٩٧٦ ، عندما أصبح وولترز نائباً لمدير المخابرات المركزية ، وحيث كان يعتبر تقريباً بمثابة ضابط المخابرات الذى يتولى توجيه الملك !) . وعلى مدى سنوات ، ساعد برنامج مساعدات وكالة المخابرات المركزية فى إبقاء الملك الحسن فى الحكم منذ عام ١٩٦١ . وفى المقابل ، سمح الحسن لوكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومى بالحرية الكاملة فى بلاده .

وجرت فى المغرب عمليات واسعة حساسة للمخابرات الأمريكية باستخدام وسائل تكنولوجية متقدمة ومعقدة . وكان ذلك أمراً هاماً بوجه خاص نظراً لموقع المغرب الاستراتيجى المطل على مضيق جبل طارق ، الذى يتحكم فى المدخل الغربى للبحر المتوسط .

وفى الواقع . فإن الولايات المتحدة ومحطة وكالة المخابرات المركزية فى المغرب — وفى عشرات من البلدان الأخرى — كانت تقول : « نحن أصدقاؤكم ، ونريد أن نشملكم برعايتنا » . وفى الحالات السياسية الداخلية شديدة الاضطراب ، كانت هذه المساعدات من جانب وكالة المخابرات المركزية يمكن أن تعنى الاستمرار والبقاء على قيد الحياة .

وكانت هذه العمليات توفر نوع المعلومات الذى كان يطلبه الجهاز السياسى للإدارة الأمريكية ، وزير الخارجية ومستشار الأمن القومى والبيت الأبيض . وكانت هذه العمليات لمساعدات الأمن والمخابرات تؤتى ثمارها . وبوجه عام ، كان لدى كيزى إثنتا عشرة عملية من هذا النوع . من بينها :

— الرئيس التشادى **حسين حبرى** ... وكان حبرى قد وصل إلى السلطة فى العام السابق بعد أن تلقى مساعدات سرية شبه عسكرية من وكالة المخابرات المركزية ، ضمن واحد من أول الأوامر التى أصدرتها إدارة ريجان لإنزال العقاب بالقذافى . وكان وجود قيادة صديقة فى تشاد مفتاحاً للاستمرار فى عقاب القذافى .

— الرئيس الباكستانى محمد ضياء الحق ...

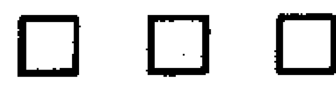
— زعيم ليبريا صامويل دو ....

— الرئيس الفلبينى فرديناند ماركوس ...

— الرئيس السودانى جعفر نميرى ، الذى كان يحتفظ بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ، والذى كان حاجزاً آخر أمام القذافى فى افريقيا .

— رئيس السلفادور نابليون دوارتى ....

وكانت هناك حالات أخرى — بعضها واضح ، والبعض الآخر ليس بنفس القدر من الوضوح .



وفى خريف عام ١٩٨٥ ، كان مجلس الأمن القومى يمضى قدماً فى خطة « **الوردة** »[1] لشن هجوم مصرى — أمريكى مشترك ضد ليبيا . ومثلما كان الحال بالنسبة لإيران ، كانت هناك انقسامات مريرة بين كبار مستشارى ريجان . فشولتز كان يعارض ذلك ؛ وقام سراً باستدعاء نيكولاس ڤيليوتس السفير الأمريكى فى القاهرة إلى واشنطن ليفند خطة مجلس الأمن القومى .

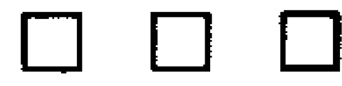
(١) لمزيد من التفصيلات ، انظر الفصل الثانى الخاص بليبيا .

وعندما وصل ڤيليوتس إلى واشنطن ، قال أحد كبار نواب شولتز له : « إنك لن تصدق ماالذى يطرحه الآن هؤلاء المجانين فى البيت الأبيض » . وبعد أسبوع من العمل المكثف كان شولتز وڤيليوتس يعتقدان أنهما تمكنا من تحويل الخطة إلى « خطة طوارىء » وإلى « سيناريوهات دفاعية تقتصر على رد الفعل » (على ماقد يقوم به القذافى) .

وكان ماكفرلين يركز اهتمامه على قمة ريجان ــ جورباتشوف القادمة ؛ وبالتالى ، كان نائبه جون بويندكستر هو المسئول عن تخطيط العملية الليبية . وأصر بويندكستر على أن يزور القاهرة بنفسه ، ويلتقى بالرئيس المصرى حسنى مبارك ، من اجل مواصلة عملية « **الوردة** » . وحاولت وزارة الخارجية وڤيليوتس إثناءه عن ذلك : ولكن بويندكستر وصل إلى القاهرة فى عطلة عيد العمال ، حاملاً وعداً من الرئيس ريجان بتوفير معاونة قتالية مباشرة من جانب الولايات المتحدة . ولكن قبل أن يتمكن بويندكستر من طرح رؤيته المتشددة للخطة ، قاطعه الرئيس المصرى ، وهو رجل قليل الصبر يفضل الحديث على الاستماع ، قائلاً :

« انظر أيها الأدميرال . عندما نقرر أن نهاجم ليبيا ، فسيكون ذلك بقرار منا ، ووفقاً لتوقيتاتنا ! » .

وعقد بويندكستر اجتماعات أخرى مع كبار المسئولين المصريين فى وزارة الدفاع ، حيث قوبل مايطرحه بشكل أفضل . ورغم نفور مبارك الواضح ، فإن بويندكستر كان على ثقة من أنه قد نقل إليه رغبة الرئيس ريجان فى القيام بعمل ، وأن ذلك سيكون فى النهاية هو العامل الهام .



وفى شهرأكتوبر ، قام أربعة من « الإرهابيين » التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية باختطاف سفنية الركاب الإيطالية « أكيلى لاورو » وعلى متنها ٤٣٨ راكباً ؛ ووضع البيت الأبيض نفسه فى حالة تأهب « لحدوث عمل إرهابى » . وقتل أمريكى فى التاسعة والستين من عمره ، يدعى ليون كلينجهوفر ، وألقيت جثته من السفينة فى البحر ــ بما كان يوفر رمزاً مطلوباً . ورست السفينة فى مصر ، والخاطفون لايزالون يسيطرون عليها .

وكان مبارك يكره نظام تأمين الاتصالات الصوتية الذى أمدته به الولايات المتحدة . فقد كان جهاز التليفون مزوداً بزر يتعين الضغط عليه أثناء الحديث ، بحيث لايستطيع الشخص الذى على الطرف الآخر أن يتكلم وهو يستقبل المكالمة . وكان ذلك يجعل من الصعب مقاطعة المتحدث الذى على الطرف الآخر . ولذلك كان مبارك يستخدم أجهزة التليفون العادية . وكانت هناك أوامر بتشديد وزيادة العمليات الأمريكية لجمع معلومات المخابرات فى مصر ، وخاصة بواسطة وكالة الأمن القومى والأقمار الصناعية . وفى وقت مبكر من صباح يوم الخميس العاشر من اكتوبر ، تم التقاط مكالمة للرئيس مبارك ؛ وخلال نصف ساعة كانت المعلومات قد وصلت إلى غرفة العمليات فى البيت الأبيض فى رسالة شفرية سرية للغاية . وكانت تسجيلاً قصيراً لمحادثة دارت بين مبارك ووزير خارجيته . وكان مبارك قد صرح علناً بأن الخاطفين الأربعة المنتمين

لمنظمة التحرير الفلسطينية قد غادروا مصر . إلا أن التسجيل كان يحكى قصة أخرى . ففى المحادثة التى تم التصنت عليها؛ كان مبارك يقول لوزير خارجيته إن الخاطفين لايزالون فى مصر . وقال صائحاً إن جورج شولتز يكون « مجنونا » إذا اعتقد أن مصر يمكن أن تسلم الخاطفين إلى الولايات المتحدة كما تطلب واشنطن . وقال إن مصر فى النهاية هى بلد عربى . ولايمكن أن تدير ظهرها لأشقائها فى منظمة التحرير الفلسطينية .

وبحلول الساعة الحادية عشرة من صباح نفس اليوم ، وردت إلى غرفة العمليات مكالمة أخرى تم التقاطها ، وذكر فيها مبارك رقم الطائرة التى ستقلع بالخاطفين الأربعة خلال ساعات معدودة . وكانت الطائرة البوينج ــ ٧٣٧ التابعة لشركة مصر للطيران تقف على ممر الإقلاع فى قاعدة ألماظة الجوية فى القاهرة .

وكان الكولونيل أوليفر نورث يعرف أن من النادر توافر معلومات سرية بمثل هذه الدقة ؛ وأنها فى هذه الحالة فرصة لن تستمر طويلاً،فقدم إلى بويندكستر خطة جريئة : اعتراض الطائرة المصرية بالمقاتلات الأمريكية، وإجبارها على الهبوط فى إحدى قواعد حلف الأطلنطى فى صقلية ، والقبض عندئذ على الخاطفين .

وتم نقل الخطة إلى الرئيس ريجان ، الذى كان فى شيكاغو؛ ووافق عليها .

وخلال فترة بعد ظهر نفس اليوم ، قدمت وكالة الأمن القومى نصوص عشر مكالمات تم التقاطها لمبارك وهو يناقش الخطة النهائية لنقل الخاطفين . وبالنسبة لكل من بويندكستر ونورث ، كان الأمر يبدو كما لوكانا موجودين فى مكتب الرئيس المصرى . وكشفت هذه **المكالمات محنة مبارك وهو يناور . ففى بداية الأمر ، لم يكن يعلم بمقتل كلينجهوفر : ثم عندما علم** بذلك وأدرك أهمية النبأ ، أدرك أن الولايات المتحدة ستضطر للقيام بتصرف ما . وراح يصرخ فى مساعديه ، طالباً أن يعرف لماذا لم يتم إبلاغه على الفور .

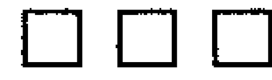
وقدمت وكالة الأمن القومى للبيت الأبيض توقيت وصول الخاطفين الأربعة إلى الطائرة ، ورقم الرحلة الجوية ، ومسار الطائرة فى رحلتها إلى الجزائرلتسليمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية وفى وقت لاحق من بعد ظهر نفس اليوم ، أقلعت أربع مقاتلات من طراز « اف ــ ١٤ » من على ظهر حاملة الطائرات الأمريكية « **ساراتوجا** » ، واعترضت الطائرة المصرية ، وأجبرتها على الهبوط فى صقلية . وقررت إيطاليا تقديم الخاطفين للمحاكمة .

وفى الصباح التالى ، وقف ريجان عندما دخل بويندكستر إلى غرفته ، ورفع يده بالتحية العسكرية ، قائلاً : « أحيى البحرية ! »

وكان الملف السميك ، الذى يضم عشرات الصفحات من تسجيلات محادثات مبارك ، هو مفتاح العملية ــ حيث كان يوفر الخطط المحددة والنوايا ، والمزاج، وتصميم مبارك على تسليم الخاطفين لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومتى وكيف يتم ذلك . وانهال الثناء على ريجان من

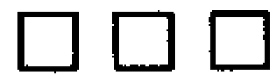
الجميع ؛ من الرأى العام ، جمهوريين وديمقراطيين على حد سواء . وكان ذلك أول انتصار واضح له على « الإرهابيين » . ولما كان ريجان يعرف أهمية المكالمات التى تم التصنت عليها والتقاطها ، فقد كاد ينحنى أمام مدير مخابراته المركزية وليم كيزى عندما استقبله بعد ذلك . وكان انتصارا جميلا بالنسبةلكيزى .وكان كثير من المتشككين ، ومن بينهم روبرت جيتس نائب مدير الوكالة لشئون المخابرات يقولون بأنه ليس من الواقعية أن يتوقع المرء أن تجيئه معلومات سرية تكتيكية فى الوقت المناسب ، ولكن عندما توافرت مثل هذه المعلومات من وكالات المخابرات ، كان جيتس يرى أن الأمر لايعدو أن يكون حظاً طيباً . ولكن كيزى صنع خطه الخاص ؛ فقد كان ذلك هو ماظل يعمل من أجله لإثبات قيمة التجسس .

وبعد حوالى أسبوعين من ذلك ، اكتشف الرئيس المصرى مبارك جهاز تصنت على تليفون مكتبه؛ ولكن وكالة الأمن القومى كانت لديها أساليب أكثر تقدماً ، وظلت تحصل بالتالى على تسجيلات للمكالمات بما فى ذلك مكالمة أجراها مبارك فى وقت لاحق من ذلك الشهر أظهرت غضبه الشديد على السوريين لأنهم أعادوا جثة كلينجهوفر إلى الولايات المتحدة بعد أن ألقتها الأمواج على الساحل السورى .



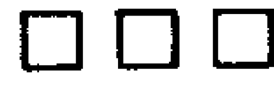
وفى أواخر عام ١٩٨٥ ، ومع استمرار الخطط الأمريكية ضد القذافى ... التقى السفير الأمريكى فى القاهرة ڤيليوتس مع وزير الدفاع المصرى المشير عبد الحليم أبو غزالة ، الذى كان يقود الجهود المصرية لإسقاط القذافى. وأعرب أبو غزالة عن انزعاجه من تسرب أنباء الجزء الخاص بوكالة المخابرات المركزية من العملية؛ وسأل ڤيليوتس : كيف يمكن لمصر أن تثق بالولايات المتحدة . وأعرب عن قلقه إزاء الخطط العسكرية . وراح يتساءل : ماذا عن خليج الخنازير ؟ هل ستتراجع الولايات المتحدة ، مرة أخرى ، فى اللحظة الأخيرة ؟

ورد ڤيليوتس بأن الرئيس ريجان منزعج للغاية إزاء تسرب الأنباء ، وانه سيتم اتخاذ إجراءات ضد المسئولين عن تسريب المعلومات.وقال ڤيليوتس إن الموضوع سرعان ماسيصبح باهتاً فى نفس الوقت ، لأنه ليس هناك أى خلاف سياسى حوله — فالجميع فى الولايات المتحدة يريدون التخلص من القذافى .



... وفى تلك الأيام ، فى نوفمبر ١٩٨٥ ، اختطفت طائرة ركاب تابعة لشركة مصر للطيران إلى مالطة ؛ وكان الكولونيل أوليفر نورث فى غرفة العمليات يراجع التقارير التى ترد عن عملية **الاختطاف . وطلب نسخة من صحيفة الواشنطن بوست** المنشور بها **قبل ثلاثة أسابيع** موضوع عن العملية السرية التى تستهدف إسقاط القذافى . ثم طلب ترجمة للتسجيلات التى تم التصنت عليها للقذافى صباح يوم اختطاف الطائرة المصرية . وقال : إنها ربما تكشف أن مانشرته الصحيفة الأمريكية كان سبباً فى اختطاف الطائرة المصرية . إلا أن التسجيلات لم تكشف أية

صلة لليبيا بعملية الاختطاف . وفى وقت لاحق من اليوم ، قام الكوماندوز المصريون باقتحام الطائرة وقتلوا أثناء ذلك ٥٧ من الركاب الثمانين الذين كانوا على متنها .



وفى الخامسة من بعد ظهر يوم ٢٣ يناير ١٩٨٦ ، دخل بويندكستر متجهماً إلى مكتب بن برادلى مدير تحرير « **الواشنطن بوست** » . وكان لدينا موضوع عن ليبيا معد للنشر صباح اليوم التالى . وكان الموضوع يتضمن أن الرئيس ريجان سيوفد فى اليوم التالى مبعوثاً سرياً إلى القاهرة ، هو اللفتنانت جنرال ديل فيسر رئيس إدارة الخطط فى هيئة الأركان المشتركة . ليتابع التخطيط العسكرى السرى لهجوم مشترك محتمل ضد ليبيا ـــ عملية « **الوردة** » . وقال بويندكستر لبرادلى : إن نشر هذا الموضوع من شأنه أن يعرقل خيارات الرئيس ريجان فى التعامل مع القذافى « والإرهاب » . وقال : إنه فى حالة الحرب المعلنة ، وهى الحالة التى تكاد أن تكون قائمة ، فإن مامن صحيفة أمريكية يمكن أن تفكر فى نشر مثل هذه المعلومات عن خطط سرية ؛ وقال إن المصريين سيلغون زيارة فيسر إذا مانشر الموضوع . وقال بويندكستر إن الخطة أكبر وأكثر تعقيداً ، وإن كان **قد اعترف بأن الواشنطن بوست لديها الخطوط العريضة لها . وقال إنه ليس هناك شىء وشيك** الحدوث . ورد برادلى بأنه لايفهم السبب الذى يدعو بويندكستر للتحجج بالأمن القومى طالما أن ريجان لايخطط لشىء خطير . وطلب بويندكستر أن يتم إبلاغه بما ينوى برادلى نشره ، وغادر مبنى الصحيفة .

وبعد بعض المجادلات والأخذ والرد ، قرر برادلى إدراج إشارة موجزة إلى رحلة فيسر ضمن موضوع تحرك مجموعتى قتال تضمان حاملات طائرات لإجراء مناورات قبالة الساحل الليبى . **وأصبحت الفقرة الخامسة من الموضوع تقول الآن إن ريجان أمر « بإيفاد مبعوث إلى مصر لإجراء مزيد من المباحثات حول تنسيق الخيارات العسكرية المحتملة » .**

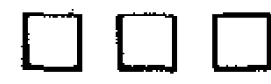
واتصل برادلى ببويندكستر لإبلاغه بذلك . وقال : إن فيسر لن يذكر بالاسم فى الموضوع ، كما لن يتضمن الموضوع ماهو مخطط من سفره فى اليوم التالى . واعترض بويندكستر بشدة ؛ فالموضوع سيفرض إلغاء مهمة فيسر السرية لأن المصريين حساسون بصورة لايتصورها العقل إزاء تسرب مثل هذه الأنباء .

وفى البيت الأبيض ، راح بويندكستر يعد مجلس الأمن القومى لما كان يتوقع أن يكون رد فعل واسع النطاق فى اليوم التالى .

ولكن فى الصباح التالى ، راحت كل أجهزة الإعلام تتناقل أنباء خطة المناورات التى تشمل حاملات طائرات قبالة الساحل الليبى : ولم يلاحظ أحد ماذكرته **الواشنطن بوست** عن المبعوث الذى لم يذكر اسمه . لم توجه أسئلة إلى البيت الأبيض . وحتى السفارة المصرية ، لم تتصل بوزارة الخارجية ولابمجلس الأمن القومى . وكان بويندكستر مندهشاً . وعندما تساءل شخص فى

مجلس الأمن القومى عما يتعين عمله ، رد دون فورتيير نائب بويندكستر قائلاً : لنفرض حظراً على دخول **الواشنطن بوست** إلى مصر؛وضج الجميع بالضحك !

وأجل بويندكستر مهمة فيسر لعدة أسابيع . وبعد اجتماع تم فى وقت لاحق فى البيت **الأبيض ، كتب بويندكستر إن الرئيس ريجان أقر الاستمرار فى خطط عمليتى « الزهرة » و« الوردة » . وفى هامش إحدى المذكرات الموجودة فى الملفات ، كتب بويندكستر إنه فى** حالة الهجوم على ليبيا ، فإن الولايات المتحدة ستقدم « معاونة قتالية داخل ليبيا » . وكان فيسر مكلفاً بأن يبحث أربعة خيارات فى مصر : ثلاثة منها دفاعية فى حالة إذا مابدأت ليبيا بالهجوم : **أما الخيار الرابع ، الذى أضيف بناء على توجيه من البيت الأبيض ، فكان يتمثل فى توجيه ضربة** وقائية ضد ليبيا . وعاد فيسر ليقدم إلى بويندكستر تقريراً يفيد أنه أجرى مباحثات مثمرة للغاية .



... وفى منتصف مارس ١٩٨٦ ، اتخذ قرار بإجراء مناورات فى خليج سرت باسم « **عملية نيران البرارى** » .... ولكن بحلول يوم الاربعاء ٢٦ مارس ، وفى الساعة الواحدة والنصف من **بعد الظهر بتوقيت واشنطن تم وقف مناورات « نيران البرارى » . ففى صباح ذلك اليوم ،** نشرت **الواشنطن بوست** موضوعاً كشفت فيه بعض الخطوط العامة للخطة ، وذكرت أن كلاً من بويندكستر ونائبه فورتيير قد زارا مصر سراً قبل ذلك بستة أشهر « لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة المحتملة ضد ليبيا » .

وبعد ظهر نفس اليوم ، تلقيت مكالمة من أحد العاملين بمجلس الأمن القومى ، قال : إنه يتحدث نيابة عن بويندكستر وفورتيير : وقال : « يجب أن تعلم أنهم ليسوا سعداء هنا (بما نشر) . كيف تذكر اسم بويندكستر وفورتيير بشأن تلك الرحلة السرية إلى مصر ــ فى الوقت الذى ندخل فيه مواجهة مع القذافى . مع ميله « للاغتيالات » والأعمال الإرهابية . فى لحظة المواجهة العالية ، إن كشف الرحلة السرية يبرز وجودهما .... إنها قلقان بشأن أسرتيهما ــ إن هذا تجاوز للحدود . إن بويندكستر وفورتيير مستهدفان بالفعل» وأشار إلى أن هناك من معلومات المخابرات مايؤيد ذلك .

واستطرد المسئول يقول ، « لم أر فورتيير فى حياتى منزعجاً هكذا من أى شئ ... إنه يريد الاتصال بك ... لقد زدت بما نشرت احتمالات الخطر بالنسبة لكل من بويندكستر وفورتيير . إننى لاأوافق على ذلك ، ولاأدرى ماالذى يمكن عمله » . وكانت لهجته أقرب إلى اليأس .

وبعد يومين ، تلقى برادلى مدير تحرير الواشنطن بوست مكالمة من بويندكستر وقال الأدميرال : « إننى أتصل بك لأحتج على الموضوع الذى نشره بوب وودوارد ولاسيما ذكر اسمى واسم فورتيير ... فعندما تنشر الصحف الأسماء ، فإن ذلك يركز تفكيرهم علينا » .

وسأله برادلى عما إذا كان يقصد أن نشر اسمه واسم فورتير يجعلهما أكثر تعرضاً لفرق

الاغتيالات الليبية ؟

ورد بويندكستر : « بالضبط ! »

فقال برادلى إنه يعتقد أن ذلك فيه شيء من التجاوز.ففى النهاية هناك رجال على تلك السفن « على المكشوف » ؛ وبالتأكيد فإن القذافى يمكن أن يعرف بسهولة من المشتركين فى اتخاذ القرارات على مستوى أجهزة الأمن القومى الأمريكية .

ورد بويندكستر قائلاً : « اننى أريد فقط أن أسجل احتجاجى » ؛ ثم أضاف إنه يحمل **الواشنطن بوست** المسئولية إذا ماعثر على جثته أو جثة فورتيير وقد نسفت أو مزقتها طلقات الرصاص . ثم أضاف اعتراضاً ثانياً ، وقال : « ثم إن وودوارد لم يتصل بأحد على الإطلاق » . وقال إن أحداً لم ينبه إلى أن الأسماء ستنشر .

ورد برادلى قائلاً : « إننا اتصلنا بالكثيرين ، كما تعرف بالتأكيد » .

وقال بويندكستر : « حسناً ، لكم عملكم ولى عملى » .

... وبعد عدة أيام ، تحدثت مع مصدر رفيع المستوى بالإدارة الأمريكية ، وحكيت له عن انزعاج بويندكستر وفورتيير ، فقال : « لا . لقد كانوا منزعجين بسبب وقف الاعمال الحربية فحسب » وأضاف مؤكداً : « ولكنها ستحدث » فالتصميم على « اصطياد » القذافى أو ضربه بشكل ما أصبح أشبه بحالة الحمى .

وفى هذه المرة ، وصل مانشرته **الواشنطن بوست** عن التخطيط العسكرى السرى مع مصر ، وصل إلى القاهرة . وكتب رئيس تحرير صحيفة **الأهرام** شبه الرسمية ابراهيم نافع ، وهو صحفى مقرب من الرئيس مبارك ، يقول : « لقد حاولت الولايات المتحدة أكثر من مرة إشراكنا فى عمل عسكرى ضد ليبيا » . وذكر أنها كانت ثلاث محاولات ! وقال : إن مصر قد رفضتها جميعاً . **إلا أن السفير الأمريكى ڤيليوتس ، فى رسالة سرية بعث بها إلى واشنطن ، قال إن** الرئيس مبارك تعهد له فى محادثة خاصة أن تستمر مصر فى ذلك التخطيط ، وأن ماتنشره الصحف الأمريكية لايؤثر كثيراً ، **فهو مجرد « مطبات » فى الطريق !!**

الفصل الثاني

ليبيا: هوس أمريكي اسمه ... القذافي

فى اليوم الثالث من تولى وليم كيزى رسمياً لمنصبه كمدير للمخابرات المركزية الأمريكية ، **تلقى نسخة من تقرير سرى لتقديرات المخابرات يقع فى اثنتى عشرة صفحة ، كان قد تم إعداده** قبل أن يؤدى اليمين الدستورية مباشرة . وكان التقرير الذى يحمل عنوان « **ليبيا : الأهداف ونقاط الضعف** » ، يتضمن عرضاً موجزاً لما يمكن توقعه من القذافى خلال الأشهر التالية . وكان القذافى لم يعد مجرد مشكلة مجردة ، بل كان مشكلة كيزى على وجه التحديد . وكانت الوثيقة تحمل عبارة « تحذير : إن هذه الوثيقة تتضمن مصادر وأساليب عمل المخابرات » .

وقرأ كيزى : « صدرت هذه التقريرات عن مدير المخابرات المركزية . وقد أقرها المجلس القومى للمخابرات الخارجية ، باستثناء ماهو وارد فى النص من ملاحظات » . وكان المجلس القومى للمخابرات الخارجية هو الهيئة التى تضم مديرى كل وكالات المخابرات الأمريكية ، وهى الهيئة التى أصبح كيزى يرأسها الآن .

وانتهت الوثيقة إلى تلخيص « التقديرات الرئيسية » :

أولاً : « إن نجاح القذافى الأخير فى تشاد قد ضمن أن تشكل سياساته العدوانية تحدياً متنامياً للمصالح الأمريكية والغربية » . فقبل عدة أشهر من ذلك ، كان القذافى قد أرسل آلافا من القوات إلى تشاد المجاورة التى تقع إلى الجنوب من ليبيا مباشرة . وكانت تشاد ، وهى مستعمرة فرنسية حتى عام ١٩٦٠ ، واحدة من الدول الأفريقية الجديدة الكثيرة التى ظل فيها التنازع مستمراً من أجل اغتصاب القيادة وضمان الولاء . وقالت التقديرات : إن المشكلة التى يمثلها القذافى ليست بسبيلها إلى الاختفاء ؛ بل إن الاحتمال المرجح مستقبلاً هو : « المزيد من نزعة المغامرات » .

ثانياً : « إن المعارضة لنظام القذافى فى الداخل والخارج ضعيفة التنظيم وعديمة الفعالية .وذلك يعنى أن أى عمل سرى سيتطلب ماهو أكثر من مجرد الإمداد بالأموال أوالأسلحة؛إذ سيتعين أيضا معالجة المشكلات الخاصة بالتنظيم والمعنويات .

ثالثا : إن سياسات القذافى المعادية للغرب إنما تخدم الأهداف السوفيتية ... فالسوفييت يحصلون على مبالغ كبيرة من العملات الصعبة بمبيعات الأسلحة الهائلة إلى ليبيا وحددت

التقريرات حجمها بنحو مليار دولار سنويا ، ورغم أن القذافى ليس بيدقا يحركه السوفييت ، فان علاقته بهم حميمة إلى درجة كبيرة للغاية .

واستطردت الوثيقة تقول : إن القذافى قام فى الآونة الأخيرة«باستخدام المؤامرات السياسية والنشاط الدبلوماسى والإرهاب والاغتيالات ، ثم الآن فى تشاد.. الاحتلال العسكرى» .

واستخدمت الوكالة علماء نفس وأخصائيين نفسانيين ، أخذوا معلومات المخابرات الخام التى تم جمعها على الطبيعة ، وقاموا بتحويلها إلى « صورة نفسية » فيما يشبه التجسس الفرويدى . وفى تحليل شخصية القذافى ، قالت التقديرات : « بسبب ظروف خاصة تعرض لها القذافى فى طفولته ، فإنه امتص بشكل مبالغ فيه الخصائص البدوية المتمثلة فى المثالية الساذجة والتعصب الدينى والإحساس الحاد بالكرامة والتقشف وكراهية الأجانب والحساسية تجاه الإهانات» .

وكان القذافى ابن راعى غنم من البدو . ونتيجة للتمييز الذى لقيه كبدوى خلال سنوات دراسته الأولى فى المدن الليبية على يد الليبيين من أهل المدن وعلى يد الأجانب على حد سواء ، فقد تطور لدى القذافى نفور حاد من النخبة المستقرة والتزام صارم بأشكال الحياة البدوية وتوحد قوى مع المقهورين والمضطهدين .

وقالت الوثيقة : إن إحدى نتائج ذلك كانت تتمثل فى"تمرده ضد السلطة،وفى مساندته بلا تمييز لقضايا التمرد فى سائر أنحاء العالم".

ومضى التقرير يغوص فى التحليل النفسى المعزول عن الواقع،ويقول :"ولكى يدافع القذافى عن نفسه من الناحية النفسية فقد تطور لديه إحساس متعال بل ومتضخم بأهميته الذاتية.إن الرؤية التى يتصورها القذافى لليبيا تسعى لأن تستعيد الطهارة والبساطة اللتين يفترض أنهما كانتا موجودتين فى التاريخ العربى الأسبق".

وتعرضت الوثيقة للبلدان الأخرى التى كان القذافى يعمل فيها سرا ."لقد انخرطت ليبيا فى أنشطة سرية فى أنحاء أفريقيا السوداء،بما فى ذلك رشوة الزعماء . وفى تونس التى تشترك مع ليبيا فى حدود يبلغ طولها ٢٠٠ ميل،قالت الوثيقة : إن البيانات السرية الأخيرة-وهو تعبير يعنى المعلومات الواردة من مصادر بشرية أو فنية على حد سواء-تشير إلى تزايد سرعة تدريب وتجنيد المنشقين التونسيين».

وعلى مدى سنوات كان القذافى يطالب لنفسه بمياه إقليمية تتجاوز حد الاثنى عشر ميلاً المعترف به دوليا ، حيث كان يعتبر أن خليج سرت ــ وهو فجوة هائلة المساحة يبلغ عرضها ٢٧٥ ميلا إلى الشمال من الساحل الليبى الذى يمتد ٨٠٠ ميل على البحر المتوسط ــ خليجا ليبيا بالكامل . واستطرد التقرير يقول :"ورغم أن من المشكوك فيه إلى حد ما أن يخاطر القذافى بالفعل بإثارة رد انتقامى أمريكى ، فإن قواته العسكرية لديها أوامر دائمة بمهاجمة السفن أو الطائرات الأمريكية التى تتجاوز هذا الخط"وانتهت وكالات المخابرات إلى أن"احتمالات وقوع حادث تتورط فيه الولايات المتحدة قبالة ليبيا هى احتمالات عالية نسبيا".

وأشار التقرير إلى أن نحو ١٠ فى المائة من واردات الولايات المتحدة من البترول تأتى من ليبيا، "التى هى مورد رئيسى للبترول ذى الكثافة الخفيفة ، والذى يقل فيه عنصر الكبريت وهو البترول الذى يصعب تعويضه من مصادر أخرى". وقال التقرير إن قطع البترول الليبى أو فرض حظر عليه يمكن أن يسفر عن "نقص خطير فى البنزين فى (ولايات) الساحل الشرقى للولايات المتحدة الأمريكية".

وبشكل عام قال التقرير إن سيطرة القذافى على السلطة ليست مؤكدة تماما ، واستطرد يقول :"إن لدينا دلائل على حدوث مايقرب من محاولة انقلاب فى شهر مايو الماضى ، ثم محاولة أخرى أكثر خطورة فى شهر أغسطس ". لكى يحمى القذافى نفسه،فقد أقام "نظاما من المخبرين" إلا أن المعارضين المنظمين المقيمين فى الخارج يلقون الدعم من الخارج ، ولاسيما من مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية والعراق . وإن بعضا من هؤلاء الذين يعيشون فى المنفى يتمتعون بتأييد داخل ليبيا.ومع ذلك فقد قالت التقريرات إنه « باستثناء تعرضه لعملية اغتيال ، فإنه يمكن أن يستمر فى الحكم لسنوات عديدة » .

وورد ذكر وزير الدفاع التشادى السابق حسين حبرى فى الفقرة رقم ٥١ من التقرير . فحبرى ، المقاتل الصحراوى ، كان يحارب قوات القذافى فى تشاد . (وتظهر ملفات وكالة المخابرات المركزية أن الرئيس السودانى جعفر نميرى راح ، قبل ذلك بعدة شهور ، يحث وكالة المخابرات المركزية سراً على مساعدة حبرى . فقد كان نميرى يخشى أن تكون السودان ، وهى أكبر بلد فى أفريقيا ، هى الخطوة التالية للقذافى) . وقال التقرير : إن « المغرب ومصر والسودان وفرنسا تقدم مساعدات سرية متزايدة للتمرد الذى يقوده حبرى » .

ورغم أن الأمر لم يكن بسيطاً ، فقد رأى كيزى شيئاً من الالتباس : فالقذافى يمكن أن يسقط، فهناك « دلائل » على محاولات انقلاب ؛ كما أنه يمكن أن يستمر أيضاً . فالوثيقة مليئة بعبارات من قبيل « يمكن » و « قد » و « يحتمل » ... إلا أن كيزى كان مهتماً بالطريقة التى عبرت بها عن مخاطر محاربة القذافى .

"إن التحدى الغربى السافر يمكن أن يرتد حقاً لمصلحة القذافى ، ويحوله من طريد معزول إلى شهيد إسلامى . فالأنظمة العربية التى لم تعترض على أية أعمال تقوم بها الولايات المتحدة ضد ليبيا ، قد تتعرض لتهديدات من جانب شعوبها ــ وهو الاحتمال الذى كانت هذه الأنظمة تخشاه بشدة عندما هددت الولايات المتحدة بالقيام بعمل عسكرى ضد إيران".

وقالت الفقرة رقم ٧١ والأخيرة من التقرير : إن ماتقوم به الدول العربية من « أعمال قد تنقلب عليهم فى الداخل وفى العالم العربى » .

كان أمراً مراوغاً . فالقذافى يثير المتاعب للجميع ــ للغرب ، وللولايات المتحدة ، وللدول العربية ، الأصدقاء والأعداء على حد سواء ، بل ولنفسه هو أيضاً .

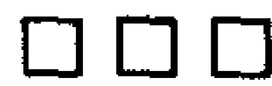
وفى إشارة إلى الدول العربية ، قالت الجملة الأخيرة من الفقرة الأخيرة : « إن جانباً من

الدهاء إنما يتمثل فى التعقل الذى يتسم به بعض خصوم القذافى الإقليميين ، ومن بينهم الرئيس السادات ، فى تركيز إمكانياتهم على الاستنزاف الهادىء للقذافى فى أضعف نقاطه ـــ ألا وهى خطوطه الممتدة بأكثر من اللازم فى تشاد والخطر الذى يشكله ذلك عليه فى الداخل » .

وانتبه كيزى لهذه الجملة الأخيرة ، فإذا كان التركيز عليها وحدها ، فإن التقرير يمكن أن يبدو عندئذ كوثيقة بارعة ، تطور الحجج لكى تصل إلى دعوة ماكرة للعمل ؛ ففى الوقت الذى تشير فيه إلى طريقة لتقليل المخاطر إلى أدنى حد ، فإنها تقترح « الدهاء » و « التعقل » فى « الاستنزاف الهادىء » للعقيد الليبى . وكانت الرسالة التى ينطوى عليها التقرير مفادها أن المغامرة التشادية هى بمثابة « كعب أخيل » بالنسبة للقذافى ؛ وكان هذا الخط المقترح لإحباط خطط القذافى فى تشاد يتفق مع حس كيزى الاستراتيجى . فلن يرضى كيزى بأن تجلس وكالة المخابرات المركزية مقيدة بينما تتاح لها مثل هذه الفرصة .

ومع وزارة الخارجية الجديدة وعلى رأسها الكسندرهيج ، ووكالة المخابرات المركزية الجديدة وعلى رأسها كيزى ، سرعان ماتم وضع اقتراح بتقديم مساعدات سرية لحبرى . وسميت « الطريق الثانى » تمييزاً لها عن « الطريق الأول » أو الطبيعى والخاص بالعمل الدبلوماسى والمساعدات العادية . وكان هدف هيج المعلن هو « إدماء أنف القذافى » ... وراح كيزى يدفع هذه السياسة للأمام . وكانت تشاد والسودان ومصر تجاور ليبيا من ناحيتى الشرق والجنوب ؛ وكانت تشكل حائطاً هاماً للمقاومة يتعين تدعيمه وتعزيزه .

وجرت اجتماعات بين الإدارات المختلفة ، اختتمت باجتماع فى البيت الأبيض مع الرئيس ، مماقوى الاتفاق الفلسفى الأساسى بين الأطراف الرئيسية . ولم يكن الاجماع منعقداً على إعادة تنشيط العمليات السرية فحسب ، بل وأيضاً على الحاجة لرد الاعتبار لسمعة الولايات المتحدة فى العالم . وسرعان ماوقع الرئيس أمراً رسمياً للمخابرات ، بتخصيص عدة ملايين من الدولارات للدعم السرى لحبرى . وبدأت أول عملية سرية فى عهد كيزى .



وهناك فى لانجلى ، راح كيزى يراقب عملية تشاد السرية وهى تبدأ بداية بطيئة.وكانت العملية ـــ التى تهدف إلى مساندة الجهود التى يبذلها وزير الدفاع التشادى السابق حبرى لانتزاع السلطة من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وتخليص تشاد من نفوذ القذافى ـــ كانت تتضمن مساندة شاملة : أموالا وأسلحة ومساندة سياسية ومعونات فنية . وكان يفترض أن يكون ذلك سهلاً ؛ فقد كان يعنى ضخ المساعدات خلال خط إمداد الأموال الذى كانت تستخدمه فرنسا ، التى كانت قد أنفقت مايقرب من ١٠٠ مليون دولار على مدى سنوات لإشاعة الاستقرار فى مستعمرتها السابقة . ورأى كيزى أن أجهزة وكالة المخابرات المركزية لم تكن تعمل بالسلاسة التى ينبغى أن يكون عليها . فإدارة العمليات كانت تظهر معرفة غير كافية بأسواق السلاح الدولية ـــ أفضل البنادق وأفضل الأسعار ، وطرق النقل المعينة ، والأساليب المصرفية لإيداع الأموال .

وراحت الوكالة فى ترددها تركز على الجانب السلبى ، وتصر على أن يتعهد حبرى بعدم استخدام المعونات القاتلة ضد خصومه السياسيين . فهذه التفصيلة الدقيقة كانت قضية كبرى فى مناقشات لجان الكونجرس التى تراقب أعمال أجهزة المخابرات .

وتعجب كيزى : عليهم اللعنة ، هل يريدون مذكرة بذلك من أم حبرى !؟ إن حبرى رجل متوحش يجيد الحسابات . ألم يقرأوا تقاريرهم التى كتبوها !؟ أين هى الواقعية !؟

وأدت العملية أيضاً إلى سلسلة من التقارير الصحفية ، التى كان بعضها يجعل وكالة المخابرات المركزية تبدو فى صورة الأحمق .

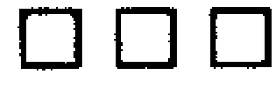
وكان قد تم عرض الأمر التنفيذى الرئاسى الخاص بعملية تشاد على لجنة المخابرات بمجلس النواب ... وأعرب عدد من النواب عن قلقهم من غموض صياغة الأمر الرئاسى ، بالدرجة التى يمكن معها استخدامه كمبرر للسعى وراء القذافى نفسه .

وتساءل بعض أعضاء الكونجرس عما إذا كان حبرى هو الاختيار الأمثل لتلقى المعونات السرية . فمن اليسار كانت هنا تساؤلات حول إشتراكه فى مذابح فى الماضى . ومن اليمين ، راح البعض يتذكرون تصريحاته التى أعرب فيها عن إعجابه بكل من ماو وكاسترو وهوشى منه . بل لقد دعا ذات مرة إلى « فوران ثورى فى أفريقيا بأسرها ».وبالإضافة إلى هذه المشكلات ، فقد كان حبرى قبل سنوات على صلات وثيقة بالقذافى ، وحصل على أسلحة منه . فهل هو فى نظر وكالة المخابرات المركزية ، أفضل بديل مناهض للقذافى ؟

وكان كيزى قد قدم إلى اللجنة نسخة من تقرير تفصيلى يتضمن الأنواع المعينة من الأسلحة التى سيتم تقديمها لحبرى ، والصلات التى سيتم ذلك عن طريقها ، وتقديرات التكاليف ، ومدة استمرار العملية . ومع ذلك أرسل أعضاء لجنة المخابرات بمجلس النواب رسالة سرية للغاية إلى الرئيس ريجان يحتجون فيها على العملية . وتسربت أنباء هذه الرسالة ؛ وظهرت تقارير صحفية تقول إن مجلس النواب قد اعترض على عملية ما فى بلد أفريقى لم تحدده هذه التقارير بالاسم .
وكان النائب كليمنت زابلوكى ، رئيس لجنة الشئون الخارجية وعضو لجنة المخابرات بمجلس النواب ، قد اطلع على الأمر الرئاسى الخاص بتشاد وعلى الرسالة الموجهة إلى ريجان . وسرب هذا النائب إلى مجلة « **نيوزويك** » أن الرسالة الموجهة إلى ريجان بخصوص العملية الأفريقية التى لم يكن قد ذكر اسمها إنما تنطوى على خطة لإسقاط القذافى.، وقالت الرواية القصيرة المثيرة ، التى نشرتها المجلة تحت عنوان « خطة للإطاحة بالقذافى » ، قالت : إن وكالة المخابرات المركزية على وشك البدء فى « مخطط واسع النطاق ، ومتعدد المراحل وباهظ التكاليف لإسقاط النظام الليبى .... ويبدو لأعضاء لجنة المخابرات بمجلس النواب ، ممن اطلعوا على الخطة أن ذلك ... ينطوى على اغتيال القذافى » .

واستشاط كيزى غضباً من هذا التقرير . لقد اضطلعت وكالة المخابرات المركزية بعملية دقيقة وخفية أمامها فرصة حقيقية للنجاح ، وتتمتع بالفعل بالتزام كبير من جانب فرنسا ومصر ،

حليفتى الولايات المتحدة . أما الآن ، فإن جنون العظمة لدى القذافى ستغذيه المخاوف من ذلك الهجوم الوهمى بالمواجهة ، فى الوقت الذى تحرص فيه وكالة المخابرات المركزية على الدخول من الباب الخلفى . لابد من نفى ذلك بصورة علنية . ولذلك فقد أصدر البيت الأبيض نفياً علنياً نادراً للرواية التى نشرتها « **نيوزويك** » ، وإن كان قد أكد أن لجنة المخابرات بمجلس النواب قد بعثت برسالة احتجاج على عملية ما .



وظل القلق يساور كيزى بشأن القذافى . فقد ظلت التوترات متصاعدة بسبب التقرير غير الدقيق الذى نشرته مجلة « **نيوزويك** » ، والذى قال : إن وكالة المخابرات المركزية تخطط لإسقاط القذافى أو اغتياله . وكان كيزى يريد توجيه المزيد من جهود المخابرات إلى ليبيا . وتم فك شفرة الدبلوماسية والمخابرات الليبية ؛ وكثيراً ماكان القذافى يتكلم عبر خطوط تليفونية لم يتم تأمينها ، مماأتاح للولايات المتحدة صورة واضحة على نحو متزايد لأنشطته التخريبية الآخذة فى التوسع .

وكانت إحدى أدوات القذافى تتمثل فى شركة الخطوط الجوية الأفريقية المتحدة ، التى كانت فى الظاهر شركة طيران لنقل الركاب والبضائع دون الالتزام بجدول مواعيد ثابت . وفى الواقع ، كانت معلومات وكالة المخابرات المركزية تبين أنها كانت تضطلع بأعمال النقل الجوى للقوات المسلحة الليبية وهيئة المخابرات الليبية . وكان رجال مخابرات القذافى يملأون إدارة الشركة والعاملين فى تنظيم رحلاتها (وكانت مذكرة سرية بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٨١ بعنوان « **ليبيا : عملية شركة الخطوط الجوية السرية** » ، قد قالت : إن شركة الخطوط الجوية الأفريقية المتحدة إنما « يتم فى الواقع تمويلها من قبل هيئة المخابرات الليبية ») .

وفى أواخر أغسطس ١٩٨١ ، أشار أحد التقارير إلى أن القذافى قد أمر شركة الخطوط الجوية بفتح ثمانية عشر مكتباً جديداً فى أفريقيا ، بتكلفة تبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكى . وكانت هذه المكاتب تشكل شبكة مخابرات جاهزة لأغراض الاتصالات والشحن ونقل الركاب والبضائع . وحسب معلومات وكالة المخابرات المركزية ، كان عملاء المخابرات الليبية المعروفون يسجلون فى **قوائم شركة الخطوط الجوية الأفريقية المتحدة على أنهم «طلاب»؛وكان ضباط المحاسبات** بالشركة يعرضون الرشاوى الباهظة ؛ واستخدمت طائرات الشركة لنقل الألغام وقطع المدفعية والذخائر وعربات الجيب والأسلحة إلى تشاد ؛ كما استخدمت فى إعادة قوات زيمبابوى التى تلقت تدريباتها فى ليبيا إلى بلادها ؛ وفى نقل الأسلحة إلى السفارة الليبية فى بوروندى ؛ وفى نقل صواريخ أرض / جو سوفيتية الصنع إلى سوريا .

وكان القذافى أيضاً يكثف جهوده لامتلاك سلاح نووى . ففى ديسمبر ١٩٨٠ ، قدم **السوفييت أحد عشر كيلو جراماً من اليورانيوم المخصب للغاية إلى مركز الأبحاث الواقع فى** تاجوراء ، خارج العاصمة الليبية طرابلس . ورغم أن الكمية لم تكن كافية لصنع قنبلة

(فتقديرات وكالة المخابرات المركزية كانت تشير إلى أنهم لن يحصلوا على مايكفى لذلك إلا بحلول عام ١٩٩٠ حسب المعدلات الراهنة) ، فإن الأحد عشر كيلو جراماً كانت تفوق ماكانت وكالة المخابرات المركزية تتوقع أن يسلمه السوفييت فى المرة الواحدة .

وبينت تقارير أخرى أن عجينة اليورانيوم تأتى من النيجر ... على طائرات شركة الخطوط الجوية الأفريقية المتحدة . وفى الخامس من يوليو ١٩٨١ ، وردت مذكرة مخابرات سرية من وزارة الخارجية ، تحمل عنوان « **النيجر : هدف ليبيا التالى** » ، وتتناول بشكل مقنع مطامع القذافى هناك .

وجاء فى تقرير آخر أن شركة ألمانية غربية قامت باختبار صاروخ فى ليبيا .

وبدأت مراجعة كبرى لسياسة الإدارة (الأمريكية) ؛ وكان كيزى يعرف أن تقارير المخابرات إنما تغذى النيران . فكلما ألقت وكالة المخابرات المركزية بالمزيد من التقارير إلى البيت الأبيض كلما تحركت بدرجة أكبر النزعات الطبيعية للعمل ــ ولاسيما عند ريجان وهيج . ووافق كيزى تماماً على قرار بتحدى سيادة القذافى المعلنة على خليج سرت بإجراء مناورات بحرية أمريكية.وكان تحركاً محدوداً غير استفزازى ؛ وشارك المجتمع الدولى الولايات المتحدة فى إبداء الامتعاض من زعم القذافى أن خليج سرت مياه ليبية .

وفى حوالى السابعة صباح الأربعاء ١٩ أغسطس ، هاجمت طائرات سلاح الجو الليبى مقاتلتين من طراز « اف ــ ١٤ » تابعتين للبحرية الأمريكية ــ كانتا تقومان بدورية فى الفجر على مسافة أكثر من ثلاثين ميلاً داخل المياه الإقليمية التى يطالب بها القذافى ، ولما كانت تعليمات الطائرات الأمريكية تقضى بالدفاع عن نفسها ، فقد ردت بإطلاق النار وأسقطتا اثنين من طائرات القذافى .

وفى ذلك الصباح ، حيا الرئيس ريجان كبار مساعديه ، بأن راح يمثل لهم صورة للحادث تشبه أفلام رعاة البقر ، حيث راح يسحب مسدسين وهميين من جانبيه ويطلق نيرانهما !

وتطايرت التصريحات ، ولكن لم يحدث المزيد من إطلاق النار . وبعد ثلاثة أيام ، وفى ٢٢ أغسطس ، قام القذافى بزيارة للعاصمة الأثيوبية أديس أبابا ، حيث اجتمع مع الزعيم الأثيوبى اللفتنانت كولونيل منجستو هيلى مريام ، وهو ماركسى شاب ملتهب .

وكان فى الغرفة أثناء الاجتماع مسئول أثيوبى كان مصدراً سرياً من مصادر وكالة المخابرات المركزية ، وكان مصدراً شديد الحساسية بحيث أن تقاريره كانت تدرج فقط ضمن قائمة التوزيع الضيقة للغاية . وكان تقييم إدارة العمليات له أنه « يعتمد عليه بوجه عام » و « ممتاز » . وفى ذلك الاجتماع ، أعلن القذافى أنه سيعمل على قتل الرئيس ريجان . وعندما وصل التقرير إلى واشنطن ، كان يحمل تقييماً يقول : « إن منجستو على ثقة من أن القذافى جاد للغاية فيما ينويه ؛ وأن هذا التهديد ينبغى أن يؤخذ مأخذ الجد » .

وبعد ذلك بفترة قصيرة ، التقطت وكالة الأمن القومى واحدة من محادثات القذافى ، قال فيها

من حيث الجوهر نفس الشيء : ريجان هو الهدف . واحتل التقريران مكاناً بارزاً فى التقرير اليومى الموجز الذى يعرض على الرئيس .

وأدرك كيزى أن ذلك أمر جيد بالصورة التى ينبغى أن تكون عليها المخابرات ـــ التقاط محادثة **وتقرير من مصدر بشرى تقول إدارة عملياته : إنه ينبغى أن « يؤخذ مأخذ الجد » . وفيما عدا الهجوم العسكرى ، فربما كان هذا التحذير أخطر أمر يصادفه على الإطلاق : تعرض حياة الرئيس** للتهديد . وراح كيزى يناقش الجميع ... لابد من عمل شيء ما : ولكن ماهو ؟ ماكان يمكن المبادرة بإطلاق النار على القذافى . ومع مرور أسبوع دون حدوث أية محاولة لتهديد حياة الرئيس ، **بدا أن الجميع قد أخذوا يهدأون . ولكن ليس كيزى . فقد أمر كل وكالات المخابرات** بالإبلاغ عن أية همسات له مباشرة . ولكن البيت الأبيض كان لايزال يرفض القيام بعمل مباشر .

□ □ □

وتصاعد القلق مرة أخرى فى البيت الأبيض ، حيث ظلت تقارير المخابرات تعطى مصداقية لتهديدات القذافى بقتل ريجان،أو بالقيام بعمل إرهابى كبير ضد الولايات المتحدة . وبالنسبة لكيزى ، كان ذلك أشبه « بالفسيفساء » التقليدية ـــ أجزاء صغيرة تشكل صورة شديدة الوضوح .

وكان الملف قد بدأ يتراكم فى أواخر أغسطس ، عندما أبلغ مصدر أوروبى لوكالة المخابرات المركزية بأن شخصية فلسطينية كبرى قد تباحثت مع أحد أعضاء هيئة الأركان العامة الليبية ، واتفقا على القيام بعمل مشترك ضد ليبيا ؛ وقال فلسطينى آخر عالى المستوى : إن جماعة « **أيلول الأسود** » الغامضة قد أعيد تنشيطها لكى تتحرك ضد أهداف أمريكية وإسرائيلية . وكان هناك المصدر الأثيوبى الذى أبلغ عن التهديدات التى أطلقها القذافى فى أديس أبابا .

وفى أوائل سبتمبر ، بعث أحد أقارب دبلوماسى ليبى فى نيودلهى برسالة لم يذكر فيها اسمه إلى السفارة الأمريكية فى نيودلهى ، يقول فيها : إن ليبيا تخطط لاغتيال ريجان . وكانت الرسالة كسرة صغيرة من المعلومات ، غير مختبرة وغير متوقعة . هل كانت صحوة ضمير ينبغى أن تؤخذ مأخذ الجد ؟ كان كيزى يعتقد بأن من الضرورى الاهتمام حتى بالمصادر غير المرجحة إلى أن يحسم مدى صحة معلوماتها .

وبعد ذلك ، ورد تقريران من « مخبر عرضى يتاح له بصورة ممتازة الاتصال بكبار ضباط الجيش الليبى » : الأول يفيد أن ليبيا تتأهب لمهاجمة المصالح الأمريكية فى منطقة البحر المتوسط ؛ والثانى يفيد أن الليبيين فى روما يتأهبون لاختطاف أو قتل ماكسويل راب السفير الأمريكى لدى إيطاليا .

وفى التاسع من سبتمبر أبلغ جهاز مخابرات أوروبى أن الإيطاليين اعتقلوا وطردوا عدداً من الليبيين ، **يعتقد أنهم كانوا مشتركين فى تلك الخطة ضد السفير راب.، وبعد أسبوع أكد نفس** جهاز المخابرات أن مجموعة فلسطينية قد وافقت على مساعدة ليبيا فى مهاجمة ريجان والاهداف

الأمريكية الأخرى .

وفى التاسع عشر من سبتمبر ، ذكر تقرير آخر أن ليبيا ستشن هجوماً انتحارياً ضد حاملة الطائرات الأمريكية « نيميتز » ، الموجودة قبالة الساحل الليبى فى البحر المتوسط .

وفى التاسع من اكتوبر ، قال تقرير آخر من جهاز مخابرات أوروبى : إنه خلال الزيارة التى قام بها القذافى لسوريا قبل شهرين ، التقى مع أربع جماعات إرهابية طلباً لمساعداتها فى مهاجمة أهداف أمريكية فى أوروبا .

وفى السابع عشر من أكتوبر ، أبلغ « مخبر يتمتع بإمكانية ملحوظة على الاتصال بكبار العاملين فى المخابرات الليبية » أن ليبيين قد توجهوا إلى أوروبا للاشتراك فى هجمات على السفارتين الأمريكيتين فى باريس وروما . وبعد ستة أيام ، حدد نفس المصدر السفارات الأمريكية فى أثينا وبيروت وتونس ولندن ومدريد كأهداف محتملة . وخلال أسبوع ، كان هناك تقرير من مصدر لوكالة المخابرات المركزية ، يتاح له الاتصال بضباط المخابرات الليبية ، يفيد أن خمسة ليبيين ، يحتمل أن يكونوا أعضاء فى فرقة اغتيالات ، قد وصلوا إلى روما . وبينما كان السفير راب يقوم برحلة فى ميلانو يوم ٢١ اكتوبر ، تم استدعاؤه إلى الولايات المتحدة حرصاً على سلامته ؛ وسافر حتى دون أن يبدل ثيابه .

وفى ٣٠ أكتوبر ، أبلغت المخابرات الإيطالية وكالة المخابرات المركزية أن فريق الاغتيالات قد غادر روما متجهاً إلى وجهة غير معلومة .

وفى الثانى عشر من نوفمبر ، أطلق مسلح فى باريس ست رصاصات على كريستيان تشابمان القائم بالأعمال الأمريكى الذى أفلت بأعجوبة . وكان المعتقد أن ليبيا هى المسئولة .

وفى السادس عشر من نوفمبر ، توجه مخبر إلى محطة وكالة المخابرات المركزية بإحدى السفارات الأمريكية فى الخارج ، وزعم أنه قد ترك واحداً من معسكرات تدريب القذافى . وقدم وصفا تفصيلياً للتدريبات — ومنها على سبيل المثال كيفية ضرب قافلة من السيارات الأمريكية . ومر هذا المخبر باختبارات جهاز كشف الكذب .

وأضاف هذا المخبر قائلاً : إنه إذا مااتضح أن الرئيس ريجان هدف صعب للغاية ، فإن الليبيين سيسعون وراء نائب الرئيس بوش أو وزير الخارجية هيج أو وزير الدفاع واينبرجر « كأهداف بديلة ممكنة » .

وكان كيزى قد جمع المزيد من معلومات المخابرات السرية التى تبين أن القذافى قد بدأ يتحرك . فقبل ذلك ، فى التاسع عشر من أغسطس ، وخلال حادث خليج سرت الذى خسر فيه القذافى طائرتين ، وقعت ليبيا معاهدة تعاون مع اثيوبيا واليمن الجنوبى . وكان ذلك تجمعاً يضم ثلاثا من أكثر الدول راديكالية فى المنطقة ؛ وكان يعزل مصر والسودان حليفتى الولايات المتحدة بين ليبيا من الغرب وأثيوبيا من الشرق . أما اليمن الجنوبى ، الذى يقع فى جنوب شبه الجزيرة العربية ،

فكان عنصر إزعاج حاد للسعوديين . وكانت وكالة المخابرات المركزية فى عهد كيزى لاتزال تواصل مساعداتها السرية شبه العسكرية (لتقويض النظام فى اليمن الجنوبى) . التى كانت قد بدأت فى ظل إدارة كارتر . ووعد القذافى هذا التحالف بالضبط بمبلغ ٨٥٥,١ مليون دولار ؛ وقدم الدفعة الأولى وقدرها ١٥٠ مليون دولار كإشارة على الجدية ، وهو ماأثار قلق كيزى ومحلليه .

واكتشفت وكالة المخابرات المركزية وجود عدة ملاحق عسكرية سرية لمعاهدة التعاون بين ليبيا وأثيوبيا واليمن الجنوبى . فقد اتفقت الدول الثلاث على الاحتفاظ بقوة قوامها ٥,٠٠٠ ليبى و ٥,٠٠٠ يمنى جنوبى و ٥٠,٠٠٠ من جنود الاحتياط الأثيوبيين — على أن تتحمل ليبيا التكاليف . كما اتفق على أن يتوجه ٢٠,٠٠٠ أثيوبى إلى ليبيا .

وقالت تقارير وكالة المخابرات المركزية أيضاً : إن الدول الثلاث اتفقت على تنسيق التمرد الحادث فى الصومال ، إلى الجنوب الشرقى من أثيوبيا . وأوضحت معلومات المخابرات أن كوبا تحتفظ بما يتراوح بين ١١,٠٠٠ و ١٣,٠٠٠ من العسكريين فى أثيوبيا ، وأن هناك مايقرب من ٥٠٠ مستشار كوبى فى اليمن الجنوبى .

وكان القذافى قد وعد ، خلال الفترة بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، بتقديم مبلغ ٣,٣ مليار دولار على شكل مساعدات خارجية عسكرية واقتصادية فى أنحاء العالم . ورغم أن ماأوفى به من هذه الوعود كان أقل من نصفها (حوالى ١,٤ مليار دولار) ، فإنه قد أوفى بنحو ٧٠ فى المائة من إلتزامات المساعدات العسكرية .

وصدر أمر بإعداد تقرير خاص عن تقديرات المخابرات بشأن هذا الحلف ، وهو التقرير الذى تم الإنتهاء منه فى الرابع من نوفمبر . وقالت هذه الوثيقة السرية إن دافع هذه الدول الثلاث هو « إلحاق الهزيمة بالسياسة الأمريكية فى المنطقة » .

وفى ضوء هذه الخلفية ، كان كيزى يرى أنه لابد من التصدى لمشروعات القذافى وتأكيداته ووعوده . فأية مغامرة داخل حدود الولايات المتحدة لابد من إحباطها بأى ثمن تقريباً ، وعلى الفور . وكانت الأولوية الأولى تتمثل فى حماية الرئيس ريجان . وتم إغراق البيت الأبيض بهذه المعلومات ، فى مختلف التقارير والوثائق . وكان كيزى حريصاً على ألا تدهمه مفاجأة ما وهو يغفو فى نومه . فالإفراط فى الحرص أفضل هنا من التفريط .

وأمر مساعدى ريجان فى البيت الأبيض بتشديد إجراءات الأمن ، بما فى ذلك إرسال قوافل سيارات زائفة فى شوارع واشنطن بينما يستقل ريجان سيارة لاتحمل علامات . وتم نصب صواريخ أرض / جو بجوار البيت الأبيض .

... ولم يكن أى من هذه الإجراءات يعتبر مبالغاً فيه . وراح كيزى يذكر زملاءه فى الإدارة بالمحاولة السابقة التى كادت تنجح لاغتيال ريجان ، وبإطلاق النار على البابا ، وباغتيال السادات .

وفى الرابع من ديسمبر ، نشرت صحيفة « **نيويورك تايمز** » خبراً مفاده أن فريق اغتيالات ليبياً **يضم خمسة أفراد قد دخل إلى الولايات المتحدة . وخلال ثلاثة أيام** ، ظهرت أخبار مفادها أنه فريق يضم عشرة أفراد . وأرسلت هيئة الهجرة والجنسية مذكرة من سبع صفحات ، تحمل على رأسها عبارة « حساسة للغاية » ، إلى مكاتبها الرئيسية عند نقاط عبور الحدود والمطارات . وعرض التليفزيون رسوماً تم تركيبها لخمسة من أفراد فريق الاغتيالات المزعوم .

وخلال هذه الفورة ، قرر كبار معاونى ريجان ــ ادوين ميس وجيمس بيكر ومايكل ديفر ــ أنهم أيضاً قد يكونون أهدافاً . وتم فرض حراسة أمنية عليهم . وكانت عربة من عربات الشرطة السرية تتبع الأوتوبيس الذى يحمل ابنة ديفر إلى مدرستها كل يوم .

وكان هيج قد كلف روبرت ماكفرلين ــ اللفتنانت كولونيل السابق بالبحرية والذى كان يعمل مستشاراً لوزارة الخارجية ــ بمهمة تنسيق السياسة تجاه ليبيا . وبعد خمسة أسابيع من اللقاءات بين مختلف الأجهزة والوكالات ، أرسل ماكفرلين إلى هيج مذكرة من عشر صفحات تحمل عبارات « عمل / سرى للغاية / حساسة » . وفى الصفحة التاسعة ، وقع هيج بالأحرف الأولى من اسمه موافقاً على الخيار التالى : « العمل مع وزارة الدفاع ووكالة المخابرات المركزية على تطوير ردود على الاستفزازات الليبية ، وهى ردود تشترك فيها القوات الأمريكية والمصرية فى عمليات تاكتيكية سرية تشمل القوات الجوية والكوماندوز . عدم تشجيع التخطيط لعملية تشترك فيها قوة برية كبيرة » . لم تكن الولايات المتحدة بسبيلها لغزو ليبيا ، ولكن هيج كان يريد استكشاف الخيارات التى لاتصل إلى هذا الحد .

وكانت هناك توصية بتكثيف جمع المعلومات بطائرات الاستطلاع من طرازى « إس. آر ــ ٧١ » و « يو ــ ٢ » ، بتكلفة تبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار لكل خمس ساعات طيران .

وفى اجتماع سرى للغاية لمجموعة تخطيط الأمن القومى يوم ٣٠ نوفمبر ، طلب الرئيس ريجان إعداد خطط « للرد العسكرى ضد ليبيا فى حالة المزيد من المحاولات الليبية لاغتيال مسئولين أمريكيين أو مهاجمة منشآت أمريكية » . وفى الخامس من ديسمبر ، قام كل من هيج وكارلوتش (نيابة عن واينبرجر) وكيزى بإعداد مذكرة « سرية للغاية » طويلة عن « الخطط الإرهابية المضادة نحو ليبيا » لتقديمها إلى ريجان . وكانت تشمل كل شىء ، من خطة للتعامل مع الكونجرس وأجهزة الإعلام إلى توقيع عقوبات اقتصادية طارئة على ليبيا . إلا أن الشىء الأكثر أهمية كان ذلك الجزء الخاص بالأعمال العسكرية الطارئة . فكان هناك إجماع بين وزارتى الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية على أن يوصوا الرئيس ريجان بأن « يوجه هيئة رؤساء الأركان المشتركة على الفور لكى تجهز نفسها للقيام بعمل عسكرى ضد ليبيا ، دفاعاً عن النفس ، وفى أعقاب المزيد من الاستفزازات الليبية » .

وكانت هناك قائمة سرية للغاية تشمل خمسة « ردود متدرجة » . كان الأول هو القيام بهجوم مباشر على مواقع تدريب الإرهابيين فى ليبيا . وكانت الأقمار الصناعية وغيرها من

معلومات المخابرات قد حددت ستة عشر هدفاً محتملاً ، ثلاثة عشر منها تقع على الساحل . وكان يمكن أن تقوم بذلك البحرية بقاذفات من حاملات الطائرات ؛ وقالت المذكرة إن فرص نجاح ذلك « متوسطة » ، وحددت وقت التنفيذ بما يتراوح بين أربع ساعات وثمان وأربعين ساعة من صدور الأمر الرئاسى بتوجيه الضربة.، وكان هناك بديل آخر يتمثل فى استخدام القاذفات من طراز « ب ــ ٥٢ » ولكن فرص نجاحها كانت « ضعيفة » بسبب عدم توافر التوجيه الرادارى الجيد على الأرجح ؛ وكان وقت التنفيذ لهذه القاذفات يتراوح بين ٢٨ و ٤٨ ساعة . وكان هناك بديل ثالث يتمثل فى استخدام الطائرات من طراز « ايه . سى ــ ١٣٠ »،وكانت فرص نجاحها « متوسطة » فحسب ، ولم يكن البنتاجون يشجع مثل هذه العملية ، ولم يكن يرغب فى تقديم صورة مفرطة فى تفاؤلها لفرص النجاح .

وكان الرد الثانى يتمثل فى توجيه ضربة لمطارات القذافى ؛ والثالث توجيه ضربة لمنشآته البحرية ؛ والرابع توجيه ضربة لمخازن عتاده الحربى ؛ والخامس : مهاجمة القطع البحرية فى الميناء ، باستخدام فرق خاصة من عجول البحر التابعة للبحرية . وكانت فرص نجاح هذا الرد الأخير تتراوح بين « متوسطة ومرتفعة » إلا أن وقت التنفيذ كان يتراوح بين ٤٨ و ٧٢ ساعة بعد فترة تحضير للمهمة تتراوح بين أسبوع واحد وأسبوعين ، وكان متصوراً أنه يمكن تنفيذ هذا الهجوم بصورة سرية ؛ وكان هو البديل الوحيد الذى قدرت فرص نجاحه بأكثر من ٥٠ فى المائة .

وفى يوم الأحد السادس من ديسمبر ١٩٨١ ، ظهر القذافى فى مقابلة تليفزيونية على الهواء مباشرة مع إحدى الشبكات التليفزيونية الأمريكية.، وكان القذافى يتحدث من مكتبه الخاص فى طرابلس ، وراح ينفى بشدة أنه أرسل أى فرق للاغتيالات .

وقال الزعيم الليبى ، وهو يضع يده تحت ذقنه وينظر فى الهواء بشكل حالم « إننا نرفض اغتيال أى شخص.، إن هذا هو سلوك أمريكا ، التى تجهز لاغتيالى ، ووضع السم فى طعامى ، لقد جربوا أشياء عديدة لعمل ذلك » . وتحدى الإدارة الأمريكية أن تبرز الدليل على ما تقول وراح القذافى يوجه حديثه إلى الأمريكيين قائلا : « يالكم من شعب أبله ... إنكم بلهاء ، هذه الإدارة وهذا الرئيس ، يجب على أمريكا أن تتخلص من هذه الإدارة وتسقطها كما فعلت مع نيكسون » .

ورداً على الأسئلة ، قال القذافى الذى كان يتكلم من خلال مترجم : « وسترون أن ريجان كذاب » ، وأن إدارته تمارس الإرهاب عسكرياً واقتصادياً ونفسياً ضد ليبيا ، وقال : « إننا مستعدون لأن نحتكم إلى إجراء تحقيق ، وأن نرى هذه الأدلة ، لأننا متأكدون من أننا لم نرسل أحد لقتل ريجان أو أحد غيره فى العالم.، إننا نريد أن نرى هذه الأكاذيب الكبرى » .

وكان السناتور مونيهان نائب رئيس لجنة المخابرات بمجلس الشيوخ هو الذى رد قائلًا إن القذافى هو الكاذب ، وأنه ديكتاتور مجنون.، وقال : « إن لدينا أدلة ملموسة على أن مسئولين بحكومة الولايات المتحدة كانوا مستهدفين » . وعند الإلحاح على مونيهان ، راح يحتفظ لنفسه بخط الرجعة ، قائلًا : إن نسبة صحة هذه الأدلة تبلغ نحو ٨٠ فى المائة .

وفى اليوم التالى ، قال ريجان علناً : « لو كنت مكانكم ، لما صدقت كلمة مما قاله (القذافى) .... إن لدينا الأدلة ، وهو يعرف ذلك » .

إلا أن الإدارة الأمريكية رأت أن المواجهة المباشرة فى أجهزة الإعلام ليست كافية . وتم إرسال تهديد مباشر للقذافى . ولما لم يكن هناك علاقات دبلوماسية بين الولايات المتحدة وليبيا ، فقد تم إرسال رسالة سرية للغاية من الرئيس ريجان إلى العقيد القذافى ، من خلال بلجيكا ، جاء فيها مايلى :

« إن لدىَّ معلومات مفصلة ومؤكدة عن عدة خطط ومحاولات ترعاها ليبيا لاغتيال مسئولين بالحكومة الأمريكية ومهاجمة المنشآت الأمريكية ، داخل الولايات المتحدة وخارجها على حد سواء . وإن حكومة الولايات المتحدة ستعتبر أية أعمال عنف توجهها ليبيا أو عملاؤها ضد مسئولين أمريكيين ، فى الداخل أو الخارج ، بمثابة هجوم مسلح على الولايات المتحدة ، وستواجهه بكل الوسائل الضرورية للدفاع عن هذه الدولة ، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة » .

والمادة ٥١ تسمح للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بممارسة الدفاع عن النفس . وتم تزويد الصحف الأمريكية بمعلومات عن هذا التحذير العام ، ولكن لم يرد ذكر للاستناد الفعلى للمادة ٥١ . بل راح المسئولون يحدثون الصحفيين عن « أخطر العواقب » . وفى العاشر من ديسمبر ، وجه ريجان نداء إلى الألف وخمسمائة أمريكى الذين يعيشون فى ليبيا لكى يغادروا البلاد ، وأوقف صلاحية جوازات السفر الأمريكية للسفر إلى ليبيا مستقبلاً . ولكن لم يتم عمل أى شىء لخفض العشرة مليارات دولار التى كانت ليبيا تبيع بها بترولاً للولايات المتحدة .

وبدا أن التحذير قد أحدث أثره . فخلال الأسبوع التالى ، وصل إلى الولايات المتحدة مسئول كبير بالمخابرات الليبية كمبعوث ، وقال : إن القذافى « يريد بشدة » فتح قناة إتصال مع الولايات المتحدة ، وتعهد بألا تكون هناك أية عمليات إرهابية أو اغتيالات .

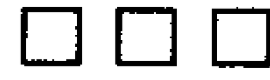
وفى الثامن عشر من ديسمبر ، أصدرت إدارة المعلومات بوكالة المخابرات المركزية تقريراً سرياً عن خطط مزعومة لاغتيال كبار الزعماء الأمريكيين . وأشارت إلى أن التقرير الأول حول التهديد الموجه لريجان ـــ الذى صدر اثناء اجتماع القذافى مع الرئيس الأثيوبى فى الأسبوع الثالث من أغسطس ـــ قد جاء من « مصدر ممتاز » . ثم مضى التقرير ليخفف من الأمر : فقال : « إلا أن التقارير اللاحقة عن الخطط الفعلية للقيام بهجمات ضد كبار مسئولى الحكومة الأمريكية قد جاءت من مصادر لاتتمتع إلا بصلات غير مباشرة ، حيث أن مصداقيتها موضع تساؤل . ومن الممكن أن يكون جانب من البلاغات قد تولد لأن المخبرين كانوا يدركون أننا نريد هذه المعلومات » .

وبعد ذلك ، قال تحليل سرى لإدارة المخابرات بوزارة الخارجية : « إلا أن سجلات وكالة المخابرات المركزية تبين أن مصدر أحد التقارير القائلة بأن ليبيا تعتزم مهاجمة الأسطول السادس

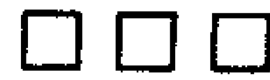
كان فى الماضى على صلة مستمرة بأحد الدبلوماسيين السوفييت » . أما التقارير الأخرى عن خطط مهاجمة كبار الشخصيات الأمريكية ، فقد « ثبت عدم صحة معظمها بعد ذلك » . وأشار التحليل أيضاً إلى : « الاحتمال الواضح لأن تولد التقارير تقارير أخرى فى المجالات التى يكون متصوراً أن الولايات المتحدة تهتم بها » . وبوجه عام ، أشارت المذكرة إلى أن كل التقارير الخاصة بفرق الاغتيالات ربما تكون من قبيل التضليل الذى يتغذى على نفسه .

وتم تتبع جانب كبير من هذه المعلومات الأخيرة إلى شخصية غامضة على صلات بجهازى المخابرات الإيرانى والإسرائيلى ــ وهو مانوشير غوربانيفار ، وهو بائع سلاح إيرانى ثرى ، كان مصدراً سرياً من مصادر وكالة المخابرات المركزية . وقد رأى فى التقارير الأولية عن فرق الاغتيالات فرصة لإثارة المتاعب لليبيين : وتمكن بمفرده من أن يبقى القضية مثارة لعدة شهور . وسرعان ماأعلنت وكالة المخابرات المركزية ، رسمياً وسراً على حد سواء ، أن ماورد من غوربانيفار هو معلومات « ملفقة ومختلقة » .

وفى مقابلة تليفزيونية ، ... سئل الرئيس ريجان عما إذا كانت التقارير الخاصة بفرق الاغتيالات غير صحيحة ، فرد قائلاً : « لا ؛ لقد كان لدينا معلومات كثيرة جداً من مصادر عديدة جداً ، وكانت الوقائع ثابتة لدينا . وحاولنا أن نبحث الموقف . وحاولنا أن نبقى كل شىء هادئاً ... ولكن معلوماتنا كانت صحيحة » .



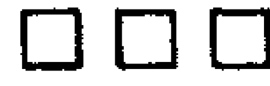
وعلى العكس من عملية اليمن الجنوبية فإن أول عملية سرية شبه عسكرية يتولاها كيزى ، وهى مساعدة حبرى فى تشاد ، قد أتت ثمارها . ففى السابع من يونيو ١٩٨٢ ، سيطر نحو ألفين من رجال حبرى على العاصمة التشادية نجامينا ، وأقاموا حكومة مؤقتة . وهكذا أمكن لفترة من الوقت تقليص نفوذ القذافى فى تشاد ، و« إدماء » أنفه ، كما كان يريد هيج وكيزى . فالزعيم الليبى أصبح لديه الآن حكومة معادية تدعمها فرنسا والولايات المتحدة على حدوده الجنوبية التى تمتد إلى مسافة ٦٠٠ ميل .



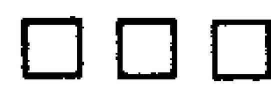
وفى مجلس الأمن القومى ، كان كيمب يشعر بأن واحداً من أكبر جوانب فشل المخابرات كان يتمثل فى العجز عن تكوين صور نفسية وشخصية وسياسية جيدة للزعماء . فشخصيات مثل الأسد والجميل وبيجن ... لم تكن المخابرات الأمريكية تقدم وصفاً لها بما فيه الكفاية . وبالتالى لم تكن القيادة الأمريكية العليا تحصل على ماهو ضرورى وجوهرى . فعلى سبيل المثال ، كانت هناك صورة نفسية سرية للعقيد معمر القذافى ، وضعها فى العام السابق الدكتور جيرولد بوست رئيس الإدارة السياسية النفسية بوكالة المخابرات المركزية ؛ وكانت تقوم على استخدام « الكليشيهات » والأفكار المبتذلة بدرجة كبيرة . فقد كانت هذه الصورة تقول : « رغم الاعتقاد الشائع بعكس ذلك ، فإن القذافى ليس مصاباً بمرض الذهان العقلى ؛ وهو فى الجانب

الأعظم على صلة بالواقع .... ويعتقد أن القذافى يعانى من اضطراب حاد فى الشخصية ـــ وخلل فى حدود الشخصية » .

وهذا « الخلل فى حدود الشخصية » ـــ وهو موضوع ساخن فى مجال علم النفس ـــ ليس مرضاً عقلياً كبيراً . وإنما يعنى ببساطة أن الشخص يتنقل بين حالات من السلوك الجنونى والعاقل . وراح كيمب يتعجب : كيف يمكن لذلك أن يفيد صانعى السياسة ؟ ومضت الصورة المرسومة للقذافى تقول : « إذا ماتعرض لضغط حاد ، فإنه يكون عرضة لانتهاج سلوك غريب غير مألوف ، بحيث قد يصيب الخلل قدرته على تقدير الأمور » . ثم كانت هناك صورة لاحقة أعدتها وكالة المخابرات المركزية ، تعزو جانبا من سلوك القذافى إلى اقتراب أو حلول أزمة بلوغه منتصف العمر . وبالنسبة لكيمب ، كانت هذه بلاهة . ولكنها كانت بلاهة خطيرة . وفى وقت ما ، اقترح كيمب الاستعانة بأحد الروائيين للمساعدة فى إعداد هذه الصور !!



... وفى ربيع ذلك العام (١٩٨٣) ، تلقت وكالة المخابرات المركزية تقريراً يفيد أنه من المقرر أن تتوقف عدة طائرات ليبية فى البرازيل ، وهى فى طريقها إلى نيكاراجوا ، وأنها تحمل أسلحة وليس إمدادات طبية كما يزعم الليبيون . واتصل السفير الأمريكى فى البرازيل أنتونى موتلى بكيزى قائلاً : « سأبدأ التحرك ؛ سأذهب إلى وزير الخارجية ، وأطلب تفتيش الطائرات ووقفها ؛ ولكن يجب أن أكون متأكداً من أن ذلك ليس مجرد تكهنات » . وكان بحوزة كيزى نسخة من القائمة الحقيقية تم الحصول عليها من مصدر بشرى فى ليبيا . وتم إيقاف الطائرات واكتشاف سبعين طناً من الأسلحة والمفرقعات ـــ مما شكل انتصاراً دعائياً مزدوجاً ضد كل من ليبيا ونيكاراجوا .



وفى أوائل ديسمبر (١٩٨٣) ... قام الرئيس السودانى جعفر نميرى بزيارة لواشنطن وعقد اجتماعاً سرياً للغاية مع زعيم المعارضة الليبية . وكان الزعيم الليبى ، الدكتور محمد يوسف المقريف ، رئيسا لجهاز المحاسبات فى نظام القذافى ، ثم لجأ إلى مصر عام ١٩٧٩ ، حيث راح يهاجم القذافى باعتباره طاغية فاسداً يبعثر عائدات ليبيا من البترول فيما لايفيد . وشكل المقريف جبهة الإنقاذ الوطنى الليبية ، التى كانت تكرس نفسها لاغتيال القذافى وإسقاط نظامه .

وورد تقرير من مصدر سرى من إدارة العمليات بتاريخ الخامس من ديسمبر ١٩٨٣ ، يتضمن تقريراً كاملاً عن اجتماع نميرى والمقريف ، ويبين أن القذافى بسبيله لأن يصادف المزيد من المتاعب مستقبلاً. ووصف مصدر المعلومات بأنه : « مسئول سودانى رفيع المستوى ، كان يدرك أن هذه المعلومات سوف تصل إلى الحكومة الأمريكية » . أى بعبارة أخرى ، رصيد بشرى لوكالة المخابرات المركزية ـــ سواء كان مخبرا يعمل لقاء أجر أو متطوعاً من تلقاء نفسه . ومن الممكن أن يكون هذا المخبر قد نقل هذه المعلومات بمعرفة نميرى نفسه ، أو بدون معرفته على حد سواء .

وكان كيزى يقبل مثل هذه الاختصارات لحماية المصادر ؛ ولكنه كثيراً ماكان يتساءل : « من هذا الشخص ؟ » ــ فكان نائبه لشئون العمليات يكشف له عن شخصية المصدر أو يقدم له ملفاً عنه .

وكان احتقار نميرى للقذافى أمراً معروفاً جيداً ، وكان مشكوكاً على نطاق واسع أنه يقدم مساعدات لمعارضى القذافى فى المنفى . ولكن فى ذلك الاجتماع ، حسب ماجاء فى تقرير المصدر السرى ، وعد نميرى بأن « يزيد المساعدات فى شكل منشآت للتدريب وأسلحة وذخائر وتسهيلات للسفر على هيئة جوازات سفر سودانية وغيرها من الوثائق » . وكان هذا هو النوع الحرج من غطاء العمليات الذى تحتاجه القوى المعادية للقذافى لكى تتمكن من العمل داخل ليبيا .

« وقال نميرى للمقريف : إن لديه تفويضا مطلقا بالقيام بأى نوع من الأنشطة داخل ليبيا ، بما فى ذلك القيام بأعمال عسكرية » . فباستثناء إعلان الحرب رسمياً ، كان ذلك أقصى مايستطيعه بلد ما ــ السماح باستخدام أراضيها كنقطة انطلاق لشن ضربة عسكرية . وقال نميرى أيضاً إن حركة المعارضين الليبيين فى الخارج ينبغى أن تستمر فى العمل من خلال جهاز المخابرات السودانية ؛ وأنه إذا ماكانت هناك مشكلات ، فينبغى الاتصال به مباشرة .

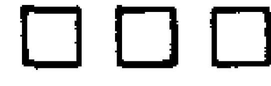
وقال المقريف ــ حسبما ورد فى التقرير ــ إنه : « يعتقد أن السودان والولايات المتحدة هما صديقاه الوحيدان .... وقال إنه يأمل ، بعد فترة أخرى من التدريب ، فى شن حملة ضد ليبيا تعطى لمنظمته مصداقية أكبر » . وتضمن التقرير تعليقاً للمصدر يقول فيه إن المقريف « لم يحدد أى نوع من الحملات يعنيه ، ولكن كان المعنى المفهوم ضمناً أنها ستكون شكلاً من أشكال العمل العسكرى ، ربما داخل ليبيا » .

وفى تطور شديد الأهمية ، قال المقريف : إن الليبيين « اخترقوا أجهزة الأمن المغربية،وأنه لم يعد من المأمون له أن يزور المغرب أو أن تعمل منظمته من هناك » .

وكان احتمال حدوث تحرك عسكرى مثير ضد القذافى فى ليبيا أمراً يستهوى كيزى . وكان ذلك سيبين أن المقريف وجبهته يتمتعون بشىء من القوة . وحتى يحدث ذلك ، لم يكن بمقدور كيزى أن يحصل على أمر رئاسى بدعم حركة معارضى القذافى . فالقذافى كان قد حصن نفسه جيداً ــ عتاد عسكرى بمليارات الدولارات من السوفييت ، وسعى بلا رحمة وراء عناصر المعارضة ، داخل ليبيا وخارجها على حد سواء .

وفى نفس الوقت ، استمر كيزى يركز جهود جمع المعلومات على القذافى وليبيا ــ التى كانت ــ فى رأى كيزى ــ تشكل تهديداً لاستقرار منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط بأسره . وكانت تقارير المخابرات التى تصدر عن القذافى وليبيا تفوق تقريباً ماكان يصدر عن أى مكان آخر . وكان عدد الاجتماعات التى عقدت فى وكالة المخابرات المركزية وكمية الاهتمام بالقذافى ، يتجاوزان أهمية ليبيا . وفى بعض الأوقات ، كانت ليبيا تحظى باهتمام أكثر من الاتحاد السوفيتى . وتم تخصيص العديد من مصادر جمع المعلومات للقذافى ، فى محاولة للحاق به ومتابعته ، وتصويره

هو ومقر إقامته ، ورحلاته العديدة فى الصحراء ؛ وفك شفرة رسائله الدبلوماسية ، والتصنت على مكالماته التليفونية ومحادثاته الأخرى . وكان عدم وجود سفارة أمريكية فى طرابلس يجعل الأمر أكثر صعوبة ؛ ولكن كيزى كان مصراً ، حيث كان كثيراً مايتساءل : « ماالذى يفعله القذافى الملعون هذا الأسبوع ؟ »



... وذهبت إلى وكالة المخابرات المركزية لإطلاعى على معلومات تمهيداً لرحلة كنت أعتزم القيام بها إلى ليبيا . وكان وزير الخارجية الليبى قد قال : إننى سأتمكن من إجراء حديث مع القذافى . وفوجئت بأن من سيقوم بإطلاعى على المعلومات ضابط كبير جداً بإدارة العمليات ، وهو رجل بارد يرتدى ملابس كاملة ولا يبتسم على الإطلاق ، وكانت الرسالة التى نقلها لى كالتالى : إن القذافى يشعر بأنه مهدد على نحو متزايد ، وقد أطلق فرق الاغتيالات على أية مجموعة مناهضة له فى الخارج ، وأن القذافى رجل تراوده أحلام كبيرة جداً ، وأنه زعيم بلا قاعدة حقيقية أو مركز ، رجل يبحث عن بلد ، على حد تعبير ضابط إدارة العمليات . وأنه يتحرك طول الوقت ، وينام فى أماكن مختلفة ، حيث أنه يخاف ويظن أن وكالة المخابرات المركزية تحاول قتله .

ولم أسأل عما إذا كانت الوكالة تحاول ذلك حقاً . فطريقة ضابط إدارة العمليات كان يبدو أنها تستبعد هذا السؤال جانباً فى الوقت الذى كنت أفكر فيه .

وقال : إن القذافى يحاول الخروج من مأزق نفسى . وأنه مثل كاسترو لاسبيل إلى استرضائه، وإن كان أيضاً يحاول على الطريقة العربية أن يقترب من أعدائه ، مرسلاً إشارات إلى الولايات المتحدة مفادها أنه يود الحديث . وراح الضابط يتراوح مابين وصف القذافى بالغدر ثم بالضعف . فقال على سبيل المثال : إن القذافى يحتفظ بحرس شخصى من الفتيات ، لأنه يعرف أنه سيكون من الصعب على أى قاتل عربى أن يطلق النار على امرأة . بارع ، على حد تعبير الضابط ، الذى قال : إن تفسير القذافى للإسلام قد سبب مشاكل ، وأن « أصوليته المخالفة للأصول » تلقى بظلال على علاقته بإيران والعالم الشيعى ، وأن الخمينى قد رفض قبول دعوة للاجتماع مع القذافى ، فيما كان « صداً رافضاً غير عادى » على حد تعبير ضابط إدارة العمليات .

وقال : إن علاقة القذافى بالسوفييت تتسم بالتشكك والعملية . فليست هناك أية اتفاقيات رسمية أو سرية ؛ بل إنها علاقة مرتزقة . وقال الضابط إن القذافى يشترى منهم الكثير ، بمليار دولار سنوياً ، ولكن ذلك أيضاً لضمان وفرة العتاد لديه ، بحيث لايضطر لأن يشحذ منهم قطع الغيار .

وماذا عن التقارير التى تفيد أن القذافى يزود نيكاراجوا بالأسلحة ؟

ورد الضابط قائلاً : « إنه نادى العالم الثالث » ـــ التضامن اكثر من أى شىء آخر . فالأسلحة التى يرسلها إلى نيكاراجوا ليست كبيرة ، بل مجرد أسلحة صغيرة .

وأشار إلى أن الاقتصاد الليبى اقتصاد بدائى . وبالتالى يصعب إيذاؤه . فالعقوبات الاقتصادية

لاتعنى كثيراً .

ماذا ينبغى أن أسأل القذافى عنه ؟

واقترح الضابط ذو الوجه الجامد أن أوجه للقذافى السؤال التالى : « إننى أفهم أنك تكثر من تناول الأقراص المنومة ــ فإنك تبدو مخدراً . هل تصادف صعوبة فى النوم ؟ »

وكان هناك نوع من النفور الاجتماعى والفكرى من القذافى ، بل وميل حتى للسخرية منه. ولكن كان هناك أيضاً التقدير الذى يكنه المقاتل لخصمه . وقال الضابط : إن القذافى كان يعانى من مشكلة فى جهازه التنفسى عندما كان فى العشرينيات . وأن صحته ليست فى حالة عظيمة . **وقال إن القذافى مرهق جداً ومتوتر جداً ، وقادر على عمل الكثير والقليل ، وأنه كانت هناك إشارات مريضة فى خطبه فى الآونة الأخيرة .**

وفكرت فى أننى حصلت على معلومات ثابتة ، أو بالأحرى تقديم تمت معايرته بدقة ، ولكن **ظل لدى إحساس بأن ضابط العمليات السرية الكبير كان يرمى إلى شىء ما . فقد أفرط فى أدائه** قليلاً ، وبالغ قليلاً فى تصوير الزعيم الليبى على أنه مخبول العقل . وعدت إلى المحادثة والملاحظات التى دونتها . وأدركت أننى لاأستطيع أن أحدد ماإذا كان قد حاول استخدامى وتضليلى لغرض ما . إذ أنه كوقائع أو كتحليل ، كان ماقاله يبدو أميناً ومستقيماً ومفيداً بالتأكيد . ولكننى لم أستطع التخلص من فكرة أن السؤال الذى اقترح أن أوجهه للقذافى كان يرمى إلى أغراض أخرى .

وبعد عشرة أيام من اطلاعى على المعلومات الخاصة بليبيا ، والتى تركتنى أتساءل عما إذا كانت وكالة المخابرات المركزية قد ضللتنى بشأن القذافى ، سافرت إلى طرابلس . ومثل معظم الزوار ، انتظرت أياماً لتحديد موعدى مع الزعيم الليبى . وأخيراً انتقل أحد مترجميه إلى حجرة ملاصقة لحجرتى فى الطابق الثانى عشر من فندق « باب البحر » المطل على البحر المتوسط . وسهرنا معظم الليلة ، نتجاذب أطراف الحديث ونقرأ وننتظر . وأدى التعب بالجميع إلى الاسترخاء . وعندما خرجنا من الفندق نمشى قليلاً لنسترد نشاطنا بهواء البحر البارد ، قال المترجم ــ وكان رجلاً طويلاً قوى الجسم ــ إنه قد ذهل بشكل خاص من حملة الإجراءات العنيفة ضد المعارضين فى الداخل . وقال : إنه تم فى ذلك الشهر إعدام ٢٣ من الطلبة والمعارضين بشكل علنى . وأضاف إن هناك آلافاً من المعتقلين السياسيين لأنهم تحدثوا ضد الثورة أو ضد القذافى .

وقلت : كيف يمكن أن يكون هناك آلاف من المعتقلين ؟

وقال بلهجة تأكيد : **« آلاف ؛ إننى أقول لك آلافا . إن البلد فى حالة فوران . إننا نتوقع شيئاً ما » .**

وقلت له : إننى أرسلت موضوعاً عن شنق طالبين ليبيين فى جامعة طرابلس . فقد أقيمت

المشانق فى حرم الجامعة ، وأجبر آلاف من الطلبة على مشاهدة تنفيذ الاعدام ، بينما كان كثير منهم يتقيأون ويفرون باكين .

وفى حوالى الخامسة صباحاً ، قيل لى : إنه لن يكون هناك لقاء تلك الليلة مع القذافى . وانتظرنا معظم اليوم التالى . ولم ينفد صبرى إلا لأن مترجم القذافى ظل معى فيمايشبه الحبس الانفرادى ... وكان يبدو انه منزعج مثلى . وأخذنى ونزلنا إلى بهو الفندق . وصاح مهتاجاً من القذافى : « أتمنى لواستطعت أن تراه . سترى كم هو صغير ... كم هو مجنون ! » . وأشار بأصبعه إلى جانب جبهته ليوضح أن القذافى مختل عقلياً .

... وقال إن القذافى يتناول الأقراص المنومة وغير ذلك من المخدرات . ووصف لى حياة القذافى التى لاتطاق ، فهو يعيش كناسك ونصف إله . وكانت نسخة دقيقة من الصورة التى رسمها لى ضابط العمليات بوكالة المخابرات المركزية . لم تكن نفس الألفاظ فحسب ، ولا الاشارة إلى الأقراص المنومة وكل بقية الأوصاف فحسب ، وانما أيضاً نفس لهجة النفور والسخرية من ناحية والاعجاب والاحترام على مضض من ناحية أخرى . وكان يبدو كما لو أن المترجم الذى قضى مئات الساعات مع القذافى ، وضابط المخابرات المركزية الذى قضى الساعات يدرسه ، قد مرا بنفس التجربة .

وفكرت فى احتمالات أن يكون المترجم عميلاً للمخابرات المركزية ، أو أن يكون مدسوساً علىّ ، أو أن يكون هو والمخابرات المركزية معاً على صواب فيما يقولون .

إلا أن نسخة من الموضوع الذى بعثت به عن الإعدام علناً كان قد وصل إلى وزارة الخارجية، فتم نقلى إلى المطار وإرسالى إلى الولايات المتحدة بسرعة كادت تصل إلى حد الطرد .

وعندما عدت إلى واشنطن ، نشرنا موضوعاً طويلاً عن ليبيا . ومزجت بين المعلومات التى قدمها لى المترجم عن الأقراص المنومة وتلك التى عرفتها من وكالة المخابرات المركزية . ونشرنا الموضوع يوم الأحد تحت عنوان « أنباء تفيد أن سلطة القذافى آخذة فى الضعف » .

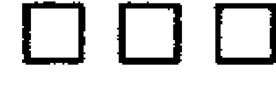
وفى الثامن من مايو ، وبعد أسبوعين من عودتى من ليبيا ، كنت فى جريدة (الواشنطن بوست) عندما بدأت برقيات وكالات الأنباء العاجلة تتوالى من ليبيا ، تفيد حدوث محاولة انقلاب ضد القذافى شملت هجوماً على ثكناته . وأفادت الأنباء أن معركة طاحنة استمرت لساعات فى منطقة وسط العاصمة . وقال نبأ غير صحيح : إن القذافى لقى مصرعه .

وبعد فرز تقارير الأنباء فى لانجلى (مقر وكالة المخابرات المركزية) ، كان واضحاً أنها أكبر محاولة انقلاب داخل ليبيا خلال الخمسة عشر عاماً التى تولى القذافى فيها الحكم . وللمرة الأولى ، حدثت صلة ما فيما يبدو بين القوى المناهضة للقذافى خارج ليبيا وداخلها . وتم إحباط المحاولة عندما ألقى القبض على ثلاثة من المتآمرين على الحدود التونسية . وتم تعذيبهم حتى أرشدوا قوات القذافى إلى مكان نحو ١٥ من المتمردين الذى كانوا يتأهبون فى طرابلس لمهاجمة القذافى .

إن المساعدات التى قدمها الرئيس السودانى جعفر نميرى للمتآمرين قد ساعدت على الأقل فى

حدوث شيء ما ، حتى وإن كان قد تم إحباطه .

وانتهى كيزى إلى أن ذلك « يثبت للمرة الأولى أن الليبيين على استعداد للموت من أجل التخلص من هذا الوغد » . وأمر بإجراء تقييم عاجل لنقاط الضعف لدى القذافى . فقد حان الوقت لعمل المزيد .



... وفى ربيع ذلك العام (١٩٨٤) ، راح كيزى يرقب شولتز وهو يمر بذلك التحول الذى كان فى أمس الحاجة إليه ... فقد عبر شولتز الخط الفاصل حول استخدام القوة الأمريكية — بصورة سرية أو علنية — رداً على الارهاب . فبعد فشل الدبلوماسية فى لبنان ، حان الوقت للعمل . فالارهاب هو الذى طرد الولايات المتحدة من لبنان . ولم يكن ممكناً حل المشكلة عن طريق الدبلوماسيين . ومع استمرار المناقشات ، أصبح شولتز يهتاج حول موضوع الارهاب ، ويدعو إلى الرد النشط . فالرد الانتقامى أو الضربات الوقائية هى كل مايفهمه الإرهابيون والدول الإرهابية .

... وفى أحد اجتماعات مجموعة تخطيط الأمن القومى ، وجه شولتز حديثه إلى الرئيس ريجان قائلًا : إن مصداقية الولايات المتحدة وسياستها الخارجية تتوقفان على « أن نبين أننا قادرون على التكيف والعمل ضد الجزارين الجدد . إن سلطتنا فى الشرق الأوسط تتوقف على ذلك » .

وبموجب قرار الأمن القومى رقم ٣٠ ، الذى وقعه ريجان عام ١٩٨٢ ، كانت وزارة الخارجية هى المسئولة عن سياسة مكافحة الإرهاب . وأوضح شولتز أنه يريد إشراك البنتاجون ووكالة المخابرات المركزية فى ذلك بدرجة أكبر ، إذ كان لابد من أن يكون هناك شخص ما ، لأداء الأعمال القذرة .

وأسفرت هذه المبادرة من جانب وزير الخارجية عن سلسلة من اجتماعات ومجموعات العمل تحت إشراف البيت الأبيض ومجلس الأمن القومى ، ووضع الكولونيل نورث مشروع قرار رئاسى للأمن القومى ، وعلى حد تعبير نورث : فقد حان الوقت لقتل الإرهابيين «....» (تعبير بذىء جداً).وكان مشروع القرار الذى وضعه يتضمن قيام وكالة المخابرات المركزية بمساندة وتدريب فرق من الرعايا الأجانب ليقوموا « بتحييد » الإرهابيين الذين يعرف عنهم أنهم هاجموا أمريكيين ، أو الذين يعرف عنهم أنهم يخططون للقيام بمثل هذه الهجمات .

وتلقى (نائب مدير المخابرات المركزية جون) ماكاهون نسخة من مشروع نورث على مكتبه ، ولكنه لم يتمكن من العثور على نورث فى بيته إلا بعد منتصف الليل .

وصاح ماكاهون يسب نورث بكلمة بذيئة جداً ، ثم راح يتساءل : هل كان نورث يدفن رأسه فى الرمال خلال السبعينيات ؟ هل نسى الأمر التنفيذى الذى أصدره ريجان بحظر أى تورط فى عمليات اغتيال ؟ ماالذى يريد أن يفعله بالوكالة ؟ وما فرص أن تتوافر معلومات قوية بما يكفى

للسماح بتوجيه هجوم وقائى ؟

واكتفى نورث بأن يقول : « نعم ، ياسيدى » ثم أنهى المكالمة ... وقال لأحد أصدقائه : « لقد فقد ماكماهون أعصابه ، ربما اعتاد على أن يكون طيباً ؛ ولكنه أصبح الآن عديم القيمة بالنسبة لكيزى » .

كان كيزى يريد عملا قوياً ؛ولذلك فقد عرض الأمر على مستشاره العام ستانلى سبوركين وكالمعتاد ، كان يريد رداً فورياً .

وكانت النتيجة التى انتهى إليها سبوركين أن مثل هذه الأعمال ضد الإرهابيين لاتعتبر اغتيالات ، فالحظر يسرى على الاغتيالات السياسية ، مثل المؤامرات القديمة لاغتيال كاسترو . أما إذا أعدت وكالة المخابرات المركزية الحقائق جيداً ، وقللت المخاطر التى يتعرض لها المدنيون إلى أدنى حد ، وإذا وقع الرئيس الأمر الرئاسى الجديد ، وإذا ماتم إبلاغ اللجان المناسبة فى الكونجرس فلن تكون هناك أية مشكلة ، وقال سبوركين إنه إذا ماتوافرت معلومات قوية على أن الإرهابيين يوشكون أن يوجهوا ضربة ما ، فإن حق الدفاع عن النفس سيبرىء ساحة الوكالة مما ستفعله .

ولم ينجح كيزى بنفس القدر مع البنتاجون ، فلم يكن واينبرجر يشعر بالارتياح إزاء استخدام المدمرات والبوارج فى محاربة الإرهابيين كما حدث فى لبنان ؛ وكان موقف البنتاجون متذبذباً إزاء خطط وكالة المخابرات المركزية لإجهاض الهجمات الإرهابية ...

وكان ماكفرلين يعرف أنه عندما لايتوافر الإجماع بين مستشارى الرئيس ، فلن يتحقق سوى القليل . واقترح إجراء دراسة شاملة ؛ وفى الثالث من إبريل ، وعندما وقع الرئيس ريجان قرار الأمن القومي رقم ١٣٨ بشأن مكافحة الإرهاب ، لم يكن القرار أكثر من وثيقة للتخطيط تدعو ٢٦ من الإدارات والوكالات الفيدرالية لأن تقترح كيف يمكن وقف الإرهابيين . وكانت الوثيقة تقر من حيث المبدأ فكرة الضربات الوقائية والغارات الانتقامية .

وكان كيزى ينظر إلى المشكلة من زاوية مختلفة ، فنوع الإرهاب الذى كان يمارس فى لبنان من قبل الإيرانيين والسوريين كان إرهابا غامضاً يصعب تحديد موقعه . ورغم أنه كان واثقاً من أن إيران وسوريا تقفان وراء جانب كبير منه ، فإنه لم يكن يمتلك تلك الأدلة التى يتطلبها القانون الأمريكى ، أو حتى التى يفرضها الذوق العام .

ونتيجة لتركيز كيزى على ليبيا ، كانت تقارير المخابرات توضح بانتظام أساليب القذافى التى تتسم بالجرأة والتحدى ، ففى شهر مارس ، أوضحت عمليات التقاط الاتصالات وصور الأقمار الصناعية وبعض المصادر البشرية بشكل كامل أن ليبيا تتدخل فى السودان . فقد أرسلت ليبيا طائرة سوفيتية الصنع من طراز « تى . يو . ٢٢ » لتقصف محطة إذاعة سودانية خارج العاصمة الخرطوم . وكانت معلومات المخابرات جيدة إلى الحد الذى أتاح لشولتز ، أن يقول علناً « إنها الحقيقة » إن ليبيا هى التى قامت بالغارة . أما مالم يقله شولتز ، فهو أنه قد تم القبض على

الطيار الليبي ، الذى اعترف بأنها كانت تدريباً على شن غارات فى المستقبل على القاهرة .

وأظهرت معلومات المخابرات أيضاً أن ليبيا عقدت مع اليونان اتفاقية للتبادل فى الشئون البحرية . ولما كانت اليونان لاتزال عضواً فى حلف الأطلنطى ، فإن ذلك كان يمكن أن يهدد الأسرار فى أهم تحالف غربى . وداخل الولايات المتحدة ، كان لدى مكتب التحقيقات الفيدرالى أدلة ملموسة على أن لجنة طلابية ليبية فى إحدى ضواحى واشنطن ، كانت ضالعة فى أعمال المخابرات والإرهاب . وكانت هناك اقتراحات بطرد اللجنة الشعبية الطلابية الليبية من الولايات المتحدة ؛ إلا أن مكتب التحقيقات الفيدرالى كان يرى أنها تتيح نافذة لمراقبة الأنشطة الليبية فى البلاد ....

وكان القذافى مكروهاً من جيرانه إلى حد أن كلاً من السودان ومصر والعراق كانت تقدم مساعدات سرية لمعارضيه فى جبهة الإنقاذ الوطنى الليبى .

وظل كيزى يدفع بهذا النوع من المعلومات فى أنحاء النظام ؛ فذات يوم على سبيل المثال ، قال تقرير المخابرات اليومى : « تبين صور الأقمار الصناعية أن النشاط كان طبيعياً يوم الجمعة حول مقر القذافى » . وكان الهجوم على ثكنات القذافى فى الثامن من مايو قد زاد من حدة الإحساس بالفرص والرغبة فى استغلالها .. وكانت مجموعة عمل حوادث الإرهاب بمجلس الأمن القومى ، وهى مجموعة تضم مسئولين متوسطى المستوى فى مختلف الإدارات والوكالات ، فى حالة تأهب دائم بالنسبة للقذافى . وراح كيزى يشجع شولتز على أن يتولى القيادة فى هذا الاتجاه ؛ فدون مساعدة وزارة الخارجية ، لن تفعل الإدارة كثيراً . وبدأ كنيث دام ، نائب شولتز وصديقه القديم ، مراجعة للسياسة تجاه ليبيا .

وفى ١٨ مايو ، تلقى دام من فرع المخابرات بوزارة الخارجية تقريراً « سرياً ـــ حساساً » يقع فى عشر صفحات ويحمل عنوان « **التصدى للإرهاب الليبى** ». وكان التقرير يجمع كل الخيوط العديدة داخل الإدارة ـــ الرغبة فى القيام بعمل ضد الإرهاب ، والمشاعر المعادية للقذافى ، وضرورة توافر معلومات المخابرات الجيدة ، وانتظار فرصة سانحة .

وأورد التقرير الخيارات المتاحة فى الصفحتين السادسة والسابعة . وكانت تتراوح من « عدم عمل أى شيء على الاطلاق » حتى الخيار الثامن الأكثر إيجابية : « إقامة نسق من الرد المباشر على الإرهاب الليبى بمهاجمة أهداف ليبية منتقاه بعناية ... » ؛ ثم إلى الخيار التاسع : « القيام ببرنامج للأعمال السرية لإجهاض وإفشال وإحباط خطط ليبيا » ؛ وأخيراً الخيار العاشر : « السعى لقلب النظام » .

وفى اليوم التالى ، عقد دام اجتماعاً فى مكتبه مع بعض من كبار المسئولين . وكانت هناك أربعة خيارات . كان الأخير منها يتمثل فى : « التوسيع القوى للسياسة القائمة ... على سبيل المثال ، إعادة بحث مدى ملاءمة الخيارات العسكرية أو السرية الأخرى » .

وفى ١٣ يونيو ، تلقى (مساعد مدير المخابرات المركزية) روبرت جيتس طلباً سرياً /

حساساً من هيو مونتجمرى رئيس فرع المخابرات بوزارة الخارجية : « بالنسبة لما يجريه كينيث دام من مراجعة حساسة للغاية للسياسة ، فقد طلب تقييماً من مختلف الوكالات للتهديد الذى تشكله ليبيا على المصالح الأمريكية » ... وكان مطلوباً من جيتس أن يطرح تقييمه للتهديد الفعلى الدقيق الذى يشكله القذافى فى أنحاء العالم . هل هو إرهابى كبير بما يتطلب رداً أمريكياً ؟ أم أنه مجرد مصدر إزعاج يتعين أن تتحمله ، كما يعتقد الأوروبيون بوجه عام ؟ وطلبت وزارة الخارجية الرد خلال ثلاثة أسابيع ....

وكان ضابط المخابرات المسئول عن المنطقة (الشرق الأدنى وجنوب اسيا) . قد أجرى بالفعل مراجعة دقيقة سرية للغاية تناولت نقاط الضعف فى القذافى . أين يكمن ضعف القذافى ؟ كيف وأين يمكن أن يكون للسياسة الأمريكية تأثير عليه ؟ وراح مندوبون من وكالة المخابرات المركزية ووكالة مخابرات الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومى يعكفون على العمل .

وعلى العكس من ضغوط صانعى السياسة بوزارة الخارجية من أجل القيام بعمل ما ، فإن ممثلى المخابرات بوزارة الخارجية نفسها كانوا يتشككون بدرجة كبيرة فى المعلومات المتناثرة التى تشير إلى حدوث اضطرابات واسعة النطاق فى ليبيا . فليبيا كانت أشبه « بثقب أسود » دبلوماسى : وكانت وزارة الخارجية أكثر تشككاً من وكالة المخابرات المركزية فى التجسس على الاتصالات وتقارير المصادر .

واتفق الجميع على أن السياسة الأمريكية القائمة والخاصة بالقيود التجارية هى عديمة التأثير بشكل يبعث على السخرية ، رغم أن سحب عمال البترول الأمريكيين والبريطانيين بشكل مفاجىء يمكن أن يحدث انخفاضاً يتراوح بين ٢٥ و ٥٠ فى المائة من إنتاج البترول الليبى فى المدى القصير . وكانت هناك بعض تقارير المخابرات تبين أن الحملة التى بدأها القذافى منذ خمس سنوات لبعث روح ثورية جديدة فى ليبيا قد أحدثت آثاراً عكسية ، وخلقت مناخاً مواتياً للإطاحة به . فأفراد القبيلة البدوية التى ينتمى إليها القذافى كانوا يحثونه على التخلى عن سياساته الشمولية ، ويحذرونه من أن قبيلته وأسرته يواجهون العزلة مالم يخفف من سياساته .

وانتهت مجموعة ضباط المخابرات إلى أن الارتياب الذى يتسم به القذافى هو نقطة ضعف نفسية ، وإن كان أيضاً شكلا من أشكال الحماية . وأشارت تقارير المخابرات إلى أن القذافى يرتدى قميصاً واقياً من الرصاص ؛ وأن وحدة عسكرية خاصة رفيعة المستوى ومجهزة بأسلحة خاصة ومتخصصة فى التصدى لمحاولات الانقلاب هى التى تتولى حماية مقره فى طرابلس ، حيث تقع شبكات الاتصالات الرئيسية ومحطة الإذاعة بالعاصمة .

وأوضحت التقارير السرية وتقارير فك الشفرة والاتصالات أن حركة معارضى القذافى فى الخارج تتلقى المساعدات من ست دول :

ـــ مصر ، التى تشكل هوساً للقذافى .

ـــ العراق ، من ناحية ، كرد على مساندة القذافى لايران فى الحرب العراقية الايرانية .

ـــ المغرب ، وإن كانت العلاقات قد أخذت فى التحسن .

ـــ السعودية ، التى كانت مساعدتها سرية للغاية .

ـــ السودان ، التى كان القذافى يحاول دائماً شراءها أو الاستيلاء عليها .

ـــ تونس ، رغم علاقة القذافى الوثيقة بوزير كبير ، كان بصورة فعلية يتلقى أموالًا ليبية .

وشملت القائمة ثلاثاً من الدول الست الواقعة على حدود القذافى ، وكان يخوض حرباً مع دولة رابعة ، هى تشاد .

إلا أن مصر ، والجزائر بدرجة أقل ، كانتا مفتاح ممارسة أى ضغط عسكرى أو خلافه على القذافى ، واتفق ممثلو وكالات المخابرات على تقييمهم لمصر والجزائر « سيكون لدى كلتيهما أيضاً تحفظات جادة إزاء التعاون مع الولايات المتحدة فى القيام بنشاط سرى يهدف لإسقاط القذافى ، وهذه التحفظات تقوم فى جانب منها على تصورهما لعدم استعداد الولايات المتحدة لذلك ، وعدم القدرة على المشاركة على نحو فعال ذى معنى ، كما تقوم على عجز الولايات المتحدة عن الحيلولة دون ذيوع أنباء مثل هذه الأعمال » .

وانتهى ممثلو وكالة المخابرات المركزية ووكالة مخابرات الدفاع ووكالة الأمن القومى إلى أن هناك قدراً كبيراً من الاستياء والسخط بين العسكريين الليبيين ، ومع تسجيل اعتراض ممثلى وزارة الخارجية ، قالوا : « إن حدوث عمليات داخلية ناجحة ، على مستوى مشهود نسبياً ومع شىء من التكرار ، بالإضافة إلى الضغوط والنكسات الخارجية الأخرى ، يمكن أن يشعل شرارة العمل ضد القذافى من جانب بعض العناصر الساخطة بين العسكريين . » وقالوا : إن « أقوى الدوافع ربما تتوافر لدى » كل من نائبه عبد السلام جلود وقائد القوات المسلحة ونائبه .

وراحت عملية التقييم تتخذ شكلها ؛ ومن المفارقات أن وزارة الخارجية كانت تعارض الاستنتاجات التى تؤيد القيام بعملية سرية للإطاحة بالقذافى . إلا أن الآخرين استمروا فى طريقهم ؛ وفى الصفحة الخامسة ، مضوا عدة خطوات أخرى مدافعين عن قيام الولايات المتحدة بعمل قوى :

«إننا نعتقد أننا لو دعمنا جماعات المنفيين بدرجة كبيرة ، فإنه سرعان ما سيكون بمقدورهم القيام بحملة متقطعة من أعمال التخريب والعنف ، مما يمكن بدوره أن يتسبب فى مزيد من التحديات لسلطة القذافى ، وإذا ماتضافر نشاط المنفيين مع عناصر أخرى ـــ الدعاية المتزايدة ، وتدهور العلاقات بشكل واضح مع الدول الأجنبية ، والضغط الاقتصادى الواسع النطاق ـــ فسيكون من الممكن حفز العناصر الساخطة بين العسكريين للقيام بمحاولات اغتيال أو للتعاون مع المنفيين ضد القذافى ، إلا أن حدوث تمرد عسكرى واسع النطاق هو أمر غير مرجح الحدوث »

وكان ذلك يصل تقريباً إلى حد الدعوة للمساعدة فى اغتيال القذافى ، وذلك على الرغم من

الأمر التنفيذى الرئاسى الذى يحظر أى تورط مباشر أو غير مباشر ، فى دعم أو تخطيط عمليات الاغتيال . وكان الأمر التنفيذى رقم ١٢٣٣٣ الذى وقعه ريجان يقول : « **حظر الاغتيالات** : يحظر على أى شخص يعمل فى خدمة حكومة الولايات المتحدة أو نيابة عنها ، التورط فى أعمال الاغتيالات ، أو التآمر للتورط فيها. »وعلى أقل تقدير ، كانت الوثيقة التى تتضمن التقييم وثيقة استفزازية على نحو غير عادى ، حيث كانت تدعو من الناحية الفعلية إلى بذل جهود منسقة ، مع التحذير من الجهود الفاترة :

«تنتهى هذه الوثيقة إلى أن ما من عمل سيؤدى إلى إحداث تغيير هام ومستمر فى السياسات الليبية سوى العمل على إسقاط القذافى . ويتمثل أحد الاستنتاجات الرئيسية لهذه الوثيقة فى أن ليبيا تعانى من نقاط ضعف هامة ؛ ولكن لايمكن النجاح فى استغلال هذه النقاط إلا من خلال برنامج عريض للتعاون مع بلدان رئيسية ، وبما يجمع بين الأعمال السياسية والاقتصادية وشبه العسكرية . أما الأعمال شبه العسكرية أو الاقتصادية أو السياسية المعزولة ، فليس مرجحاً أن تأتى بتأثير كبير ، إن كانت ستأتى بأى تأثير على الإطلاق » .

وكانت تلك دعوة إلى عملية سرية كبرى ؛ وراح فرع المخابرات بوزارة الخارجية يعارض ويفند الأساس الذى استندت إليه هذه الاستنتاجات ـــ وهو معلومات المخابرات . ففى هامش فى الصفحة الأولى ، أدرجت وزارة الخارجية تحفظا لاذعاً قالت فيه : « إن الوثيقة تعتمد بشكل مفرط للغاية على تقارير جزئية ليس هناك ما يثبتها ، كما أنها لاتهتم بما فيه الكفاية برصد شعبية القذافى المستمرة . كما أن قبضة القذافى الأمنية محكمة إلى حد أنه ليس من المرجح أن يتمكن أى إنقلاب حتى من مجرد البدء » .

وعندما انتهى التقييم ، كان قد أصبح وثيقة تقع فى ٢٩ صفحة ، وتحمل درجات السرية الآتية : سرى للغاية / تتضمن معلومات من اتصالات شفرية / يحظر اطلاع الأجانب عليها / يحظر اطلاع العاملين بعقود مؤقتة أو لبعض الوقت عليها / تتضمن معلومات خاصة عن مصالح تجارية / يقوم واضع الوثيقة بالسيطرة على توزيعها مع ترقيم كل النسخ .

وصدرت الوثيقة يوم ١٨ يونيو ؛ وأصبحت مصدراً للجدال والخلاف بين أولئك المسئولين الحكوميين القلائل الذين أتيح لهم الاطلاع عليها ، فقد كانت تقفز من بين صفحاتها الإشارات والدعوات الفعلية إلى القيام « بعمليات شبه عسكرية »،وإلى أن تدفع الولايات المتحدة العسكريين الليبيين لمحاولة اغتيال القذافى .

وفى الرابع من يوليو ، أصدرت وكالة المخابرات المركزية وثيقة أخرى سرية للغاية عن ليبيا ، وكانت هذه تختص بتقييم التهديدات الليبية ؛ وقالت : إن القذافى يعمل بشكل مستمر ضد المصالح الأمريكية ، إلا أن الخطر المباشر الوحيد هو ماقد يفعله القذافى فى السودان .

ومضت الوثيقة تقول : « إن قيام ليبيا بعمل إرهابى فى الولايات المتحدة هو أمر محتمل ، وإن كنا نعتقد أنه سيكون من الصعب على ليبيا القيام بعملية ناجحة . فبالتأكيد تقريباً ،ليس لدى

ليبيا سوى حفنة من العملاء بين الطلاب الليبيين الذين يبلغ عددهم قرابة ١,٥٠٠ طالب فى الولايات المتحدة،« والذين يضمون حوالى ٢٠٠ » من الطلاب المتعصبين فى ولائهم للقذافى هنا !!

وبالنسبة للمخاوف من أن القذافى قد يحصل على سلاح نووى ، قالت هذه الوثيقة فى صفحة ١٣ : « نعتقد أن ليبيا لن تتمكن من امتلاك قدرة على إحداث تفجير نووى خلال السنوات العشر القادمة » .

وفى البيت الأبيض ، بدأت مجموعة من مختلف الوكالات تضع الخطوط العامة لخطط تقديم المساعدات السرية للمنفيين الليبيين ، ولطائفة واسعة من البدائل السرية لتقديم المساعدات مثل الأسلحة والأموال والمعاونة بمختلف أشكالها . وكانت حدة الحملات الإعلامية بين الولايات المتحدة وليبيا قد ازدادت إلى درجة أن راح المسئولون يفكرون فى سؤال غير عادى : « ماذا يكون انطباع العالم عنا إذا لم نفعل شيئاً ؟ ».وكانت الضغوط المؤيدة للقيام بعمل ما ، هائلة . وتردد الكثير من التصريحات المتشددة ، ولم يكن أحد يريد أن يبدو ضعيفاً ، وجرى وضع خيارات للخطط ، وجرى توزيعها .

وكان كيزى خارج واشنطن عندما وصلت هذه الخطط إلى وكالة المخابرات المركزية. وتسلمها ماكماهون ؛ وفقد صوابه . كان ذلك جنوناً !!

وكان ماكماهون يعرف بعضاً من تاريخ وكالة المخابرات المركزية فيما يتعلق بليبيا ، ففى السنوات التى أعقبت تولى القذافى الحكم عام ١٩٦٩ ، كانت هناك مناقشات حول محاولة إسقاطه ؛ إلا أن وزارة الخارجية اعترضت على القيام بمثل هذه المحاولة ــ وانتصر رأيها . واتفق مدير الوكالة (فى ذلك الوقت) ريتشارد هيلمز مع وزارة الخارجية على أنه مامن سبيل لتحقيق ذلك . وخلال إدارة كارتر ، تساءل مدير الوكالة (في ذلك الوقت) ستانسفيلد تيرنر عما يمكن عمله بالنسبة للقذافي . ورد ماكماهون ، الذي كان نائب المدير للعمليات في ذلك الوقت ، بأن مايمكن عمله ليس بالشيء الكثير .

وشعر ماكماهون بأن المجموعة التي وضعت خيارات الخطط لا تدري شيئاً عن مجموعات المنفيين . أما بالنسبة له ، فما كانوا يزيدون كثيرا عن مجموعة من « صبية الكشافة »؛فمعلومات المخابرات كانت تشير إلى أنهم لا يستطيعون النزول بقارب مطاطي على الساحل الليبي ، ناهيك عن إسقاط الحكومة ، وناهيك عن الاستيلاء على ليبيا وإدارتها . كما أن القذافي كان قد نجح في اختراق تلك الحركة ، ومتابعة كل خطوة يقوم بها أعضاؤها . وكان بمقدور القذافي أن يتخلص من أي زعيم يمكن أن يكون قويا في تلك الحركة .

وكان ماكماهون يعرف كيف يقتل عملية سرية ما ، في مهدها بمجرد توجيه الأسئلة ، وبطلب تفصيلات يعلم أن أحداً لايعرفها : هل هناك اختراقات لوكالة المخابرات المركزية ؟ كم عدد حراس القذافى ؟ ومامدى ولائهم له ؟ وما فرص النجاح ؟.وكما هو متوقع ، كانت الردود مبهمة

على هذه الأسئلة . وقال ماكماهون أنه حتى لو كانت فرص النجاح تبلغ النصف ، لما أمكن المضى قدماً فى الخطط : ولكن فرص النجاح لم تكن تصل حتى إلى مايقرب من هذا الحد . وراح يقول لهم : إذا لم يكن لديكم الأدوات والأشخاص ، فلا تعبثوا فى هذا الموضوع . وراح يتساءل : ثم ماذا عن حظر الاغتيالات ؟ فهذه ليست عملية ضد نظام ، وإنما ضد فرد . فليس هناك سبيل متصور وموثوق به لتحريك شيء من هذا القبيل ، ثم يطلب من المنفيين ألا يقتلوا القذافى .

وعندما عاد كيزى ، فقد ساند موقف ماكماهون ، لعدد من الأسباب . **أولاً** : أن حلفاء أمريكا ، ولاسيما فى أوروبا ، لن يوافقوا على ذلك . وكان كيزى مغتاظاً من أن القذافى كان يكسب الاحترام فى أوروبا ، بدلا من أن يفقده ـــ وكانت الاتفاقية الليبية اليونانية السرية مجرد نموذج واحد على ذلك ، وماكان هناك سبيل لنجاح الضغوط أو العمليات السرية دون مساندة وتنسيق من جانب التحالف الغربى ، أما إذا مضت وكالة المخابرات المركزية قدماً بأى شكل ، فإن الولايات المتحدة ستنتهى وقد عزلت نفسها ، **وثانياً** : لم يكن هناك ما يكفى من المساندة السياسية لمثل هذه العملية داخل الإدارة الأمريكية ، فمحاولة انقلاب الثامن من مايو قد أظهرت فحسب أن هناك فرصة لإسقاط القذافى ؛ ولكن لم يكن قد صدر عنه بشكل مباشر أى تهديد يدعو إلى ذلك .

ولما كانت عملية نيكارجوا تصادف المتاعب فى الكونجرس ، فإن كيزى لم يكن فى حالة تسمح بخوض معركة أخرى ، ولم يكن باقياً على انتخابات الرئاسة (١٩٨٤) سوى عدة أشهر .

لم يكن هناك بد من إرجاء المسألة ، رغم ان كيزى كان واثقاً من أن القيام بعملية ضد القذافى سيحظى بشعبية لدى أهم طرفيه بالنسبة له ـــ الرأى العام وريجان .

وفى ١٤ يونيو ١٩٨٥ ، اختطف لبنانيان طائرة ركاب تابعة لشركة « تى . دبليو . ايه » الأمريكية ... وانتهت العملية بعد دراما استمرت ١٧ يوماً بإطلاق سراح الركاب ،بعد قتل أحدهم ، وهو جندى فى البحرية الأمريكية يدعى روبرت دين ستيثم ...

ورغم أن كيزى لم يكن متأكداً ممن كان وراء عملية الاختطاف ، فإن أفضل معلومات وكالة المخابرات المركزية بشأن رعاية الإرهاب كانت لاتزال تتركز على القذافى وليبيا . وكان القذافى يستخدم معدات وأجهزة للشفرة ليست شديدة التعقيد ، وبالتالى كانت وكالة الأمن القومى تتمكن من حل شفرته دائماً . وكان العدد الكبير من شفرات القذافى المحلولة يجعله يبدو كما لو كان أنشط الإرهابيين وأكثرهم تصميماً . وكان رجاله يتسمون بعدم الإتقان ،.ويتركون آثاراً وراءهم . أما رجال سوريا وإيران ، فكانوا على العكس من ذلك أكثر انضباطاً ، وكانوا يعملون فى الظل .

ومن زاوية السياسة ، كان الأمر يبدو كفرصة للجمع بين هدفى محاربة القذافى ومحاربة الإرهاب .

وكان كيزى حريصاً على الترويج الشديد لأنشطة القذافى من خلال تقارير المخابرات ، التقديرات الدورية والرسمية . وقبل ذلك بثلاثة أشهر ، وفى مارس ١٩٨٥ ، كان قد أصدر تقريراً خاصاً للمخابرات يحمل عنوان « **قذافى ليبيا : التحدى للمصالح الأمريكية والغربية** » . وكان هذا التقرير السرى ، الذى يقع فى ٢٣ صفحة ، يتوقع أن يقوم القذافى بإثارة المتاعب فى أنحاء العالم خلال الثمانية عشر شهراً التالية : فمعلومات المخابرات كانت تبين أن ليبيا تزود « حوالى ثلاثين من الجماعات المتمردة أو الراديكالية أو الإرهابية بالأموال أو الأسلحة أو قواعد العمليات أو تسهيلات السفر أو التدريب » .

وتضمنت هذه الوثيقة خريطة مطوية ملونة للعالم تظهر عليها نقاط تخريب القذافى وهى تنتشر فى أنحاء الكرة الأرضية بصورة تكاد أن تعادل الرسوم التى كانت شائعة عن التوسع السوفيتى فى الخمسينيات ، والتى كانت تصور العالم على أنه يتحول ببطء إلى « اللون الأحمر » . ففى الخريطة الواردة فى التقرير ، كان يتم تلوين البلدان ، التى تقول معلومات المخابرات إن القذافى يساند مجموعات متمردة أو إرهابية بها ، باللون الأحمر . وكانت تشمل : جواتيمالا والسلفادور وكولومبيا وتشيلى وجمهورية الدومنيكان وأسبانيا وتركيا والعراق ولبنان وباكستان وبنجلاديش وتايلاند والفلبين والنيجر وتشاد والسودان وناميبيا وثمانية بلدان أفريقية أخرى .

وكانت الخريطة تتضمن مجموعة أخرى من البلدان باللون الأصفر ، بما كان يشير إلى أن معلومات المخابرات تبين أن القذافى كان يتدخل فيها بتقديم الدعم المالى للمعارضة السياسية أو الساسة اليساريين : وكانت تشمل النمسا وبريطانيا وكوستاريكا وسانتالوتشيا ودومينيكا وأنتيجوا واستراليا .

وتضمن التقرير خريطة ثانية رسمت بها دائرة واسعة يقع مركزها فى ليبيا ، وتمتد لتشمل النصف الشمالى من قارة أفريقيا ، ثم البحر المتوسط ، وتمتد لتصل إلى موسكو . وكان ذلك يصور المدى الذى يمكن للقذافى أن يصل إليه فى نشر قوته العسكرية ، مستخدماً ماأمده به السوفييت من قاذفات من طراز « تى. يو — ٢٢ » وغواصات من طراز « إف » . وقال التقرير : إن القذافى قد أصبح « شخصاً يجيد الحسابات السياسية » بما اكتسبه حديثاً من ثقة بالنفس ، مما قد « يدفعه إلى مغامرات أكثر ، ويمكن أن تكون أخطر » .

وقال التقرير فى جزء رئيسى منه : « إننا نعتقد أن القذافى قد يستهدف الأفراد الأمريكيين أو المنشآت الأمريكية على نحو مباشر ، إذا :

— ماأمكنه أن ينفذ هجومه دون رد انتقامى من جانب الولايات المتحدة .

— مااعتقد أن الولايات المتحدة منهمكة فى التهديد المباشر لشخصه ، أو تحاول بشكل نشط أن تسقط نظامه . »

وكان كيزى فخوراً بهذا التقرير ، الذى كان يشعر أنه يضع أصبعه على لب المشكلة . واعترض فرع المخابرات بوزارة الخارجية فى هدوء ؛ وقال إن هدف القذافى الأول يتمثل فى القضاء

على خصومه ، وإن هدفه الثانى هو السيطرة الإقليمية .

وفى البيت الأبيض ، ظل ماكفرلين يجعل من القذافى محوراً للاهتمام . وفى يوم ٣٠ إبريل ، وقع الرئيس ريجان توجيه قرار الأمن القومى رقم ١٦٨ ، الذى يحمل عنوان « سياسة الولايات المتحدة إزاء شمال أفريقيا » . وتضمن هذا التوجيه السرى ، الذى يقع فى ست صفحات ، تشكيل « مجموعة تضم مختلف الوكالات برئاسة مجلس الأمن القومى ، لمراجعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه ليبيا ، ولإعداد خيارات سياسية لاحتواء أنشطة القذافى التخريبية » . وصدرت ستة أوامر تنفيذية إلى الإدارات والوكالات الرئيسية : كان أبرزها مايلى : « تقوم وزارة الدفاع بمراجعة برنامج « **ستيرستب** (درجة السلم) للمناورات ، والتقدم بخيارات وتوصيات » . وكان « **ستيرستب** » هو الاسم الكودى المخصص لمناورة تجرى قبالة الساحل الليبى .

وكان « الاتحاد » المزعوم الذى أعلنه القذافى مع المغرب فى ١٤ أغسطس ١٩٨٤ قد سبب مشكلة لوكالة المخابرات المركزية ولوكالة الأمن القومى . إلا أن قرار الأمن القومى رقم ١٦٨ قال إنه لماكانت إدارة ريجان قد تلقت « تأكيدات شخصية من الملك الحسن بأن الأنشطة الحساسة لن تكون موضع خطر » ، فإنها « ستواصل علاقات العمل الصحيحة والودية » مع المغرب . وبناء على ذلك ، كانت توجيهات ريجان تقضى « بالمراجعة الدائمة للتعاون مع المغرب فى شئون المخابرات ، مع تقييد هذا التعاون عند الضرورة لتلافى الضرر .... وبالتدخل مباشرة لدى الملك الحسن إذا ماتعرضت للضرر معلومات عسكرية أو أساليب أو مصادر المخابرات أو الجوانب التكنولوجية المحظورة ، أو كان مثل هذا الضرر وشيكاً » .

وبينما كان كيزى يواصل مساعيه ضد القذافى ، كانت وكالة الأمن القومى والمحللون فى كل وكالات المخابرات الأخرى يعرفون أنه يريد تقارير ، فراحوا يغذون النيران بتقاريرهم . فتقرير المخابرات اليومى السرى للغاية الصادر يوم ٩ مايو ١٩٨٥ ، كان يتضمن استعراضاً لأحوال ليبيا بمناسبة مرور عام على محاولة الانقلاب التى هوجمت فيها ثكنات القذافى فى ٨ مايو ١٩٨٤ . وقال التقرير اليومى إن العقيد (الليبى) لايزال إرهابياً نشطاً ، وأن ليبيا تدعم حالياً خطة لتفجير شاحنة ملغومة فى السفارة الأمريكية بالقاهرة . وقال التقرير اليومى إن المنشقين وحركات المنفيين الليبيين ، وعلى رأسها جبهة الانقاذ الوطنى الليبى ، تأمل فى أن تتمكن من نسف منشأة عسكرية داخل ليبيا لإظهار أن لها وجوداً على أراضى القذافى .

وكانت الأنشطة الليبية موضع متابعة يومية . وكانت ليبيا تبحث شراء طائرات ميج ــ ٢٩ ودبابات ت ــ ٣٢ المتقدمة من السوفييت ؛ كما كانت تتفاوض بشأن صفقة أسلحة يونانية قيمتها ٥٠٠ مليون دولار ؛ وكانت تخطط للقيام بمناورة عسكرية مع تركيا لمدة شهرين ؛ كما كان هناك تقرير من مصدر بشرى يفيد تشكيل إثنتين من « وحدات العمليات [البحرية] الخاصة لتنفيذ [غارات] الكوماندوز والإرهابيين » بقيادة المقدم حجازى « أحد كبار معاونى العقيد الليبى القذافى » ؛ وكانت هناك تقارير تتضمن صوراً التقطت بالأقمار الصناعية لحمولات

الصواريخ الخاصة بالطائرات الاعتراضية الليبية من طراز ميج ــ س ، ومالإلى ذلك .

وانتهى أحد التقارير إلى أن « خصوم القذافى فى المنفى لازالوا لايشكلون أى تهديد رئيسى مباشر على حكمه » ، وإن كان قد أشار إلى أن هؤلاء المنفيين « يحصلون على الأموال ، والتدريب ، وحتى استخدام الأراضى ، من كل من مصر والجزائر والسودان والعراق والجناح الموالى لعرفات فى منظمة التحرير الفلسطينية » .

وهكذا ، كانت الإدارة الأمريكية مستعدة للعمل ، بعد أزمة اختطاف الطائرة الأمريكية فى شهر يونيو . وفى منتصف يوليو ، وفى جلسة مجموعة تخطيط الأمن القومى فى البيت الأبيض ، افتتح ماكفرلين الاجتماع الذى حضره الرئيس ريجان وكبار مستشاريه للسياسة الخارجية بالإشارة إلى أن العقوبات الاقتصادية والضغوط الدبلوماسية لم تنجح فى تحجيم القذافى ؛ وأن هناك حاجة لتدابير أقوى . ووافقه على ذلك كيزى وشولتز وواينبرجر والآخرون . وكان أمراً نادراً أن يتحقق مثل هذا الإجماع : وتبنى الحاضرون خطة تشمل كل الجبهات .

وكانت كلمة « **الزهرة** » ، هى الاسم الكودى الشامل السرى للغاية الخاص بكل العمليات والخطط المناهضة للقذافى . ولم يطلع على ذلك سوى نحو أربعة وعشرين مسئولاً فحسب ، بما فيهم ريجان وكيزى .

وتحت « **الزهرة** » ، كان هناك الاسم الكودى « **تيوليب** » الخاص بالعملية السرية التى تقوم بها وكالة المخابرات المركزية بهدف إسقاط القذافى من خلال دعم ومساندة حركات المنفيين المناهضين له ؛ بمافى ذلك جبهة الإنقاذ الوطنى الليبى ، وجهود الدول الأخرى التى لاتريد القذافى ، مثل مصر .

وكانت « **الوردة** » اسماً كودياً آخر للتخطيط لتوجيه ضربة عسكرية وقائية ضد ليبيا ، بالتنسيق مع حلفاء الولايات المتحدة ، ولاسيما مصر . وفى هذه العملية ، كانت الولايات المتحدة ستوفر المعاونة الجوية ؛ وكان أحد الأهداف سيتمثل فى الثكنات التى يعيش فيها القذافى ، والتى ستعتبر مركزاً عسكرياً أو مركزاً لتنسيق الإرهاب .

وفى أحد الاجتماعات ، كان أحد الأسئلة الرئيسية هو السؤال الذى طالما أزعج الإدارة الأمريكية على مدار سنوات : هل يكون ذلك من قبيل الاغتيال ؟ وقال لهم الرئيس ريجان أنهم ينبغى ألا يشغلوا أنفسهم بالحظر المفروض على الاغتيالات ؛ وأنه شخصياً سيتحمل المسئولية إذا مالقى القذافى مصرعه .

وماكان يمكن لأحد أن يطلب أكثر من ذلك ؛ واعتبرت هذه المسألة منتهية .

وكان مخططاً للعمليتين « **تيوليب** » (الضغوط السرية) و « **الوردة** » (التخطيط العسكرى) أن تدعم إحداهما الأخرى . أما إذا فشلتا ، فإنهما معاً قد يحدثان حالة من التأهب والأزمة فى ليبيا بحيث يمكن للعناصر المناهضة للقذافى بين العسكريين الليبيين أن تسقطه .

وتم سراً إعداد مسودة خطاب يلقيه الرئيس ريجان ، ليعلن فيه نبأ توجيه ضربة وقائية أو هجوم انتقامى (ضد ليبيا) .

وفى مقر وكالة المخابرات المركزية فى لانجلى ، قام روبرت جيتس نائب المدير لشئون المخابرات بإعداد دراسة سريعة يحلل فيها الحجج المؤيدة والمعارضة للقيام بعمل عسكرى وقائى . وقدم جيتس النتيجة التى انتهى إليها فى تقرير سرى للغاية بتاريخ ١٥ يوليو ؛ وكانت النتيجة تقول : رغم أن هناك بعض الجوانب السلبية ، إلا أنها فرصة لإعادة رسم خريطة شمال أفريقيا !!

□□□

... وفى الشهور التالية ، راحت الخطط الخاصة بليبيا تمضى قدماً .

... وفى خريف ذلك العام (١٩٨٥) ، تلقيت أنباء تفيد أن الهوس بالقذافى ، فى البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزية ، قد وصل إلى ذروته ، وأنه يجرى وضع خطط للقيام بعملية سرية جادة لتقويض أركان حكمه . وقال أحد المصادر : « ان شولتز ينشر الثقة » فى هذه الخطط ، مضيفاً أن وزير الخارجية هو أقوى المؤيدين ، « وأنه يضع الأمر كما لو كانت تلك هى مشيئة الله » ....

وتم عرض عملية « **تيوليب** » (الجزء الخاص بالدور السرى الذى ستقوم به وكالة المخابرات المركزية) على لجنتى شئون المخابرات فى مجلسى الشيوخ والنواب . ولم تتم الموافقة على الخطة المناهضة للقذافى إلا بأقل أغلبية ممكنة ــ ثمانية أصوات ضد سبعة أصوات فى لجنة مجلس الشيوخ ، وتسعة أصوات ضد سبعة أصوات فى مجلس النواب .

وحتى رغم أن رئيس اللجنة الجديد بمجلس الشيوخ السيناتور دافيد دورنبرجر ونائب رئيس اللجنة الجديد السيناتور باتريك ليهى لم يكونا مقتنعين بالخطة ، فإنهما لم يستطيعا أن يستميلا أغلبية اللجنة إلى صفهما . وتساءلا كيف يمكن لمثل هذه الخطة لمساعدة المنفيين والمنشقين أن تتفادى الحظر المفروض على الاغتيالات ، فى الوقت الذى تسعى فيه حركة المنفيين الليبيين إلى قتل القذافى .

ورد كيزى بأن وكالة المخابرات المركزية ستساعد أولئك الذين يريدون اسقاط القذافى ؛ وهؤلاء الناس قد يحاولون إغتياله ــ ولكن ذلك لايدخل ضمن خطة الوكالة .

ورد دورنبرجر وليهى بأن مساعدة مجرمين محتملين هو من قبيل الإجرام .

وصمد كيزى أمام الهجوم وقال : إن الرئيس ريجان وافق على الخطة : أما الكونجرس فبمقدوره وقف التمويل اللازم .

وقال عضوا مجلس الشيوخ :« حسناً » ثم راحا يسألان عن كل تفاصيل العملية : من ؟ وماذا ؟ وأين ؟ ومتى ؟ وراحا يبحثان فى كل ملف . وبعثا برسالة سرية للغاية إلى ريجان مباشرة ، يحتجان فيها بشدة ؛ ويتساءلان فيها كيف يمكن لمثل هذه العملية ألا تكون من قبيل « الإغتيال » . ورد البيت الأبيض بأن ليست هناك أية خطة لاغتيال (القذافى) ، وطلب من عضوى مجلس الشيوخ حذف كلمة « الإغتيال » الملتهبة من رسالتها . إلا أنهما رفضا .

وكان السيناتور ليهى يشعر بأن الإدارة الأمريكية تخدع اللجنة ، وتخدع نفسها . فباسم محاربة الإرهاب ، سيزجون بالبلاد فى حرب سرية أخرى ... ومثل هذه الحرب لن تظل سرية ... وإنما ستخرج عن نطاق السيطرة .

وكان كيزى غاضباً من تجرؤ اللجنة على إقحام نفسها فى تفاصيل العمليات .

... وفى يوم السبت ، الثانى من نوفمبر ، اتصلت تليفونياً بكيزى .... وأبلغته أننا سننشر فى **الواشنطن بوست** موضوعاً يفيد أن ريجان قد كلف وكالة المخابرات المركزية بالقيام بعملية سرية لتقويض نظام القذافى . وقلت إن الصحيفة لن تنشر من التفاصيل سوى أن ذلك سيتم من خلال قيام الوكالة بتقديم مساعدات لدول أخرى لن تحدد بالاسم أو للمنفيين الليبيين الذين يسعون إلى إسقاط القذافى .

وقال كيزى : « إن أناساً آخرين ماكانوا لينشروا الموضوع . وأعتقد أننى لاأستطيع إقناعكم بعدم النشر ، أليس كذلك ؟ »

وقلت إنه نظراً لأهمية الجدال الدائر حول ذلك داخل الإدارة الأمريكية وداخل لجان المخابرات بالكونجرس ، فإننى لاأرى كيف يمكن ألا ننشر الموضوع ، أو لماذا لاننشره .

وأصدر كيزى صوتاً من أنفه !

وذكرت قضية الاغتيالات : وقلت : إننا سنبرزها فى الموضوع المنشور .

فقال كيزى : « إننا لانقوم باغتيالات » — ورفض أن يقول أى شىء أكثر من ذلك .

وبعد نصف ساعة ، عاد كيزى للاتصال بى ليقول لى نقطة محورية واحدة : إن الرئيس ووزير الخارجية وهو نفسه لايحرصون إلا على وقف الإرهاب ، وليس على المعاونة فى اغتيال القذافى . وقال إن بحث العمليات على أعلى مستوى حكومى كان يتركز على الأهداف النهائية .

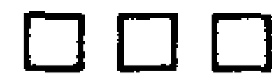
وقلت إن الموضوع المنشور يتضمن هذه النقطة بشكل واضح ؛ فلم يقل شيئاً .

ونشر الموضوع فى اليوم التالى ، الثالث من نوفمبر ١٩٨٥ ، وفى وقت لاحق من ذلك اليوم ، رفض ريجان ، بينما كان عائداً من عطلة نهاية الأسبوع فى كامب دافيد ، الإجابة على أى سؤال فى هذا الشأن . ثم أصدر البيت الأبيض بياناً قال فيه : « فى الوقت الذى لانعطى فيه أية مصداقية للمزاعم والاستنتاجات المحددة التى وردت فى مقال **الواشنطن بوست** بشأن تقارير خاصة بليبيا ، فإن الرئيس قد أمر بإجراء تحقيق حول كشف وثائق المخابرات الأمريكية المذكورة فى هذا التقرير الإخبارى ، فى محاولة لتحديد من المسئول عن ذلك ، واتخاذ الإجراء اللازم » .

وفى الواقع ، كان هناك شىء من الارتياح فى البيت الأبيض . إذا لم تتسرب سوى أنباء عملية « **تيوليب** » (الخطة السرية لوكالة المخابرات المركزية) : كما كان الموضوع المنشور فى الصحيفة مكتوباً بصورة عامة للغاية . أما الخطة العسكرية السرية للغاية (عملية « **الوردة** ») . فظلت سرية ؛ وكان يمكن أن تستمر فى طريقها .

وكلف كيزى أحد المحللين بوضع دراسة تفصيلية للأهداف فى ليبيا . وحددت الوثيقة السرية للغاية أفضل توقيت لتوجيه الضربات الجوية بأنه قبيل الفجر مباشرة . إلا أن البنتاجون أجرى دراسة خاصة به بشأن الهجوم العسكرى الأمريكى المباشر ؛ وكانت دراسة ترسم صورة قاتمة لفرص النجاح ، بحيث كانت من الناحية الفعلية تعترض على القيام بمثل هذا العمل . وكانت الخطة المتصورة تتمثل فى شن هجوم مفاجىء ضد ليبيا ، بالاشتراك مع مصر . وقال البنتاجون : إن العملية العسكرية الأمريكية قد تتطلب فى نهاية الأمر ست فرق عسكرية ــ أى ٩٠,٠٠٠ جندى . وكان مخططو البنتاجون يسألون بصورة عملية : « هل تريدون حرباً مع ليبيا ؟ »

وكانت إجابة وزير الدفاع واينبرجر وهيئة الأركان المشتركة : «لا» .



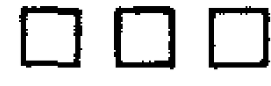
....وبعد يومين من أعياد الميلاد ، شن الإرهابيون هجومين فى عمل منسق ضد مطارى روما وفيينا . مما أسفر عن مصرع ١٩ شخصاً ، من بينهم خمسة أمريكيين ، كانت من بينهم طفلة فى الحادية عشرة من العمر . وكانت الصور التى أذاعها التليفزيون للمذبحة بشعة ؛ فالجثث المتناثرة والدمار كان يذكر المشاهد بمجازر عصابات المافيا . وصدم ريجان الذى كان يقضى العطلة بمزرعته فى كاليفورنيا . وكان كل من مجلس الأمن القومى ووكالة المخابرات المركزية يشكان فى أن ليبيا هى المسئولة عن الهجومين . وبدأت سلسلة من الاجتماعات فى البيت الأبيض . وكان ممثلو كيزى فى هذه الاجتماعات العاجلة هم بيرت دان من إدارة العمليات بالوكالة وريتشارد كير نائب روبرت جيتس نائب المدير . وكانا يعتقدان أن أبو نضال ، الذى كان موجوداً فى ليبيا فى ذلك الوقت ، هو الذى وراء الهجومين ؛ ولكن لم يكن هناك تأكد من ذلك . فأقوى دليل لديهم لم يكن قاطعاً ودامغاً : وهو تقرير يفيد أن رجال القذافى قد حولوا مبلغ مليون دولار إلى أبو نضال فى حساب له ببنك بلغارى ــ ولكن ذلك كان قد حدث قبل ذلك بعدة سنوات !

وتم تجميع الأهداف التى ستتوجه إليها الضربة العسكرية : وكانت تتراوح بين معسكر لتدريب الإرهابيين بالقرب من ملعب سابق للجولف فى طرابلس ، وبين مقر مخابرات القذافى فى وسط طرابلس نفسها . وفى اليوم الثانى من الاجتماعات ، أثار البنتاجون بعض التحفظات ؛ فهناك ١,٥٠٠ مستشار سوفييتى فى ليبيا ، منهم ٦٠٠ يعملون فى الدفاع الجوى . فكم سوفيتياً سيلقى مصرعه فى حالة القيام بهجوم جوى أمريكى ؟ وماذا سيعنى ذلك ؟ وتم إيقاف كل شىء حتى يعود الرئيس ريجان من كاليفورنيا .

... وفى يوم ٦ يناير ١٩٨٦ ، وفى اجتماع عقدته مجموعة تخطيط الأمن القومى فى غرفة العمليات بشأن ليبيا ، أقر ريجان خطة لتكثيف وتوسيع نطاق الجهود السرية المبذولة لإسقاط القذافى والاستمرار فى التخطيط السرى (عملية « الوردة ») حول إمكانية توجيه ضربة عسكرية أمريكية مصرية مشتركة ضد ليبيا . إلا أنه أرجأ اتخاذ قرار بشأن القيام بقصف أمريكى مباشر ضد ليبيا ، وفى اليوم التالى ، اجتمعت المجموعة مرة أخرى لبحث الخيار العسكرى . وجاء

شولتز يحمل رأياً من المستشار القانونى لوزارة الخارجية مفاده أن الإرهاب يشكل « عدواناً مسلحاً » ، وأن الرد العسكرى سيكون من قبيل الدفاع عن النفس الذى له مايبرره . واعترض واينبرجر ؛ وقال : إفترضوا أن القذافى نجح فى إسقاط طائرات أمريكية ، وأسر طيارين أمريكيين ؟ سيكون هناك المزيد من « الرهائن » . وكان أثر هذه الكلمة واضحاً على الجميع .

ورفض ريجان الخيار العسكرى . وغادر واينبرجر غرفة العمليات مبتسماً !



... وفى ١٤ مارس ، اجتمعت مجموعة تخطيط الأمن القومى مرة أخرى لتناقش موضوع ليبيا . واشترك فى الاجتماع كل كبار المسئولين ؛ وأمر ريجان أن تتجمع ثلاث مجموعات قتال تضم حاملات طائرات قبالة الساحل الليبى للقيام بعملية مناورات تسمى « **نيران البرارى** » . ووقع ريجان توجيهاً يتضمن « قواعد الاشتباك » للقوات الأمريكية :

○ إذا هاجم القذافى طائرة أو سفينة أمريكية ، يكون الرد متناسباً مع الهجوم . ويقتصر على مصدر الهجوم فقط ــ السفينة أو الطائرة أو بطارية الصواريخ الليبية المعينة التى صدر عنها الهجوم . (وكان قد تم تفكير مكثف فى السماح لقائد القوات الأمريكية بالرد غير المتناسب . لجعل القذافى يدفع الثمن بأكثر كثيراً مما قد يفعله بالقوات الأمريكية . ولكن تم رفض ذلك ، أساساً لأن واينبرجر كان يريد أن تظل العمليات العسكرية فى حدها الأدنى) .

○ إذا مالقى أمريكى واحد مصرعه ، وإذا ماأعطى الرئيس (ريجان) إشارة الضوء الأخضر يتم قصف خمسة أهداف عسكرية (ليبية) ؛ وتكون هذه الأهداف فى معظمها طائرات ليبية سوفيتية الصنع أثناء وجودها على الأرض .

○ إذا ماقام القذافى بعمل عسكرى عدوانى ، وأيضاً فى حالة موافقة الرئيس (ريجان) ، تقوم الطائرات الأمريكية بقصف الأراضى الليبية ، مع التركيز على منشآت ضخ البترول والأهداف الاقتصادية الأخرى .

وكان هناك الكثير من النقاش حول شخصية القذافى . وكان ريجان يهتم بوجه خاص بتفاصيل الحياة الشخصية للقذافى . على النحو الذى جمعته وكالة المخابرات المركزية . ففى رحلة لأسبانيا ومايوركا ، كان الزعيم الليبى يضع « المساحيق » على وجهه ، ويلبس حذاء عالى الكعب ؛ وجاء له مساعدوه بدمية أطفال على شكل دب : ولم يكن يثق فيما يبدو فى أغطية الفراش فى الفندق الذى كان ينزل به ، فقد راح مساعدوه يشترون له أغطية جديدة من عدة متاجر . وكان ريجان يعود إلى هذا الموضوع عدة مرات ؛ وذات مرة قال معلقاً : « يستطيع القذافى أن يبحث فى دولاب ملابس نانسى (زوجة ريجان) فى أى وقت ! »

وراحوا يتحدثون جميعاً عن ضرورة التشدد ، و« جلد » القذافى ، و« تحطيمه » ، والتحلى « بالجرأة » لنقل عدواها إلى الآخرين ، وخاصة الحلفاء الأوروبيين ، و« الاندفاع للأمام » .

وأشار أكثر من واحد إلى عملية غزو جرينادا . وفى لحظة ، تساءل دونالد ريجان ، أحد مساعدى الرئيس ريجان : « هل سنستخدم أسلحة نووية !؟ » . وكاد الآخرون يقفزون من مقاعدهم . وكانت الإجابة : « لا ، بالطبع ! » . فرد دونالد ريجان ، رئيس هيئة العاملين بالبيت الأبيض ، قائلاً : إنه كان يريد فقط أن يتأكد من أنها لن تستخدم !!



وقبل أن تبدأ عملية مناورات « **نيران البرارى** » ، توجه واينبرجر إلى لندن لمقابلة الأدميرال فرانك كيلسو قائد الأسطول السادس . وأعطاه وزير الدفاع تعليمات تقضى باستخدام أسلحة « دقيقة » بقدر الإمكان ، إذا ماكان على الولايات المتحدة أن ترد على هجوم أو استفزاز . فهذه الأسلحة الدقيقة تصيب أهدافاً محددة ، بحيث تكون الأضرار التى تحدثها أقل مما تحدثه القنابل . وكانت أوامر واينبرجر : الحد الأدنى من الأعمال الحربية ، وعدم القصف أو الاشتباك دون أن تكون هناك ضرورة لذلك .

أما بويندكستر ونائبه دون فورتيير . فكانا يعتقدان على العكس من ذلك أنهم إذا ماوجهوا ضربة موجعة للعسكريين الليبيين ، فإن ضباط القذافى قد ينتهون إلى الاقتناع بأن متاعبهم هى نتيجة لمغامرات القذافى الإرهابية . وعندئذ ، فقد يتحركون لإسقاطه .

ولكن كيزى لم يكن واثقاً بشكل تام . فالعمل العسكرى والتهديد بالعمل العسكرى ، وذلك النوع من التلويح بالقوة العسكرية الذى كان ينطوى عليه التخطيط السرى الأمريكى — المصرى المشترك لمهاجمة ليبيا — كان كل ذلك شيئاً طيباً فى نظره ؛ وكان يؤيده . إلا أن وضوح هذه الأعمال كان من شأنه أن يزيد من صعوبة تنفيذ خطة الوكالة السرية ضد القذافى ، وأن يعزز مكانته فى الداخل وبين الدول العربية . فذلك كان سيثير التعاطف معه ، ويضفى مصداقية على مايقوله من أن الولايات المتحدة هى القوة الامبريالية رقم واحد .

ولم يكن يبدو أن المعارضين الليبيين فى الخارج يقومون بمهمتهم كما ينبغى ؛ فقد كانوا أشبه « بصبية الكشافة » مثلما كان ماكماهون يقول — فهم ضعاف وهواة . وكانت وكالة المخابرات المركزية قد فاتحت المخابرات الإسرائيلية بشأن أفكار حول كيفية إسقاط القذافى ، إلا أن جهاز الموساد الإسرائيلى رفض التعاون فى ذلك . وكان الفرنسيون قد قالوا إن الحل الوحيد لمشكلة القذافى هو المضى إلى أقصى حد فى الأعمال السرية ، بل تحدثوا عن خطط جريئة فى هذا الصدد . ولكن عندما طلب الأمريكيون المساعدة ، تراجع الفرنسيون قائلين إنهم يخشون من أن الأعمال العسكرية أو السرية الأمريكية لن تفعل سوى أن ترفع مكانة القذافى بصورة لاداعى لها ، حيث أنها لن تجهز عليه مطلقاً .

وكان كيزى يرى أن الحل الوحيد يتمثل فى تغيير الأمر التنفيذى الرئاسى بما يسمح لوكالة المخابرات المركزية بالعمل بشكل مباشر ضد القذافى ، وليس من خلال المنفيين الليبيين أو بالتنسيق معهم . ولكن اهتمام البيت الأبيض كان مركزاً كله فى ذلك الوقت على عملية مناورات « **نيران**

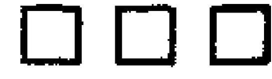
البرارى » .

وكان مقرراً أن تبدأ المناورات ليلة السبت ٢٢ مارس . ولكنها تأجلت لمدة يوم واحد بسبب عنف الرياح فى خليج سرت . وبدأت المناورات يوم الأحد ٢٣ مارس ، عندما ظهر فى الأفق أسطول أمريكى هائل : ٤٥ سفينة و ٢٠٠ طائرة ، بل وحتى غواصات تعمل بالطاقة النووية . وقامت ثلاث سفن بعبور خط عرض ٣٢ ــ وهو « خط الموت » الذى حدده القذافى على مسافة أكثر من ١٢٠ ميلاً من سواحله ، والذى يخالف حد المياه الإقليمية المعترف به دولياً والذى يبلغ ١٢ ميلاً . وكانت أكثر من ١٠٠ طائرة تطير فى قوس دفاعى لتغطية الأسطول . وخلال ساعتين ؛ أطلق الليبيون صاروخين من طراز « سام ــ ٥ » ، من قاعدة صواريخ برية ، على طائرات الاستطلاع الأمريكية . وأخطأت الصواريخ السوفيتية الصنع أهدافها . وتم إطلاق مايصل إلى أربعة صواريخ أخرى على الطائرات الأمريكية .

وقامت طائرات الهجوم الأمريكية من طراز « ايه ــ ٧ » ، التى كانت تحلق على استعداد ، على مسافة ٤٠ ميلاً بالرد بصواريخ دقيقة من طراز « هارم » التى أصابت محطات الرادار الليبية ودمرتها ، بصورة مؤقتة على الأقل ، برءوس حربية شديدة الانفجار زنتها ٤٦ رطلاً ، بما كان يقلل من خسائر الليبيين فى الأرواح . وخلال اليومين التاليين ، قامت القوات الأمريكية بإغراق اثنين على الأقل من زوارق الدورية الليبية .

وبينما كان الرئيس ريجان يتلقى التقارير بانتظام ، كان يسأل باستمرار عما إذا كانت **هناك خسائر أمريكية فى الأرواح . ولم تكن هناك أية خسائر . وأفادت تقريرات المخابرات الأمريكية أن ٧٢ ليبياً قد لقوا مصرعهم فى هذه الاشتباكات .**

وبحلول يوم الأربعاء ٢٦ مارس ، وفى الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر بتوقيت واشنطن ، تم وقف مناورات « **نيران البرارى** » ؛ بعد أن نشرت « **الواشنطن بوست** » صباح ذلك اليوم أن بويندكستر ونائبه فورتيير قاما بزيارة سرية للقاهرة قبل ذلك بستة أشهر لتنسيق الأعمال العسكرية المصرية ــ الأمريكية المشتركة المحتملة ضد ليبيا .



ورغم أن مناورات « **نيران البرارى** » والضربة التى تم توجيهها للقذافى قد قلصت من دور وكالة المخابرات المركزية ، فإن كيزى أصبح يدرك الآن بشكل متزايد أن الرئيس ريجان يريد تغيير النظام الحاكم فى ليبيا ، وأنه لن يرضى عن ذلك بديلاً . وكان العنصر الرئيسى الغائب فى أية ضربة وقائية أو رد انتقامى هو الدليل ؛ الدليل القاطع الذى يثبت صلة ليبيا بحادث إرهابى بعينه . وأمر كيزى كل أطقم وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومى والأقمار الصناعية بتكثيف نشاطها ، كان يريد أدلة ....

وقبل عدة أسابيع من مناورات خليج سرت ، كان رجال كيزى قد بدأوا يلتقطون بشكل منتظم الرسائل الصادرة عن مقر مخابرات القذافى فى وسط طرابلس . وكان ذلك إنجازاً هائلاً للمخابرات . وقد ظلت الوسيلة المحددة التى تم بها ذلك سراً محكماً ؛ إلا أنهم قاموا ، حسب إحدى الروايات ،

بالتقاط وحل شفرة ٣٨٨ رسالة . فبعد بدء مناورات « نيران البرارى » على الفور ، فى يوم ٢٥ مارس ، تم إرسال رسالة من طرابلس إلى ثمانية مكاتب شعبية (سفارات) ليبية . وكانت الرسالة التى لم تتجاوز ثلاثة أسطر تطلب منهم التأهب والاستعداد لمهاجمة أهداف أمريكية وتنفيذ « الخطة » . وكانت الرسالة صادرة من رئيس جهاز المخابرات الليبية .

وبعد عشرة أيام ، وفى الرابع من إبريل ١٩٨٦ ، تم التقاط رسالة من المكتب الشعبى الليبى فى برلين الشرقية إلى رئاسة المخابرات فى طرابلس : وكانت الرسالة تقول : « ستكون طرابلس سعيدة عندما ترون عناوين الصحف غداً ! » .

وبعد بضع ساعات فحسب ، وفى الساعات الأولى من يوم ٥ إبريل ، تم التقاط رسالة أخرى من برلين الشرقية إلى طرابلس . تقول إن العملية « تحدث الآن » وأنه لن يكون هناك أثر يقود إلى الليبيين فى برلين الشرقية . وخلال عشر دقائق ، وفى الساعة الواحدة و ٤٩ دقيقة صباحاً بتوقيت برلين ، انفجرت قنبلة فى مرقص « لابل » فى برلين الغربية ــ وهو مكان تجمع معروف للجنود الأمريكيين أثناء أجازتهم . ولقى رقيب أمريكى وشابة تركية مصرعهما . وأصيب ٢٣٠ آخرون بجراح ، من بينهم نحو ٥٠ من العسكريين الأمريكيين .

وكادت الرسالة التى تم التقاطها أن توفر إنذاراً مبكراً كان يمكن أن يحول دون وقوع الكارثة . فالمسئولون لم يتأخروا سوى خمس عشرة دقيقة فى إخلاء مرقص « لابل » .

والآن ، أصبح بحوزة كيزى الدليل الدامغ الذى كان يسعى إليه . ورغم أن الرسائل المنفردة قد تبدو مبهمة إلى حد ما ، فإنها كانت توفر ــ إذا أخذت معاً ــ العناصر التى كان محللو مخابراته يعتبرونها حاسمة ــ الدافع والأمر والتوقيت والمكان وتقرير إتمام العمل . لم تكن هناك رسائل من طرابلس تتضمن الأمر بنسف المرقص ؛ ولكن كان من المعتاد دائما ألا تزج طرابلس بنفسها فى اختيار الهدف أو التوقيت . فقد كان ذلك يترك دائماً لمن يوجدون فى مسرح العمليات . والآن ، اقتنع حتى المتشككون بأن ليبيا وراء الانفجار .

وبدأ التخطيط السرى للقيام بغارة عسكرية انتقامية فورية . وخلال الأيام العشرة التالية ، راحت الإدارة الأمريكية تصدر خليطاً مربكاً من التصريحات العلنية ، بعضها يؤكد بالفعل أنه ستكون هناك ضربة ما ، بينما ينفى بعضها الآخر احتمال حدوث ذلك . وكان ذلك يعكس الارتباك داخل الإدارة الأمريكية ، كما كان يعكس الشك الواسع النطاق فى أن ريجان يمكن أن « يجذب الزناد » فعلاً . وكان واحد من أكبر المتشككين هو اللفتنانت كولونيل أوليفر نورث . وكان يعتبر القذافى كبير الإرهابيين ، ويعتبر نفسه كبير مكافحى الإرهاب ؛ ولكن دائماً ماسيكون هناك شخص يجد من الأسباب مايدعو للتراجع ، أو لإقناع ريجان بالتراجع .

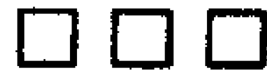
وكانت دقة المعلومات التى تم التقاطها أمراً نادراً بحيث أن عدداً من كبار المسئولين لم يكن بمقدورهم التزام الهدوء . فالسفير الأمريكى فى ألمانيا الغربية ريتشارد بيرت قال علناً عن نسف المرقص : « هناك أدلة واضحة جداً على اشتراك الليبيين » فى تدبير الحادث . وقال قائد قوات

حلف الأطلنطى الجنرال برنارد روجرز ، فى خطاب ألقاه يوم ٩ ابريل ، إن هناك « أدلة لاتقبل الجدل » على مسئولية ليبيا عن الحادث .

.... وفى يوم الاثنين ١٤ إبريل ١٩٨٦ ، وفى الساعة السابعة مساء — الثانية صباحاً بتوقيت ليبيا — قامت حوالى ٣٠ قاذفة من قاذفات سلاحى الطيران والبحرية الأمريكيين بقصف طرابلس وبنغازى . وقامت ثمانى أو تسع قاذفات من طراز « اف — ١١١ » ، تحمل كل منها أربع قنابل زنة ٢,٠٠٠ رطل يتم توجيهها بأشعة الليزر ، قامت بمهاجمة ثكنات العزيزية التى يسكن بها القذافى . وكان مفروضاً أن يتم ضرب الثكنات بما لايقل عن ٣٢ قنبلة من هذا النوع ، ولكن القنابل التى أصابتها بالفعل كانت على الأكثر أربع قنابل ، وربما كانت اثنتين فحسب . وكان يتعين على عدد من القاذفات « اف — ١١١ » أن تعود بعد رحلة الطيران لمدة ١٤ ساعة ولمسافة ٢,٨٠٠ ميل من انجلترا ؛ إذ أن فرنسا كانت قد رفضت السماح لها بالطيران فوق أراضيها ، مماجعل المسافة أطول . وكان ذلك فشلاً للتكنولوجيا المتقدمة الأمريكية ، ولكنهم احتفظوا به سراً ؛ فحتى محللى وكالة مخابرات الدفاع لم يتح لهم الاطلاع على التفاصيل . ولم يصب القذافى بسوء ، بينما كان ينام فى خيمته البدوية فى فناء الثكنات . وأصيب اثنان من أبنائه بجراح ؛ كما قتلت طفلة رضيعة فى شهرها الخامس عشر يقول الليبيون إنها ابنة القذافى المتبناة .

وفى التاسعة مساء بتوقيت واشنطن ، ظهر ريجان على شاشات التليفزيون ليعلن نبأ الغارة ، التى استمرت إحدى عشرة دقيقة ونصف الدقيقة . واستند ريجان إلى الأدلة « الدامغة » حول تورط ليبيا فى حادث انفجار مرقص برلين الغربية ، وأشار على نحو مختصر إلى ثلاث من الرسائل الليبية التى تم التقاطها ، وقال إن ماقامت به الولايات المتحدة كان « دفاعاً عن النفس » .

وفى التصريحات التى كان يدلى بها من المكتب البيضاوى فى البيت الأبيض ، قال : « اليوم ، فعلنا ماكان يتعين علينا فعله . وسنفعله مرة أخرى إذا ماكانت هناك ضرورة لذلك ! »



وبعد ذلك ، كان كيزى وشولتز مصممين على إكمال مابدأ فى ليبيا ، ووزعت وكالة المخابرات المركزية بشكل واسع معلومات المخابرات السرية حول المقار السبعة الرئيسية التى يقيم فيها القذافى ، وربما على أمل أن تتسرب هذه المعلومات إلى العقيد نفسه لتذكيره بأنه مراقب ... وورد تقرير من مصدر حساس يقول إن القذافى كان يتصرف بشكل شديد الغرابة خلال اجتماع مع مسئولين يمنيين ، إلى حد أنه ربما كان على وشك الانهيار العصبى ، وشعر كيزى بأنه قد حاصر القذافى ، وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تواصل الضغط عليه ، وجعله يفقد ثقته فى نفسه ، وخلق قوة طرد مركزية تجعل نظامه يتفكك ويتطاير وهو معه ، يمكن للبنتاجون أن يرسل طائراته لتخترق حاجز الصوت أمام الساحل الليبى مباشرة . وكان كيزى يقول : « لنذله ! » وكانت الذكرى السابعة عشرة لثورة القذافى تقترب فى أول سبتمبر . وكالمعتاد ، سيلقى القذافى خطاباً ، ماذا لو أمكن تخويفه بحيث لايظهر لإلقاء الخطاب !؟ وكان قد نقل بالفعل مقره العسكرى من

الساحل إلى الداخل على بعد مئات الأميال ، بعيداً عن متناول القاذفات الأمريكية بشكل سهل .

وأوفد كيزى نائبيه لشئون معلومات المخابرات ريتشارد كير وتوم توتين إلى البيت الأبيض لشرح ماالذى يمكن لوكالة المخابرات المركزية عمله للضغط النفسى على القذافى ، وقال توتين (وهو مسئول مخضرم عمل لمدة ٢٥ عاماً فى إدارة المخابرات المركزية بالوكالة ، وكان قد خدم فى مدينة بنغازى الليبية فى الستينيات) أنه لن يصعب على وكالة المخابرات المركزية أن تنشر فى المطبوعات بالخارج قصصاً زائفة لجعل القذافى يفقد أعصابه ....

وكان الوقت صيفاً ؛ ولم يكن هناك مايمكن عمله سوى القليل نسبياً ، إن القذافى يمكن أن يكون « الانتصار » الذى يحققه رونالد ريجان.، ورغم أنه لم تكن هناك أية أزمة ، فقد تم تشكيل مجموعة للتخطيط المبكر للأزمات على مستوى مساعدى الوزراء ، واجتمعت المجموعة بعد ظهر يوم ٧ أغسطس فى غرفة العمليات بالبيت الأبيض . وبعثت وزارة الخارجية بمذكرة سرية للغاية من سبع صفحات إلى المشاركين الآخرين الأحد عشر ، والممثلين للبيت الأبيض ووزارتى الخارجية والدفاع ووكالة المخابرات المركزية .

ودعت وزارة الخارجية فى مذكرتها إلى « التنسيق الوثيق للأعمال السرية والدبلوماسية والعسكرية والعلنية التى تستهدف التعجيل بقيام الليبيين بإسقاط القذافى ...بحيث يشمل ذلك سلسلة متعاقبة من الأحداث الحقيقية والوهمية » .

الخطوات التالية الممكنة ، إن هدف استراتيجيتنا القريبة المدى ينبغى أن يتمثل فى مواصلة البارانويا (جنون الاضطهاد وجنون العظمة) التى يعانى منها القذافى ، بحيث :

ـــ يظل مشغولا فاقد الاتزان .

ـــ يعتقد أن الجيش والعناصر الأخرى فى ليبيا تتآمر ضده (ربما بمساعدة السوفييت) . وإذا مااقتنع بذلك ـــ فإنه قد يشدد الضغط على الجيش وهو ماقد يؤدى بدوره إلى محاولة انقلاب أو اغتيال ضده .

"إن العمل مع مجموعات المعارضين فى المنفى ليس مرجحاً أن يؤدى إلى إسقاط النظام ، وإن كان ينبغى تعزيز صورتهم فى ذهن القذافى ، ولذلك ، لابد أن تقوم بشكل متزايد بأعمال سرية مباشرة ، وهو ما سيتطلب دعماً متزايداً (من وزارة الدفاع) فالأعمال (العسكرية) السافرة ستكون مطلوبة لإعطاء مصداقية للشائعات التى ستقول إن الولايات المتحدة تخطط للمزيد من الأعمال" ضد القذافى .

وأوصت وزارة الخارجية بإيفاد مبعوث إلى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لإطلاعهم « على الحاجة لتشديد الضغط على القذافى الآن ـــ ولكن دون الخوض فى كل تفاصيل استراتيجيتنا .... ومن شأن هذا الحوار أيضاً أن يغذى الشائعات فى ليبيا حول هجوم أمريكى آخر » .

واقترحت المذكرة أن تقوم الحكومة الأمريكية « بتغذية أجهزة الإعلام بمعلومات حول :

(١) صراعات تدور فى ليبيا بين الجماعات التى تتسابق للفوز فى حقبة ما بعد القذافى .
(٢) التهديدات الإرهابية المتجددة والتهديدات التى يتعرض لها جيران ليبيا ، والحاجة لردع القذافى .
(٣) الأشخاص الذين يرجح أن يخلفوا القذافى .
(٤) محنة الليبيين فى ظل حكم القذافى ! »

كما أن الرحلة التى سيقوم بها مسئول كبير بوزارة الدفاع « إلى تشاد فى وقت لاحق من الشهر الحالى توفر فرصة لتوصيل معلومات مضللة للقذافى ، مفادها أن الولايات المتحدة وفرنسا تضعان خطط طوارىء « للخيار التشادى » كذلك فإن زيارة مسئول آخر بوزارة الدفاع لتونس وغيرها من جيران القذافى ستوفر « فرصة مماثلة للتضليل » .

واقترحت المذكرة القيام بخطة « خداع » باستخدام إشارات المخابرات لجعل الأمر يبدو كما لو كانت الطائرات الأمريكية تحلق فوق « خط الموت » الذى أعلنه القذافى فى خليج سرت ؛ إصدار أمر بتجهيز مجموعات قتال بحرية تضم حاملات طائرات ، ثم عدم متابعة ذلك .

ومضت المذكرة تقول : « أوضاع أجهزة الإعلام الأجنبية ، ينبغى نشر مقالات تبين الآتى : السخط فى صفوف العسكريين الليبيين ؛ وجود تنظيمات سرية فى الجيش الليبى ؛ وجود تخطيط لعمليات مشتركة ضد ليبيا ؛ السوفييت يخططون لانقلاب ؛ ضرورة تزويد المخابرات الليبية بصور فوتوغرافية لمعارضين ليبيين يلتقون بمسئولين سوفييت فى باريس وبغداد وغير ذلك ؛ وجود تخطيط لانقلاب أمريكى بمعاونة من مسئولين ليبيين كبار » .

« عمليات الخداع ، استخدام محطات إذاعة سرية ، اكتشاف مخابىء للأسلحة . استخدام الغواصات والطائرات الأمريكية ؛ إرسال أو إسقاط زوارق مطاطية إلى ليبيا أو إلى سواحلها ، لجعل الأمر يبدو كما لو أن هناك انقلابا يجرى تخطيطه أو تنفيذه ! »

وفى مذكرة أخرى سرية للغاية ، اقترح هوارد تيشر ، مدير الإدارة السياسية العسكرية بمجلس الأمن القومى ، أن تقوم الادارة الأمريكية « بإحراج وإذلال » فرنسا بما يجعلها تشارك فى عمل ما ، لطرد القوات الليبية من تشاد ، واقترح أيضاً أن يقوم البيت الأبيض بالالتفاف حول الحكومة المدنية للرئيس الفرنسى ميتران ، والاعتماد على « القنوات القائمة بين العسكريين فى الجانبين ، وليس من خلال القنوات السياسية التى كانت قد فشلت فى وقت سابق من هذا العام .... ونظراً للرغبة المعلنة من بعض الجنرالات (الفرنسيين) فى التعاون معنا ضد القذافى ، فإننا يمكن أن نشجعهم بشكل نشط على بيع هذا الاقتراح لقيادتهم المدنية ! » . .

وفى ٧ أغسطس ، اجتمع عشرة من مساعدى الوزراء فى غرفة العمليات بالبيت الأبيض لمراجعة الأوراق ووضع خطة ، ولم يكن اللفتنانت جنرال جون مولرينج ، الممثل الشخصى لرئيس هيئة الأركان المشتركة ، ليصدق أن كل مايبحثونه هو مجرد سياسة خداعية ، وراح يتساءل : ماذا لو تسربت هذه الأوراق !؟

فرد عليه أحدهم : « ألا نثق ببعضنا البعض !؟ »

وبعد عدة أيام ، تلقى كيزى مذكرة سرية للغاية من بويندكستر استعداداً للاجتماع القادم لمجموعة تخطيط الأمن القومى مع الرئيس ريجان بشأن ليبيا ، وراح يقرأ فى المذكرة : « إن هالة المناعة التى يحيط بها القذافى نفسه قد تحطمت ، ومكانته وهيبته قد أضيرتا بدرجة بالغة السوء ، وصارت قبضته على مقاليد الأمور تبدو مهتزة » .

« ... إن أعمالنا يجب أن تشجع المعارضين بالداخل على العمل ، وزيادة مخاوف القذافى بإقناعه بأنه يجرى الإعداد لأعمال عسكرية أمريكية أخرى ... وعمليات سرية أكثر مباشرة .... سيتطلب الأمر أيضاً عمليات (عسكرية) سافرة لإعطاء المصداقية للشائعات التى تقول إن الولايات المتحدة تنوى القيام بأعمال عسكرية أخرى ... تغذية الشائعات حول الأعمال العسكرية ... مناورات (عسكرية) منفردة ومشتركة بهدف خداع الدفاعات الليبية والضغط عليها واختراقها ... عمليات الخداع ... أجهزة الإعلام الأجنبية يجب أن تركز الاهتمام على الصراعات الداخلية بين المجموعات الليبية التى تتسابق لاحتلال مكانها بعد القذافى . والتكهنات حول خلفاء القذافى ، والمحنة العامة التى يعيشها المجتمع الليبى ، وشائعات الخطط الأجنبية لأعمال جديدة ضد القذافى ... إنها فرصة سانحة لإحداث تغيير دائم فى الدعم الليبى للإرهاب ، وللإسهام في إسقاط القذافى ! »

وأعجب كيزى بالمذكرة !

وأرسل بويند كستر أيضاً بمذكرة إلى الرئيس ريجان :

« سرى للغاية / حساس .

« إن معظم تقريرات المخابرات تنتهى إلى أنه رغم التوترات الجديدة ، ورغم الصدمة التى أصابت القذافى وإحساسه بالاكتئاب وسوء الأداء بعد غارة ١٤ إبريل ، فإنه لايزال يسيطر بصورة راسخة على مقاليد الأمور فى ليبيا .

« **الفرص** » : **هناك إجماع بين الوكالات والإدارات على أن السياسة الأمريكية ، التى تنجح فى إحداث المزيد من الضغط على النظام الليبى وعزله،يمكن أن تحدث تأثيراً هاماً فى تنشيط القوى الداخلية التى قد تفرض تغييراً فى النظام فى نهاية المطاف .**

« هناك إجماع أيضاً على أن أية قيادة بديلة للقذافى ستكون أفضل بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة والنظام الدولى .

« خلال اجتماع مجموعة تخطيط الأمن القومى ، ستعرض عليكم خطة وضعتها وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية ، تتضمن اقتراحاً بالقيام بسلسلة من الأحداث المنسقة على نحو وثيق والتى تتضمن أعمالًا سرية ودبلوماسية وعسكرية وعلنية . ويتمثل أحد العناصر الرئيسية فى الخطة فى أنها تجمع بين أحداث حقيقية ووهمية ــ من خلال برنامج للتضليل ــ بهدف

أساسى هو جعل القذافى يتصور أن هناك درجة عالية من المعارضة الداخلية له فى ليبيا ، وأن كبار معاونيه الموثوق بهم غير موالين له ، وأن الولايات المتحدة على وشك التحرك ضده عسكرياً مرة أخرى .

« وستتشجع القوى الداخلية الليبية التى ترغب فى إسقاطه بحيث تقدم على العمل .... سيحطم ذلك معنوياته ، وسينشط أولئك الذين يسعون لاستبداله .

« ورغم أن التقديرات الحالية لأجهزة المخابرات تقول : إن القذافى قد هدأ بشكل وقتى فى مساندته للإرهاب ، فإنه قد يتحرك فى القريب العاجل للقيام بدور أكثر نشاطاً » .

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٤ أغسطس ، اجتمع ريجان مع شولتز ووانبرجر وكيزى وبويندكستر والأدميرال وليم كرو رئيس هيئة الأركان المشتركة .

وراح بويندكستر يكيل الثناء لوزارة الدفاع والعسكريين ، قائلاً : إن غارة ١٤ إبريل كانت تدعو للإعجاب من الناحية الفنية ، وأنها ردعت الإرهاب ، وأضعفت القذافى فى الداخل ، وأسهمت فى تعزيز صورة أمريكا فى العالم . إلا أن الوقت قد حان الآن لمتابعة وتعزيز ذلك ببرنامج واسع للتضليل ، ولخلق سلسلة متعاقبة من الأحداث التى من شأنها أن تؤدى إلى إسقاط القذافى .

وانزعج الأدميرال كرو بشكل واضح ، وطلب أن يتكلم ؛ فتساءل : هل هذا هو الاستخدام السليم للموارد العسكرية ، القيام « بغارات وهمية » نفسية !؟ هل سيكون من الفعال أن نجعل الأمر يبدو كما لو كان شىء مثير سيحدث ، ثم لايحدث شىء !؟ ألا يمكن لمثل هذه الخطة أن تقلل من القيمة الرادعة لغارة ١٤ إبريل ، وتجعل الولايات المتحدة تبدو مرة أخرى « كنمر من .

كانت تدور ؛ وكانت وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية على أهبة الاستعداد . وكان الأمر يبدو كما لو كان مناورة قليلة التكاليف نسبياً . وكان الرئيس ريجان مرتاحا للخطة ، وفى تعليقه على ميل القذافى لارتداء الملابس الصارخة والغريبة ، قال ريجان مازحاً : « لماذا لاندعو القذافى إلى سان فرانسيسكو ، إنه يحب هذا النوع من الملابس جداً ! » (فى إشارة إلى كثرة جماعات الشواذ فى سان فرانسيسكو !!)

ورد شولتز : « لماذا لاننقل إليه مرض الإيدز !؟ »

وضحك الجميع ، وأومأ ريجان برأسه . وتقررت السياسة الأمريكية !

وفيما بعد قال أحد المشاركين فى الاجتماع : « لقد كانوا يوقعون حتى على أتفه الأفكار ! » وتم إقرار كل أسلوب يمكن تصوره لمضايقة القذافى ــ ولم يبحث الاجتماع موضوع الإرهاب أو العمل العسكرى .

وفى يوم ١٦ أغسطس ، عرض على الرئيس ريجان مشروع توجيه بقرار للأمن القومى لكى يوقعه . وكان ينص على المضى فى برنامج الخداع والتضليل بموجب الأمر الرئاسى السابق بشأن

ليبيا . وكانت الأهداف : « إثناء القذافى عن القيام بأعمال إرهابية : إحداث تغيير فى القيادة (الليبية) ؛ تقليل إمكانية المكاسب السوفيتية فى ليبيا إلى أدنى حد » .

ووقع ريجان المشروع . وكانت درجة سريته « سرى للغاية » . وكان اسمه الحركى « **الحجاب** » !!

* وبعد تسعة أيام ، كان الموضوع الرئيسى لصحيفة **وول ستريت جورنال** يقول إن « الولايات المتحدة وليبيا تسيران على طريق الصدام مرة أخرى » . وقالت الصحيفة : إن القذافى يخطط لأعمال إرهابية جديدة ، وإن الولايات المتحدة تجهز خطة لغارة جوية جديدة . وصورت الصحيفة حملة التضليل التشادية على أنها حقيقة واقعة . وفى اليوم التالى ، كان بويندكستر يتبنى مانشرته الصحيفة بشكل علنى ، بينما وصفها لارى سبيكس المتحدث باسم البيت الأبيض بأنها « جديرة بالتصديق » !

وكانت هناك صحف أخرى ، من بينها **الواشنطن بوست** ، ابتلعت **أيضاً** التضليل الصادر عن الإدارة الأمريكية ، فنشرت موضوعات مفادها أن مواجهة جديدة صارت وشيكة ....

وفى وكالة المخابرات المركزية وفى البنتاجون ، أصيب بعض خبراء الشئون الليبية بالدهشة البالغة من هذه الخطة . فالإدارة الأمريكية كانت كمن يدخل عصا إلى قفص القذافى لاستفزازه ، فقد كانت تفعل بالضبط مايثيره بأن تضعه فى بؤرة الأحداث العالمية . ورغم أنه لم تكن هناك خطوط محددة لنشر حملة التضليل فى أجهزة الإعلام الأمريكية نفسها ، فإن البيت الأبيض قام بتسريبها إليها .... واندهش الخبراء من أن البيت الأبيض لم يفكر فى العواقب !

وسرعان ماتواترت الأنباء بأن القذافى يخطط لموجة جديدة من الهجمات الإرهابية ؛ ربما رداً على خطط المواجهة الأمريكية التى أحيطت بدعاية واسعة . وتم بشكل سرى إحباط هجوم على قاعدة أمريكية ؛ ولكن فى الخامس من سبتمبر ؛ قام أربعة أشخاص بفتح النار على طائرة ركاب تابعة لشركة « بان أمريكان » فى **مطار كراتشى ، مما أسفر عن مصرع ٢١ شخصاً** . وتم القبض على شخص عربى يدعى سلمان تراق ، يحمل جواز سفر ليبياً ، وهو يتصل تليفونياً بالمكتب الشعبى الليبى فى العاصمة الباكستانية ليقول إنه فى « مهمة خاصة » لحساب المخابرات الليبية . وجرت تحقيقات مكثفة معه هو والخاطفين الأربعة الذين اختطفوا الطائرة الأمريكية .

وفى أواخر سبتمبر ١٩٨٦ ، قلت لكيزى : إننى اطلعت على بعض المذكرات السرية للغاية ، التى تحمل الاسم الحركى « **الحجاب** » ، والتى تتحدث عن حملة تضليل ضد القذافى . وحدق فىّ كيزى بشراسة ، وقال : « إننى لأعرف عن أى شيء تتكلم ! » ثم تركنى وانصرف .

وفى الثانى من أكتوبر ، نشرنا فى **الواشنطن بوست** موضوعاً طويلاً بعنوان « القذافى هدفاً لخطة خداع أمريكية سرية . الحملة الدقيقة تشمل تضليلاً إعلامياً نشرته أجهزة الإعلام الأمريكية على أنه وقائع حقيقية ! »

وفى الحادية عشرة من صباح نفس اليوم ، اجتمع الرئيس ريجان وبويندكستر مع كتاب الأعمدة الصحفية فى البيت الأبيض . وقال الرئيس : « حسناً ، إننى أتحدى صدق مجمل هذه الرواية التى قرأتها وأنا مصدوم هذا الصباح ! نعم ، هناك مذكرات تتداول حول هذا الموضوع ... ولذلك ، فإننى عندما أتحدى صدق مجمل الرواية ، فإننى لاأستطيع أن أنفى أنه يمكن التشبث بشيء ماهنا أو هناك .... إننا فقط سرعان ماسنجعل المستر قذافى يأوى إلى فراشه كل ليلة وهو يسأل نفسه عما قد نفعله ! »

واستطرد الرئيس يقول : « لقد انتهيت إلى الاقتناع بأن المستر وودوارد ربما كان هو نفسه « **الحلق العميق** !! » (فى إشارة إلى الشخصية المجهولة التى كانت تزود وودوارد وزميله برنشتين بالمعلومات السرية التى تمكن بها من كشف فضيحة ووترجيت) .

وفى مساء نفس اليوم ، اتخذ شولتز موقفاً مختلفاً ، عندما قال للصحفيين : « بصراحة إننى لاأجد أية مشكلة فى أن نشن قليلاً من الحرب النفسية ضد القذافى ! »

ومضي شولتز يقول : « لو أننى كنت مواطناً عادياً وقرأت أن حكومتى تحاول إرباك شخص ما يقوم بأعمال إرهابية ويقتل الأمريكيين ، لقلت : ليت ذلك يكون صحيحاً ! »

وراح يتساءل : « إذا كانت هناك طرق يمكن بها أن نجعل القذافى عصبياً ، فلماذا لاتستخدمها ! ؟ »

ثم قال : « هناك كتاب رائع حول الحرب العالمية الثانية ، ربما تكونون قد قرأتموه . وعنوانه مأخوذ من عبارة شهيرة لونستون تشرشل يقول فيها : فى وقت الحرب ، تكون الحقيقة ثمينة جداً ، بحيث يتحتم حراستها بحراس من الأكاذيب !! »

الفصل الثالث

لبنان: الارهاب ... يعظ

فى لبنان ، تداخلت جوانب متعددة من عمل ونشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .. فقضية الشرق الأوسط تمتزج بعلاقات الوكالة مع « الموساد » الإسرائيلى .. ومسألة « الإرهاب الدولى » تختلط بقضية العلاقات الأمريكية ــ الإيرانية . فلبنان كان البوتقة التى تجتمع فيها كل أطراف الشرق الأوسط !

... ومؤخراً ، كان هناك تقرير عن تقديرات المخابرات بالنسبة للشرق الأوسط ؛ وكانت هناك أربع وجهات نظر قوية : واحدة من جانب خبراء وكالة المخابرات المركزية ، وواحدة من جانب وكالة مخابرات الدفاع ، وواحدة من جانب إينمان ، والأخيرة هى وجهة نظر كيزى شخصياً .... ونقل كيزى وجهات النظر الأربع إلى الرئيس ريجان .

أما فى جانب العمليات والأعمال السرية ، كان إينمان يشعر بضيق متزايد ، إذ أن كيزى كان ينحاز بوكالة المخابرات المركزية إلى جانب بعض من أكثر الشخصيات إثارة للنفور فى العالم .

كان كيزى قد استقبل وزير الدفاع الإسرائيلى أرييل شارون ، وهو جنرال سابق ضخم الجثة قاس يعتنق أفكاراً شديدة التطرف ، وكانت إسرائيل تقدم مساعدات سرية شبه عسكرية إلى الميليشيا المسيحية الرئيسية فى لبنان ــ وهى حزب الكتائب اليمينى ، بقيادة بشير الجميل ، وهو قائد عسكرى عديم الرحمة وإن كان يحمل وجه طفل ، وكان قد تحول ، وهو فى الرابعة والثلاثين من عمره ، إلى واحد من أهم زعماء لبنان وأكثرهم تأثيراً على الجماهير ، حيث كان يرسم لنفسه دوراً فريداً وقوياً فى المستقبل . وكانت الخطة الإسرائيلية تسير فى طريقها المرسوم ، وكان شارون يريد مساعدات سرية شبه عسكرية قيمتها عشرة ملايين دولار من وكالة المخابرات المركزية لدعم بشير الجميل .

واعترض إينمان على ذلك ، ففى عام ١٩٧٨ ، قامت قوات بشير بهجوم خاطف على المقر الصيفى لتونى فرنجية ، الوريث السياسى للتكتل المسيحى المنافس ، وذبحوه هو وزوجته وطفلته ذات العامين وحراسه ، بل والعاملين بالبيت . وفى عام ١٩٨٠ ، كانت ميليشيا بشير الجميل على وشك إبادة الميليشيا المسيحية المنافسة التابعة للرئيس اللبنانى الأسبق كميل شمعون .

كان بشير الجميل قاتلاً متوحشاً .

ولكن كان هناك ماهو أكثر من ذلك ـــ كان هناك شيء خفي في ملفات المخابرات !

فقبل ذلك في السبعينيات ، وبعد أن أتم بشير الجميل دراسته للعلوم السياسية والقانون في لبنان ، جاء إلى الولايات المتحدة للعمل في شركة قانونية في واشنطن ، وقامت وكالة المخابرات المركزية بتجنيده . ولما كان أصغر أبناء بيير الجميل الستة ، فلم يكن هناك شك في أن مصيره هو الأنزواء النسبي وسط هذه الأسرة القوية . فالابن الأكبر هو الذي سيرث القيادة في حزب الكتائب الذي تأسس عام ١٩٣٦ كحركة رياضية وعسكرية للشباب . ولم يكن بشير عميلاً خاضعاً للسيطرة والتوجيه الدائمين ، رغم أنه كان يحصل بانتظام على أموال من وكالة المخابرات المركزية ؛ وأعطى له اسم شفرى بحيث يمكن تداول تقاريره على نطاق واسع دون أن يعرف هوية كاتبها سوى قلة قليلة جداً من الأشخاص . وفي بادىء الأمر ، كان يحصل على مبالغ رمزية تبلغ عدة آلاف من الدولارات ـــ في تبادل مباشر : نقود مقابل معلومات .

ولكن في عام ١٩٧٦ ، وعندما تحدى بشير العرف اللبناني وتولى قيادة الميليشيا بدلًا من شقيقه الأكبر ، ازدادت الأموال التي أصبح يحصل عليها . كما ازدادت أهميته بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية ، وكانت الوكالة تحتفظ بتواجد واسع في بيروت ، مفترق طرق الشرق الأوسط وأكثر العواصم العربية اكتساباً للطابع الغربي ، والتي كانت تعج بالدسائس والمؤامرات ، حيث كان اللبنانيون الأثرياء والأقوياء ، يتنقلون في أنحاء المنطقة ويوفرون معلومات سرية جيدة عن البلدان العربية التي لا يسهل الوصول إليها . واتسع دور بشير الجميل ، كما اتسعت نوعية ومجال المعلومات التي يقدمها . وسرعان ما أصبحت وكالة المخابرات المركزية تعتبره « مؤثراً إقليمياً » ، أي رصيداً كبيراً . وفي نفس الوقت ، كان يتحول داخل لبنان إلى زعيم يتمتع بشعبية واسعة ...

وكان إينمان يعتقد أن بشير الجميل لايزال قاتلًا ، وأن وكالة المخابرات المركزية ينبغي ألا ترقص مع هذا الشيطان بعد ذلك ، وينبغي ألا تزود ميليشياته بالمعونة السرية التي تبلغ قيمتها عشرة ملايين دولار . وكان يعتقد أن الإسرائيليين وشارون يطبخون شيئا ما ؛ فقد كان لديهم نفوذ واسع للغاية في لبنان ، وكانوا يسعون إلى المزيد . وراح شارون الذي كان وثيق الصلة بزميله الجنرال السابق الكسندر هيج ، يثير الدنيا في المستويات العليا من إدارة ريجان ؛ وسرعان ما صار الضغط الذي يمارسه ينتقل من خلال هيج .

وأخذ كيزى يدرس التقارير الواردة من محطات وكالة المخابرات المركزية . ومن الغريب أن محطته في بيروت كانت ضد بشير الجميل ، وكانت تتفق مع إينمان في أنه همجي ومناور خبيث يلعب على الإسرائيليين والأمريكيين ، ويبكي فوق أي كتف متاح ليحصل على المساعدة والعتاد . أما محطة الوكالة في تل أبيب ، فكانت تعكس وجهة نظر الأسرائيليين وشارون ، وقالت إن بشير الجميل يصعد على نحو سريع ، ومن المرجح أن يصبح زعيماً يفرض الاستقرار على لبنان . ورغم أنها لم تعرب عن اعجابها به ، فقد نصحت بالتكيف مع الواقع . وكان كيزى

يقدر الإحساس بالحتمية .ففى بعض الأوقات ، تضطر وكالة المخابرات المركزية للعمل مع بعض من غير المرغوب فيهم . ثم إن بشير كان معادياً بشدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، التى كان كيزى يعرف أنها تشكل تهديداً حقيقياً لإسرائيل .

.... وكان وليم سافير ، الكاتب فى صحيفة « نيويورك تايمز » ، قد دأب فى الآونة الأخيرة على توجيه الانتقادات إلى (نائب مدير المخابرات المركزية الأدميرال بوب راى) إينمان ، باعتباره من « أنصار الوفاق » ... ومن معارضى الأعمال السرية ، ومؤخراً ، اتهم سافير فى عموده بالصحيفة إينمان بأنه « دس على الصحفيين قصة زائفة مفادها أن إسرائيل تروج لأنباء فرق الاغتيالات الليبية لكى تهيىء الأرض لتوجيه ضربة جوية للمفاعل النووى الليبى ... »

وشعر إينمان بأن الهجوم موجه إليه شخصياً ؛ فهو لم يدس أى شيء . وكان من الواضح أن ذلك قد تم تسريبه إلى سافير من مصدر موالٍ لإسرائيل ضايقه إصرار إينمان على ألا تحصل إسرائيل على أية صورة من الأقمار الصناعية يمكن أن تستخدم فى غارة هجومية ، مثلما حدث فى قصف المفاعل النووى العراقى . وكان إينمان يشعر بأن الإسرائيليين يمكن أن يفعلوا أى شيء تقريباً ضد القذافى وليبيا ، بل إنه كان يعتقد أن الإسرائيليين يمكن أن يغتالوا القذافى إذا ما شعروا بأن ذلك من شأنه أن يكسبهم نقاطاً كافية لدى الولايات المتحدة .

... وعلى أية حال ، فقد خسر إينمان ... ووقع الرئيس ريجان أمراً تنفيذياً رئاسياً بتقديم مساعدة سرية قيمتها عشرة ملايين دولار إلى مليشيات بشير الجميل !

وعموماً ، كان كيزى منبهراً بدرجة بالغة بجهاز الموساد (المخابرات الإسرائيلية) ، الذى كان يتمتع بقدرات جيدة على استخدام المصادر البشرية فى عمليات الاختراق للحصول على المعلومات السرية ...

وفى يوم الأحد السابع من يونيو ١٩٨١ ، تلقى (نائب مدير المخابرات المركزية الأدميرال بوب راى) إينمان نبأ يفيد أن إسرائيل قد قامت لتوها بقصف وتدمير المفاعل النووى العراقى الذى يقع على مسافة حوالى عشرة أميال خارج بغداد ، مستخدمة فى ذلك طائرات أمدتها بها الولايات المتحدة . وأجرى مراجعة ووجد أنه بموجب اتفاق اقتسام معلومات المخابرات الذى أقره كيزى ، فإن إسرائيل تطلع بشكل غير محدود تقريباً على صور الأقمار الصناعية الأمريكية ، وأنها استخدمتها فى التخطيط للغارة . كان كيزى يعطى (لإسرائيل) بصورة أكثر من اللازم . كانت الإدارة (الأمريكية) تسير على حبل مشدود فى النزاع العربى ـــ الإسرائيلى ؛ إلا أن إينمان لم يكن يفهم كيف يمكن للولايات المتحدة أن تنتهج أية سياسة متوازنة إذا كانت تسمح لإسرائيل بإسقاط قنابلها فى سائر أنحاء الشرق الأوسط ، باستخدام معلومات المخابرات الأمريكية . وسارع بوضع قواعد جديدة لايمكن لإسرائيل بمقتضاها أن تحصل على الصور ومعلومات المخابرات الحساسة الأخرى إلا لأغراض دفاعية فحسب . فلم يعد يتاح لإسرائيل أن تطلع إلا على صور تلك البلدان التى تشكل خطراً مباشراً على إسرائيل أو تقع على حدودها . أما بغداد ، فكانت تقع على مسافة

خمسمائة ميل ، واستبعدت من القائمة .

ووافق كيزى على ذلك . إلا أنه كان سعيداً بأن الإسرائيليين تخلصوا من المشكلة ، وكان معجباً بجرأتهم . وعندما أعرب البيت الأبيض عن إحساسه بالصدمة وفرض عقوبات على إسرائيل بوقف تسليم عدد من طائرات « إف ــ ١٦ » ، كان كيزى يشعر بأن ذلك ربما كان إجراء دبلوماسياً وسياسياً ضرورياً ؛ ولكنه فى تصريحاته الخاصة كان يصف ذلك بأنه « محض هراء ».وكان الإسرائيليون قد حثوا الولايات المتحدة ، إبان رئاسة كارتر ، على الضغط على العراقيين للحد من برنامجهم للتطوير النووى ، وهددوا بأنه إذا لم يتم شىء فى هذا الصدد فإنهم سيفعلون ذلك بأنفسهم ، بل لقد استكشف جهاز الموساد إمكانية القيام بعملية تخريب ، ولكنهم عادوا وقرروا ، عن حق ، أن الضربة الجوية تنطوى على مخاطر أقل لكل من الإسرائيليين والعراقيين ، فلم يمت خلال الغارة سوى شخص واحد يعمل فنياً فى المفاعل العراقى .

وكان كيزى يرى أن المخابرات الإسرائيلية تصادف عقبة خاصة تتمثل فى التشكك فيهم داخل وكالة المخابرات المركزية . فقبل عام ١٩٧٤ ، كان جيمس جيسوس أنجلتون الشهير ، رئيس إدارة المخابرات المضادة ، يدير بنفسه القسم الخاص بإسرائيل فى الوكالة ، ويحتفظ بالمعلومات الحيوية بعيداً عن مسئولى عمليات ومحللى الشرق الأوسط . وحتى بعد خروج انجلتون من الوكالة ، ظل ينظر إلى كل معلومات المخابرات الإسرائيلية على أنها لاتزيد كثيراً عن مجرد بيانات صحفية صادرة عن جهاز الموساد ، بهدف خدمة أهداف اسرائيل السياسية .

وفى الواقع ، كان للموساد بعض المصادر البشرية الجيدة فى ثلاثة مواقع ذات أهمية حيوية ــ لبنان وسوريا والاتحاد السوفييتى . وكان يتعين على كيزى أن يعمل لكى يستعيد جهاز الموساد مصداقيته .

وفى بعض الجوانب الهامة ، كانت إسرائيل هى التى يساء إليها بدرجة أكبر فى شئون المخابرات . فقد كان لدى وكالة المخابرات المركزية مصادر سرية داخل منظمة التحرير الفلسطينية ، وهى المصادر التى كانت تقدم فى بعض الأحيان معلومات تفصيلية عن عمليات هجمات تقوم بها المنظمة فى إسرائيل . وكانت إدارة العمليات قد أقنعت كيزى بأنه لايمكن نقل مثل هذه المعلومات إلى الإسرائيليين ، لأن المصادر ستتوقف عن تقديم المعلومات ....

هل كانت هناك علاقات ما ، حيوية بالدرجة التى ماكان يمكن لأحد أن يعرف بها ؟ يقول كيزى : نعم . فالحفاظ على المصدر وحماية هويته كانت له علاقة بأهمية المعلومات . فإذا كانت المعلومات تتحدث عن نفسها ، فمن يحتاج لأن يعرف ؟ وكان قصف المفاعل يتصل بدرجة أكبر كثيراً بالحفاظ على العلاقات البعيدة المدى مع أجهزة المخابرات الإسرائيلية . وبعد القصف بشهر قام الميجور جنرال يهوشوا ساجوى مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية بزيارة كيزى ، وكان ساجوى يفهم الغرب ؛ وشعر كيزى أنه يمكن الوثوق به ؛ واتفق الاثنان على أنه إذا ماكانت هناك حاجة لشىء خاص ، فيجب أن يتعاملا مع بعضهما البعض مباشرة .

وفى ربيع ذلك العام (١٩٨٢) ، التقى كيزى مع وزير الدفاع الإسرائيلى شارون الذى كان يقوم باتصالاته فى واشنطن وكان شارون مشغولاً بلبنان وبمعاقل منظمة التحرير الفلسطينية هناك ، وراح يتحدث عن خطوات مضادة ـــ إذا فعل لبنان ذلك ، ستفعل إسرائيل ذلك ؛ وإذا ضربت منظمة التحرير الفلسطينية هنا ، ستضرب إسرائيل هناك ؛ وقال شارون ، بلهجة تقطر سخرية وتهكماً كما لو كان ذلك البلد مجرد وهم من الناحية الجغرافية ، « لبنان ... لاتندهش . لنضع الأوراق على المائدة . إذا لم تفعلوا شيئاً ، فسنفعل نحن ، فلن نتحمل » .

وفهم كيزى أن لبنان هى الدولة العربية التى يمكن لإسرائيل أن تمد نفوذها فيها . واستنتج أن شارون يريد أن يخلق أوضاعاً تبرر تحركاً عسكرياً إسرائيلياً . وقال شارون إن أموراً ستحدث فى لبنان ، ولن يكون هناك خيار فى ذلك . وكان واضحاً أن شارون مسيطر تماماً على رئيس الوزراء الإسرائيلى مناحم بيجن . كان شارون هو الذى يقرر كل شىء .

وكان كيزى يقدر أسلوب شارون ، الذى كان يعتبره رجل فعل وفكر على حد سواء ، رجل لديه احساس بجوانب الضعف فى بلده وبمصيره على حد سواء .

وفى السادس من يونيو ١٩٨٢ ، بدأت إسرائيل غزو لبنان ، معلنة عزمها على طرد « إرهابيى » منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان . وتذرعت كمبرر لذلك بمحاولة اغتيال سفيرها فى لندن.قبل ذلك بثلاثة أيام ؛ وأطلقت على الغزو اسم « عملية السلام للجليل » .

وكانت المخابرات الإسرائيلية ووكالة المخابرات المركزية ، وكذلك البريطانيون ، يعرفون أن هذا السبب المعلن كان زائفاً ،. فمهاجمو السفير الإسرائيلى كانوا من جماعة أبو نضال التى انشقت عن منظمة التحرير الفلسطينية ، والتى كانت فى حالة حرب ضد التيار الرئيسى فى المنظمة والموجود فى لبنان . كان الإسرائيليون يوجهون ضرباتهم للطرف الفلسطينى الخطأ : ولكن ذلك لم يكن ليغير من الأمر كثيراً فى رأى شارون.، وخلال أيام ، كان الجيش الإسرائيلى على مشارف بيروت .

وكانت تحليلات وكالة المخابرات المركزية ترسم صورة تنطوى على فرصة عظيمة ، وعلى خطر عظيم أيضاً .

وعقد كيزى اجتماعاً فى مكتبه ؛ وكان أحد الأسئلة المطروحة هو ما إذا كانت إسرائيل تستخدم أسلحة حصلت عليها من الولايات المتحدة ؛ وأعرب كثير من الحاضرين عن قلقهم من أن الولايات المتحدة قد تبدو فى صورة الشريك المتواطىء ؛ كما أن الكونجرس سيثير تساؤلات .

وقال كيزى : « إننى لاأهتم البتة بذلك . إن الموقف لايزال مائعاً . أى شىء يمكن أن يحدث.، كيف نحول ذلك لمصلحتنا القومية ؟ هذا هو السؤال الذى أريد إجابة له » .

كان رجل المخابرات المركزية ـــ زعيم ميليشيات الكتائب بشير الجميل ـــ يلعب دوراً تتزايد أهميته فى لبنان.؛ وبمرور السنوات ، كان بشير قد طور علاقات وثيقة مع شارون وجهاز الموساد

الإسرائيلى . وقامت وكالة المخابرات المركزية بدور « الخاطبة » وقدمت المسيحيين والإسرائيليين لبعضهم البعض ، وجعلت بشير رصيداً مشتركاً لكل من وكالة المخابرات المركزية وجهاز الموساد الإسرائيلى .

وكان هناك ميل داخل وكالة المخابرات المركزية للوقوف إلى جانب المسيحيين ضد المسلمين فى لبنان . إلا أن المسئولين القدامى بالوكالة ممن عملوا فى لبنان كانوا يعرفون أن المسيحيين ، ولاسيما بشير وكتائبه ، هم متوحشون مثل الآخرين . فمثل هذه العلاقة محفوفة بالمخاطر ، وتساءل كيزى : « أى علاقة تستحق ذلك يمكن أن تخلو من المخاطر ؟ » ، فى محاولة لتهدئة المتشددين بالوكالة .

وكانت هناك مؤشرات على أن بشير يتحرك نحو رئاسة البلاد فقد قضى على منافسيه فى المعسكر المسيحى ، وكانت علاقاته الطيبة بالغزاة الإسرائيليين تعطيه نفوذاً وقدرة على الضغط. فالعناصر الموالية لإسرائيل داخل لبنان كانت تنظر إليه باعتباره الأمل الجديد ، أما العناصر المعادية لإسرائيل (المسلمون والدروز واليساريون بقيادة وليد جنبلاط) فكانوا يعتبرون بشير الشخص الوحيد الذى قد يستطيع إقناع الإسرائيليين بالانسحاب . وأصبح بشير نقطة توحيد .

وأقر كيزى خطة تقضى بأن تقطع وكالة المخابرات المركزية علاقتها الرسمية مع بشير ، الذى أصبح واضحاً الآن أن لديه أشياء أهم من العمل للمخابرات المركزية . وكانت الوكالة قد صارت تتردد فى الاحتفاظ بأسماء رؤساء الدول فى كشوف المرتبات والمكافآت ، وذلك منذ الإعلان عام ١٩٧٧ أن الملك حسين عاهل الأردن كان عميلًا يأخذ أجراً من وكالة المخابرات المركزية لمدة عشرين عاما . ومع تزايد تسليط الأضواء على بشير ، فإن كشفه كان يمكن أن يكون نهاية لمستقبله ، إن لم يكن لحياته كلها . وظلت هذه العلاقة واحداً من الأسرار التى تحاط بأكبر قدر من الحماية . وكان يبذل كل شيء لحماية هذا السر ؛ ولكن لم يكن هناك أى ضمان مطلق .

وفى ٢٣ أغسطس ، وبعد شهرين ونصف الشهر من الغزو الإسرائيلى ، انتخب بشير رئيساً للبنان ، حيث كان من المقرر أن يتولى مهام منصبه فى الشهر التالى . وما كان بمقدور الأشخاص القلائل الذين كانوا على علم بعلاقته التى انقطعت لتوها مع وكالة المخابرات المركزية ، إلا أن يشعروا بمزيج من الفرح والرعب . فلبنان كان بلداً لامكان فيه للأصدقاء الدائمين أو الأعداء الدائمين . فنفس الأشياء التى جعلت من بشير الزعيم المرجح ، قد تركت له العديد من الأعداء . فالمسلمون قد قوى عودهم بفضل صعود آية الله الخمينى فى إيران ؛ كما أن منظمة التحرير الفلسطينية ذات التمويل الجيد كانت لاتزال تحتفظ بوجود فى لبنان ، رغم بدء عملية لإجلاء ١١٫٠٠٠ من مقاتلى المنظمة ، ومعهم رئيسهم ياسر عرفات ، من بيروت .

وكان من شأن لبنان الذى يحكمه بشير ، والمتحالف استراتيجياً مع إسرائيل والولايات المتحدة ، أن يحدث انقلاباً فى موازين القوة فى المنظمة . وكانت سوريا القوية الواقعة إلى الشمال والشرق قد احتلت سهل البقاع اللبنانى منذ عام ١٩٧٦ ؛ بل وكانت فى الواقع تعتبر لبنان بأكمله

جزءاً من سوريا الكبرى . ولم يكن السوفييت حلفاء سوريا سعداء هم الآخرون .

وفى مواجهة هذا الحشد من الأعداء فى الداخل والخارج ، بعث بشير برسالة إلى وكالة المخابرات المركزية يطلب تزويده بمساعدات سرية فى مجالى الأمن والمخابرات .

وشعر كيزى بأن هناك التزاماً على وكالة المخابرات المركزية بمساعدة بشير . وماكان يمكن أن تتم هذه المساعدة علناً ؛ بل كان من الضرورى القيام بعملية سرية واسعة النطاق . ولكى تكون العملية فعالة ، كان يتعين على وكالة المخابرات المركزية أن تمتد على نحو أكبر داخل جهاز المخابرات اللبنانية ، بحيث تشاركه الأسلحة المعقدة فضلاً عن معدات المراقبة الالكترونية والاتصالات . وأصدر الرئيس ريجان أمراً رئاسياً بإقرار عملية المساعدة ، التى كانت تتضمن فى البداية إنفاق نحو ٦٠٠,٠٠٠ دولار . وكان متصوراً أن يتزايد حجمها بسرعة إلى أكثر من مليونى دولار وربما أربعة ملايين دولار سنوياً .

وبعد ظهر الرابع عشر من سبتمبر ١٩٨٢ ، وقبل تسعة أيام من تولى بشير الجميل مهام الرئاسة ، كان يلقى خطاباً فى المقر المحلى لحزب الكتائب فى بيروت الشرقية وكان مقرراً أن يلتقى فى الساعة الخامسة مع مجموعة من ضباط المخابرات الإسرائيلية كانوا يقومون بجولة فى بيروت . ولكن فى الساعة الرابعة وعشر دقائق ، انفجرت قنبلة هدمت المبنى ، وقتلته تحت الأنقاض .

ولم يكن قد أتيح لوكالة المخابرات المركزية الوقت لكى تبدأ برنامج مساعداتها السرية له . ولم يكن هناك دليل على أن علاقته بالوكالة قد تسربت إلى أحد . ومع ذلك ، ظل اغتيال رصيد سابق يمثل كارثة كبرى لوكالة المخابرات المركزية . أما ملايين الدولارات التى كانت مخصصة للعملية الأمنية ، فقد أوقفت وبقيت فى صندوق طوارىء تابع للرئيس ريجان .

وكان اغتيال بشير الجميل الحلقة الأولى فى سلسلة من الأحداث الرهيبة . فخلال يومين ، سمحت القوات الإسرائيلية لوحدات الكتائب بدخول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين فى بيروت فى مهمة انتقامية . وقدر لاثنين من هذه المخيمات ، هما صبرا وشاتيلا ، أن يصبحا جزءا من تاريخ المذابح . وتقدر المخابرات الإسرائيلية أن عدد الضحايا الفلسطينيين كان يتراوح بين ٧٠٠ و٨٠٠ بينهم كثير من النساء والأطفال . وذهل العالم المتحضر من روايات المذبحة — جثث الأطفال الرضع والعجائز فى أكوام . وحتى الخيول والكلاب والقطط تم ذبحها . وتم قطع أثداء النساء والأعضاء التناسلية للرجال ؛ وتم حفر رمز الصليب على أجساد بعض الضحايا . وجرى تمزيق رحم بعض النسوة الحوامل .

وخلال أسبوعين ، كانت قوات مشاة البحرية الأمريكية قد إحتلت موقعاً استراتيجياً فى ثكنات بالقرب من المطار . وكقوة لحفظ السلام لم يكن لها هدف محدد سوى مساعدة لبنان والإشراف على الانسحاب النهائى للقوات الأجنبية .

وبدأ كل من الموساد والمخابرات العسكرية الإسرائيلية تحقيقات لتحديد من قتل بشير الجميل .

وأمكن تتبع القنبلة إلى حبيب شرتونى ، وهو شاب فى السادسة والعشرين من العمر كانت عائلته من أعضاء حزب الشعب السورى المنافس للكتائب.، وبعد تجميع معلوماتهم مع مالدى اللبنانيين، انتهى الإسرائيليون إلى أن شرتونى فجر القنبلة بمفجر الكترونى من على مسافة بعيدة .

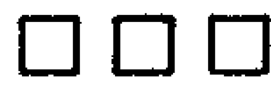
وكان الضابط الذى يتولى « تشغيل » شرتونى نقيباً فى المخابرات السورية يدعى ناصف . وقد تمكن من إقناع الشاب بأن الهدف من القنبلة هو إفزاع بشير ، وليس قتله . وبعد تمحيص كل المعلومات ، بما فى ذلك أفضل عملاء الموساد السوريين ، وتقارير الاستطلاع والمراقبة والتصنت الإلكترونى ، انتهى الإسرائيليون إلى أن ناصف كان مسئولاً بشكل مباشر أمام العقيد محمد غانم ، الذى كان مسئولاً عن عمليات المخابرات السورية فى لبنان . وكانت مخابرات الجيش والطيران السوريين على علم ما بالتخطيط للعملية.، كما كان يعلم بها أيضاً رفعت الأسد شقيق الرئيس السورى حافظ الأسد والذى كان يرأس قوى الأمن السورية .

وكان الإسرائيليون يعتقدون أن الرئيس الأسد يسيطر على بلاده بقبضة حديدية إلى الدرجة التى لابد أنه كان يعرف معها بأن خطة ما كانت تجرى.، ولكن لم يكن هناك دليل ؛ فتقارير المخابرات التى تبين تواطؤ ضباط المخابرات السوريين كانت سرية للغاية .

واطلع كيزى على هذه التقارير التى قدمتها المخابرات الإسرائيلية . وكانت مقنعة بما فيه الكفاية . ولكن على نفس القدر من الأهمية ، كان من الضرورى تحديد من المستفيد أكثر من موت بشير . من كان يريد لبنان ضعيفاً ؟ من كان يخشى قيام ارتباط قوى بين إسرائيل ولبنان ؟ وكانت الإجابة بوضوح : سوريا . ومع ذلك ، وفى النهاية ، كان على كيزى أن يقبل عدم إستعداد البيت الأبيض ووزارة الخارجية لإذاعة وجود دور سورى على نطاق واسع .

وكان الميجور جنرال ساجوى رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية ، يعرف أن أية محاولة من جانب الولايات المتحدة لاستغلال هذه المعلومات عن التورط السورى لن تؤدى إلا إلى نتائج معاكسة . وكان ساجوى يتشكك منذ فترة طويلة فى علاقات بلاده بكتائب الجميل ؛ وأدرك أن الولايات المتحدة أصبحت الآن تحمل القرد اللبنانى على ظهرها ؛ وأن الإدارة الأمريكية ستضطر للتعامل مع سوريا لتحقيق أى شىء يبدو كتسوية فى لبنان . فإطلاق الاتهامات قد يكون دعاية تبعث على الرضا ، ولكن ذلك من شأنه أن يحول دون تعاون السوريين .

وهكذا وجد كيزى بين يديه حالة فشل للمخابرات . فعلاقة وكالة المخابرات المركزية مع بشير الجميل ، وقرار قطعها ، وطلب بشير الحماية ، وقرار الإدارة الأمريكية بتقديم هذه الحماية ، ثم اغتياله بعد ذلك ــ كان كل ذلك فوضى مختلطة مشوشة . ولكنها كانت فوضى سرية للغاية . وبقيت سراً .



وفى شتاء ذلك العام (١٩٨٣) راح كيزى يفكر متحيراً فى لبنان كان نفوذ وكالة المخابرات المركزية ومعلوماتها قد تقلص عقب اغتيال بشير الجميل . وكان شقيقه أمين الجميل قد انتخب

رئيساً للبلاد ، وتولى منصبه . وأخذ أمين الجميل يبتعد عن إسرائيل ، وعن الولايات المتحدة، ويحاول استعادة علاقات لبنان العربية . ولكنه كان يريد أيضاً أن يتمتع بمظلة الحماية الأمريكية . ولكى تحتفظ الولايات المتحدة بنفوذها ، فقد اقترح البيت الأبيض مرشحاً يصبح مستشار الأمن القومى اللبنانى الجديد . ووافق أمين الجميل ، وعين فى هذا المنصب وديع حداد ، وهو لبنانى فى الثانية والأربعين من عمره كان يعمل من قبل فى البنك الدولى . وكان حداد ، وهو رجل قصير القامة أنيق دقيق به ميل إلى طباع المثقفين ، ويعرف باسم « الأمريكى » بسبب صلاته الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية .

واجتمع كيزى مع حداد فى أوائل عام ١٩٨٣ ؛ وكان كلاهما قلقاً إزاء النفوذ السورى فى لبنان ، وإزاء أمين الجميل نفسه . وكان حداد يعتقد بشدة أن السوريين سيجربون أى تاكتيك وإذا مانجح تاكتيك ما ، سيعتبرونه سياستهم.وقال : « إذا ماشعرت بأن السوريين قد خانوك، فإنك لم تفهمهم » .

ووافق كيزى على ذلك ؛ وقال إنه يريد أن يعرف شيئا عن شخصية أمين الجميل وقوته،حيث كان هناك كثير من التقارير السلبية عن الرئيس الجديد . فوسط الاضطرابات الأخيرة ، كان فى باريس يقوم بجولة مشتروات واسعة من بينها أربع وعشرون حلة جديدة وثوب رسمى جديد من كريستيان ديور ؛ وأن الجيش اللبنانى يكرهه ويعتبره ضعيفاً . وتساءل كيزى : هل يتمتع أمين بتأييد العسكريين ؟

وقال حداد : نعم ؛ ولكنه أضاف قائلاً : إن إجابته تقوم على مايأمل فيه ـــ أى بعبارة أخرى : لا . وكان التوتر واضحاً بين مستشار الأمن القومى اللبنانى الجديد والرئيس اللبنانى الجديد . واستنتج كيزى أن هذه العلاقة لايمكن أن تدوم طويلًا .

ومن ناحيته ، قرر حداد أنه إذا كان يريد توصيل رسالة إلى الرئيس ريجان ، فسيكون ذلك عن طريق كيزى .

وكان أحدى القنوات الأخرى التى يستخدمها كيزى للتأثير على سياسة الإدارة الأمريكية فى الشرق الأوسط تتمثل فى روبرت أميس ، كبير محللى المنطقة بوكالة المخابرات المركزية والشخصية الأسطورية بالوكالة ، والذى كان واحداً من أهم الشخصيات بالنسبة لكيزى . وكان أميس غالباً مايحيط نفسه بجو يتسم باللامبالاة بنظاراته الملونة قليلاً وحذاء رعاة البقر الذى يرتديه . كان رجل أفكار مليئاً بالرؤى الجديدة ، بل وغير المألوفة . وبوصفه ضابطاً فى إدارة العمليات ، كان من أفضل من قاموا بتجنيد العملاء والمصادر لوكالة المخابرات المركزية . وفى مهمة سابقة فى بيروت ، أثناء تولى ريتشارد هيلمز رئاسة الوكالة ، كان أميس أول من استطاع القيام باختراق حقيقى لمنظمة التحرير الفلسطينية لصالح وكالة المخابرات المركزية ، حيث قام بتطوير مصدرين رئيسيين .

كان أحد من جندهم أميس هو على حسن سلامة ، رئيس الأمن والمخابرات بمنظمة التحرير

الفلسطينية ، الذى كان جهاز الموساد الاسرائيلي يسميه « الأمير الأحمر » وقد لقى مصرعه فى حادث سيارة ملغومة عام ١٩٧٩ ، على يد الاسرائيليين على الأرجح . وكان أميس أستاذاً فى لعبة مايسمى « حرب أجهزة المخابرات » فى بيروت ، حيث الجواسيس وأجهزة المخابرات تزحف كلها فوق بعضها البعض،وحيث كل طلقة أو قنبلة أو تحرك دبلوماسى تقريباً يكون له معنى مختلف لدى أجهزة المخابرات ....

وكان أميس يعتقد أن إسرائيل هى « لعبة صفرية »؛فبالنسبة للاسرائيليين كان أى مكسب تحققه أية دولة أخرى أو أى فرد آخر فى العلاقات مع الولايات المتحدة ، إنما هو فى النهاية على حساب إسرائيل .

وكان كيزى سعيداً بأن يرى أميس يتولى دور المستشار غير الرسمى لوزير الخارجية جورج شولتز فى شئون الشرق الأوسط . ففى العام السابق ، كان نائب وزير الدفاع فرانك كارلوتشى ، الذى كان من قبل نائبا لمدير المخابرات المركزية ، قد قال لشولتز : إن هناك سبيلا واحداً لفهم الشرق الأوسط : « أستمع إلى أميس . أرجوك استمع إليه .... إنه متزن ، ولا يعانى من عقد ذاتية » وبعد بضعة أشهر ، إنتحى شولتز بكارلوتشي جانباً وقال له ، « إن واحدة من أفضل النصائح التى قدمتها لى هى أن استمع إلى أميس » .

وكان برود أميس الشهير يروق لشولتز . وسرعان ماأصبح قارىء تقارير المخابرات والملقن الفعلى لوزير الخارجية فيما يتعلق بالشرق الأوسط . وكانت الرسالة التى يوجهها أميس بسيطة : إن الأمور تزداد خطورة فى لبنان مع وجود قوتى احتلال ، سوريا وإسرائيل . وينبغى أن يتم عمل شىء ما . ولكن ، مثل كل شىء آخر فى الشرق الأوسط ، لن يكون ذلك أمراً بسيطاً على الإطلاق.: ومثل كل شىء فى الشرق الأوسط تقريباً ، قد لايكون حتى ممكناً .

وفى إبريل ١٩٨٣ ، توجه أميس فى مهمة ميدانية إلى الشرق الأوسط.؛ وفى الثامن عشر من إبريل ، كان موجوداً بالسفارة الأمريكية المطلة على شاطىء البحر فى بيروت عندما اندفعت شاحنة مليئة بالمتفجرات إلى المبنى المكون من سبعة طوابق ،وانفجرت لتهدم المبنى . وعندما تم إخراج الجثث من تحت الانقاض ، كان هناك ٦٣ قتيلا ، من بينهم ١٧ أمريكياً ، من بينهم أميس ورئيس محطة وكالة المخابرات المركزية فى بيروت ونائبه ونحو ستة أخرين من ضباط وكالة المخابرات المركزية .

ولم يستطع كيزى أن يصدق الأنباء الأولى . كان الأمر أشبه بجرح شخصى ـــ فلم يحدث من قبل على الإطلاق شىء بهذا الحجم لمنظمة تولى رئاستها . لقد كان رجال وكالة المخابرات المركزية يجتمعون لبحث الإرهاب . فهل كان ذلك معروفاً للإرهابيين ؟

وكانت وكالة الأمن القومى تلتقط وتفك شفرة الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية الإيرانية فى طهران والسفارتين الإيرانيتين فى بيروت ودمشق . وبعد عملية التفجير ، عكف المحللون على إعادة النظر فى كل كلمة كانت متاحة قبل الحادث . وبينت الرسائل بقدر من الوضوح أنه كان

يجرى التخطيط لعملية ما ضد الأمريكيين . وأظهرت برقية ما أنه تم إقرار دفع مبلغ ۲٥٫۰۰۰ دولار من أجل عملية غير محددة . وقبل الانفجار ، تم إبلاغ السفير الأمريكى بهذه الرسائل بعد فك شفرتها وبغيرها من تقارير المخابرات السرية . إلا أنه لم يكن بها تحديد ليوم محدد أو لهدف محدد ، كما لم يكن بها أى مؤشر واضح على أن السفارة ستكون الهدف . وكانت هناك تقارير من بعض المصادر البشرية التى تؤيد ذلك ، ولكن لم يكن يمكن التأكد من أى شىء ...

وأذاع الكاتب جاك اندرسون وإحدى محطات التليفزيون الأمريكى أن المخابرات الأمريكية تقوم بالتقاط الاتصالات الإيرانية . ولم يصدق كيزى نفسه إزاء تسريب معلومات من هذا النوع . فرغم أن أحداً لم ينتبه بدرجة كبيرة فى الولايات المتحدة إلى هذه الأنباء الجديدة ، فقد كان من الواضح أنهم علموا بها فى إيران . وسرعان ماتوقفت الاتصالات الإيرانية . وكان ذلك أمراً محزناً بوجه خاص ، حيث كان كيزى يأمل فى أنه لو استطاعت وكالة الأمن القومى الاستمرار فى الاستماع إلى الاتصالات الإيرانية ، فقد يمكن معرفة من الذى قام بعملية التفجير . كما أن الرسائل الأخرى فى المستقبل قد تشير إلى خطط أو أعمال جديدة ضد الولايات المتحدة . ولكن توقف كل شىء الآن ؛ وتم إضاعة مصدر رئيسى للمعلومات السرية بصورة تنم عن الإهمال .

... وراح الدكتور جينوى كيمب ، كبير خبراء الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى ، يعيد النظر فى الأوراق المتراكمة على مكتبه ، ويفكر فيما تواجهه الإدارة الأمريكية الآن ، كان فى حكم المؤكد أنه كان هناك أصبع إيرانى فى عملية نسف السفارة . إلا أن السؤال الرئيسى كان ينصب على سوريا ؛ وكان الجزء الرئيسى من السؤال ينصب على ماإذا كان السوريون قد شاركوا فى « العملية » . كان التفجير يحمل السمات السورية .... ولم يكن لدى المخابرات الأمريكية أى إجابة ؛ أو على الأقل ذلك النوع من الإجابات الواضحة التى يمكن أن تكون مفيدة من الناحية الدبلوماسية .... فالمخابرات السورية كانت تعلم بالتأكيد بما كان يحدث ؛ ولكن متى وفى أية نقطة مارس السوريون أو القيادة السورية السيطرة الفعلية ؟ وكان العجز عن الإجابة على هذا السؤال يعكس الارتباك بشأن مايدور فى سوريا . فقد كان هناك العديد من الامبراطوريات المنفصلة فى سوريا ؛ وكان الرئيس الأسد ، وهو واحد من أكثر زعماء الشرق الأوسط دهاء وقدرة على الاستمرار ، يعرف ويسيطر على معظم هذه الامبراطوريات ، وإن لم يكن كلها بالضرورة .

وكانت سوريا واحدة من أصعب المشاكل فى مستنقع المخابرات . وعندما راح كيمب يواجه الوقائع ، رأى أن المخابرات تصبح بشكل متزايد عديمة الصلة بالسياسة ، ليس فى سوريا فحسب ، وإنما فى سائر أنحاء الشرق الأوسط . ووجد كيمب أن أكوام المعلومات السرية كثيرة جداً . فقد كان هناك المئات من الرسائل وتقارير التصنت وتقارير المصادر والملخصات كل يوم ؛ ولم يكن هناك سبيل لفهم شىء منها .... ولم يجد فيها شيئاً مفيداً . لم تكن هناك مجموعة من

المبادىء التنظيمية . فلو كان يعكف على ماينبغي عمله فى لبنان ، فإن المعلومات السرية الواردة من مصر فى ذلك اليوم قد تكون أفضل أو أكثر صلة بالموضوع .

وماكان كيمب يحتاجه هو فهم محدد وواسع ودقيق للنوايا والأهداف والسلوك الحقيقى للدول وقادتها . وماكان يمكن اكتساب ذلك إلا عبر سنوات من العمل . لقد ترك مصرع أميس فراغاً . فقد عزل جورج شولتز عن الفهم العميق لما يجرى .... أما بيل كلارك ، رئيس كيمب ، فكان عديم الخبرة ، وترك الشرق الأوسط من الناحية الفعلية إلى جورج شولتز .

وبعد أربعة أيام من نسف السفارة ، أعلن الرئيس ريجان أنه سيوفد وزير خارجيته إلى الشرق الأوسط .

وفى ١٧ مايو ١٩٨٣ ، وقع لبنان مع إسرائيل اتفاقية حول سحب القوات الإسرائيلية ، مع ضمانات لحدود إسرائيل الشمالية . وخلال المناقشات مع شولتز والدبلوماسيين الأمريكيين الآخرين ، أثار الرئيس أمين الجميل مسألة سوريا عشرين مرة . وكان شولتز على ثقة من أنه ليس بمقدور سوريا أن تمارس حق الفيتو على أية تسوية ؛ وكان يعتقد أن الولايات المتحدة تتمتع بتأثير على سورياأكبر مما يدرك أى شخص .

وكان لدى الجميل فكرة وحيدة : إذا اضطر للخضوع للسوريين ، فإنه يريد أن يفعل ذلك وهو قوى . فالاتفاقية مع إسرائيل ستوحد كل التكتلات الداخلية ضده . وكان بحاجة إلى تعهد أمريكى .

ولذلك ، وفى يوم توقيع الاتفاقية اللبنانية ــ الاسرائيلية ، بعث الرئيس ريجان برسالة سرية إلى الرئيس الجميل . وكانت نوعاً من الضمانات ، يعد فيه بأن الولايات المتحدة لن تسمح بأن يتعرض لبنان للهجوم أو المعاناة نتيجة لتوقيعه الاتفاقية مع إسرائيل . ومثلمات وعدت وكالة المخابرات المركزية بشير الجميل بالمساعدة السرية والحماية ، كذلك كان شقيقه يتلقى وعداً بالمساعدة السرية من الرئيس الأمريكى ــ أى مظلة الحماية الدبلوماسية والعسكرية واستمرار وجود مشاة البحرية الأمريكية فى بيروت .

وفى وكالة المخابرات المركزية ، كانوا ينظرون إلى الاتفاقية على أنها بداية فاشلة. وتوالت التقارير التى تفيد أن سوريا لن تمضى فى هذا الخط . ووافقت إدارة المخابرات بوزارة الخارجية على ذلك . وأبرزت هذه التقارير ثلاث نقاط جوهرية . أولاً ، أن المشكلات الداخلية فى لبنان أعظم من أن تستطيع الولايات المتحدة حلها بالدبلوماسية ، ولاحتى بالقوات ، مالم تكن مستعدة لإرسال ٥٠,٠٠٠ جندى مقاتل إلى هناك . وثانياً ، أن أمين الجميل زعيم ضعيف فى جوهره . وثالثاً ، أن قوات حفظ السلام الأمريكية فى لبنان ستبدأ فى نهاية الأمر فى قتل العرب باسم فئة أو أخرى من الفئات فى لبنان . ولن يكون ذلك موضع قبول الفئات الأخرى .

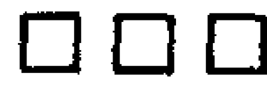
وبالاضافة إلى ذلك ، انتهت التقارير التحليلية إلى أنه رغم ميل بعض صانعى السياسة الأمريكية للنظر إلى سوريا كبيدق يحركه السوفييت ، فان سوريا لها جدول أعمالها الخاص ؛ وأنه بالمقارنة

بأمين الجميل فان الرئيس الأسد يعد أستاذاً استراتيجياً قوياً يتسم بالتصميم على مايريد .

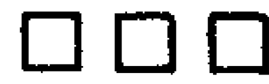
وبموجب اتفاقية ١٧ مايو ، لم يكن مفترضاً أن يظل لبنان على إتصال بالاسرائيليين.إلا أن الجميل سمح لمخابراته اللبنانية بالاحتفاظ سراً بعلاقاتها مع جهاز الموساد الاسرائيلي ، وبنقل المعلومات الخاصة بأماكن وجود الفلسطينيين . وكان لدى الاسرائيليين أوامر دائمة بالسماح بمهاجمة الفلسطينيين فى لبنان دون انتظار أوامر من المستويات الأعلى ، وتزايدت الغارات الجوية .

وكان شولتز ، وهو ضابط سابق فى مشاة البحرية ، يحث على بقاء وحدة حفظ السلام ، التى تضم ١,٦٠٠ من قوات مشاة البحرية . فى لبنان . ووافق كيزى على ذلك . واعترض واينبرجر ورؤساء الاركان بشدة . إلا أن ريجان لم يكن يريد أن يبدو بمظهر المتراجع ؛ وبالتالى فقد بقيت قوات مشاة البحرية .

وكان كيمب مقتنعاً بأن الوجود العسكرى الأمريكى لايحقق شيئاً . فلم يكن يوجد داخل الادارة الأمريكية أى نظام للنقاش السياسى من شأنه أن يفرض مواجهة الأسئلة الاساسية من قبيل : ماذا إذا تورطت هذه القوات فى المستنقع ؟ وماذا إذا أصبحت جزءاً من المشكلة ، وليس جزءاً من الحل ؟



وفى أواخر الصيف ، قام كيزى بجولة سرية فى أفريقيا والشرق الأوسط لزيارة محطات وكالة المخابرات المركزية . فقد كان لايزال يحتاج لأن يرى بنفسه .... فرؤساء المحطات كانوا لايزالون يحتاجون لأن يدفعهم هو شخصياً ويوجههم بنفسه لجمع المزيد من المعلومات السرية من الواقع ، وللخروج من السفارات ، ولتوسيع الاتصالات مع السكان المحليين ، ولحضور الاجتماعات الحزبية والسياسية متخفين .



... وفى السادس عشر من أكتوبر ، لقى جندى سادس من مشاة البحرية الأمريكية مصرعه رمياً بالرصاص فى بيروت ؛ ووجه أحد الصحفيين سؤالاً لريجان عن السبب الذى يدعو وحدة مشاة البحرية التى تضم ١,٢٠٠ جندى للبقاء فى بيروت . ورد ريجان بصوت قوى : « لأننى أعتقد ان ذلك يتسم بأهمية حيوية لأمن الولايات المتحدة والعالم الغربى » .

وبعد ستة أيام ، وفى يوم الأحد ٢٣ أكتوبر ، وفى الساعة ٦,٢٢ صباحاً بتوقيت بيروت ، إندفعت شاحنة صفراء ضخمة من طراز مرسيدس إلى مقر مشاة البحرية فى لبنان ، وفجرت مايعادل ١٢,٠٠٠ رطل من مادة « تى. إن. تى » شديدة الانفجار مما أسفر عن مصرع ٢٤١ جندى إمريكى .

وقبل ذلك بأكثر من عام ، وفى ٢٣ يوليو ١٩٨٢ ، كانت التقديرات قد حذرت من أن قوات حفظ السلام فى لبنان قد تصادف مشكلات سياسية وعسكرية « يصعب معالجتها » . ووجد كيزى أن وكالات المخابرات قد قدمت نحو مائة تحذير من السيارات الملغومة خلال الشهور

الستة التى إنعدمت منذ نسف السفارة الأمريكية . والأسوأ من ذلك ، أن كيزى كان قد أوفد بعد نسف السفارة بعض ضباط وكالة المخابرات المركزية إلى بيروت لاجراء تحقيق ؛ وتتبع الضباط الخيوط إلى المخابرات السورية . وقام أحد هؤلاء الضباط باستخدام جهاز للصدمات الكهربائية على المشتبه فيهم للإسراع باعترافاتهم ، فمات أحد هؤلاء المشتبه فيهم . واضطرت وكالة المخابرات المركزية لفصل رجلها ، واعتبرت أن « التحقيق » بلافائدة .

وكان مصرع هذا العدد الكبير من الجنود الأمريكين بمثابة صدمة سياسية وعاطفية كبرى للادارة الأمريكية . وطلب كيزى من الموساد والمخابرات العسكرية الاسرائيلية إجراء تحقيق . وتولى « الفرع ٤٠ » السرى الاسرائيلى ، الذى يتولى تنسيق المخابرات الخاصة « بالارهاب » ، معالجة القضية .

وكانت المخابرات الاسرائيلية قد اهتمت بشدة ، وعلى مدى سنوات ، بتطوير مصادر بشرية للمعلومات السرية داخل سوريا . وكان بعض هذه العمليات من أدق وأخطر الأعمال ، التى تنطوى على التضليل والتلاعب والخداع باستخدام أعلام زائفة ـــ فعملاء الموساد كانوا يعملون كرجال أعمال من لبنان وغيره من البلدان العربية ، ومن أوروبا الشرقية والغربية على حد سواء . فباستخدام عدة عملاء ـــ أوروبى وعربى ، بل وسوفيتى مثلاً ـــ فيما يسمى « تداخل الأعلام الزائفة » ، كان يمكن خلق وهم بالكامل .... وسرعان ماأبلغت اسرائيل وكالة المخابرات المركزية بمعلومات سرية تربط منفذى عملية الموت فى بيروت بكل من إيران وسوريا . ومن بين هذه المعلومات :

ـــ دفع مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار إلى مبعوث مالى لبنانى غامض يدعى حسن حامد ؛ وقد تم الدفع من السفارة الإيرانية فى دمشق ، التى غالباً ماتسمى « العقل الخارجى لإيران » .

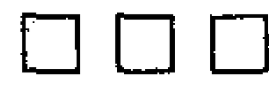
ـــ يعتقد أن عقيداً بالمخابرات السورية قد اشترك فى تخطيط الهجوم قبل عدة أيام من وقوعه ؛ كما أمكن تتبع شخص عجوز يرتدى عمامة سوداء وثوباً بنيا إلى مقر دار الصداقة السوفيتية ـــ الفلسطينية حيث نوقشت الهجمات قبل ثلاثة أيام من التفجير . وكان شخصية رئيسية فى الحركة الشيعية المقاتلة ، وكان يدعى الشيخ محمد حسين فضل الله .

وإجمالاً ، ربط الإسرائيليون ثلاثة عشر شخصاً بالهجوم على مشاة البحرية ، وبالهجوم الذى وقع فى نفس اليوم ضد مقر القوات الفرنسية فى بيروت . والذى أسفر عن مصرع ٥٨ جندياً .

وكان كيزى منبهراً بهذه الأدلة . ولكن الخبراء فى إدارة العمليات بالوكالة كانوا أقل انبهاراً ، بمافى ذلك تشارلز كوجان رئيس قسم الشرق الأدنى وديك هولم وهو ضابط كبير يتمتع بالاحترام فى إدارة العمليات . وقالوا :إن المصادر البشرية ربما تكون جيدة ، ولكن مامن سبيل لأن يتأكد المرء من ذلك . فعلى حين كانت الأوصاف العامة التى أوردها الإسرائيليون ـــ المخابرات السورية والإيرانيون فى دمشق والشيخ فضل الله ـــ تبدو حقيقية بعض الشيء ، فإن القضية عجزت عن بلوغ هدفها . وقال هولم : « إننا لانملك البندقية التى يتصاعد منها الدخان » . وأشار إلى أن

المسئولين السوريين والإيرانيين الرئيسيين الذين يزعم الإسرائيليون تورطهم كانوا يعملون تحت غطاء للعمليات ـــ فقد كانوا يستخدمون الوسطاء والحقائب الدبلوماسية التى تتمتع بالحماية لتبادل الاتصالات .

وفى البيت الأبيض ، وافق ريجان على توجيه قصف جوى انتقامى فى وادى البقاع فى لبنان ، وهو نقطة انطلاق الإرهابيين . ولكنه تراجع فى اللحظة الأخيرة ، وترك هذه المهمة للإسرائيليين والفرنسيين ، الذين حاولوا قصف العديد مما كانوا يشكون فى أنها منشآت لتدريب « الإرهابيين » بما فى ذلك ما يسمى بمستشفى الخمينى . وكان الإسرائيليون واثقين من أن أحد المساجد يستخدم فى تجميع السيارات الملغومة ؛ ولكن روِّى أن ذلك سيكون تجاوزاً للحدود ، فلم يتم قصف المسجد .



وفى شهر سبتمبر ١٩٨٤ ، كان كيزى يقضى كثيراً من وقته فى مقر المخابرات المركزية فى لانجلى فى إثارة اهتمام العاملين معه باحتمال حدوث هجوم إرهابى فى الأسابيع الأخيرة من حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية . فكان يستدعى ضباط العمليات والمحللين إلى مكتبه ، ويتجول فى أنحاء المبنى ، ويجوب الدهاليز ، ويتفقد المكاتب ومركز العمليات . وأوضح للجميع أن كل أجهزة المخابرات الأمريكية فى حالة طوارىء تأهباً لوقوع حادث إرهابى . وكان يخشى أن يقوم الإرهابيون بهجوم ناسف آخر يبين عجز الولايات المتحدة ؛ ستكون المضاعفات السياسية هائلة فى تلك الحالة . فرئاسة ريجان كانت ترمز إلى القوة ؛ ولم يكن هناك شىء فى السنوات الأخيرة يبين الضعف مثلما يبينه العجز عن وقف هذه الهجمات .

وعلى مدى سبعة عشر شهراً ، ظل كيزى يلقى بإمكانيات الوكالة لمعالجة المشكلة ـــ التدريب ، وتبادل المعلومات ، وتطوير شبكة تضم نحو مائة بلد . وتم تحسين قدرات وكالة المخابرات المركزية بدرجة كبيرة فى أربعين بلداً ، فيما يتعلق بالتدريب شبه العسكرى وإنقاذ الرهائن وحماية الشخصيات الهامة . وكانت وكالة المخابرات المركزية قد انتهت لتوها من تدريب ستين من اللبنانيين . وكان هنا نحو خمسين شخصاً فى مقر وكالة المخابرات المركزية يقتصر عملهم على الإرهاب ، فضلاً عن عشرات أخرين فى وكالة الأمن القومى وأجهزة المخابرات العسكرية الأخرى . وكان كيزى يطالب دائماً بتحقيق نتائج ، وكان هناك بعض النجاح . فقد ذكرت معلومات المخابرات أن هناك من يرصدون ويتعقبون السفير الأسبانى فى لبنان ؛ واقترحت عليه وكالة المخابرات المركزية أن يغادر لبنان . ولم يفعل ذلك ـــ وتم اختطافه بعد ذلك !

وأسفر تركيز الاهتمام على الإرهاب عن مزيد من التقارير ، ثم عن طوفان من المعلوماتَ فى نهاية الأمر ، كان معظمها مشكوكاً فى قيمته . وعلى مستوى العمليات ، كانت وكالة المخابرات المركزية لاتزال عاجزة بالكامل تقريباً عن اختراق الجماعات الإرهابية فى الشرق الأوسط . وكان السبب بسيطاً ، فى رأى كيزى . فالإرهابيون يعرفون أن عملاء وكالة المخابرات المركزية لا

يقدمون على القيام بأعمال القتل والاغتيال . لذلك ، كان كل من يطلب الانضمام لجماعة إرهابية يكلف بمهمة فورية — القيام بعملية اغتيال .

وكان جانب من أكثر المعلومات تحديداً يأتى من تقارير سرية تبين أن إيرانيين يعملون من سفارتهم فى دمشق هم الذين يقومون بنقل المفرقعات والقنابل الزمنية ، محتمين بحصانتهم الدبلوماسية . ففى شهر أغسطس ، أفادت التقارير أنه تم نقل متفجرات إلى لبنان ، حيث فقد عملاء المخابرات الأمريكية أثرهم . ومع رحيل مشاة البحرية الأمريكية ، أصبح مقر السفير الأمريكى ومبنى السفارة الأمريكية فى بيروت الشرقية المسيحية المأمونة نسبياً هما الهدفان الرئيسيان الباقيان . وراحت وكالة المخابرات المركزية وغيرها من وكالات المخابرات الأخرى تنتج التقارير المتتالية . وسادت روح من الإقدام على العمل مرة أخرى ؛ ولكن لم يكن هناك كثير من التأكد من التحذيرات .

وفى الساعة ١١,٤٠ من صباح الخميس ٢٠ سبتمبر ، اندفعت عربة نقل تحمل لوحة أرقام دبلوماسية إلى مبنى ملحق السفارة الأمريكية فى بيروت الشرقية ، وراحت تتلوى وهى تشق طريقها بين الكتل الخرسانية المقامة بهدف إبطاء سرعة كل العربات الداخلة إلى المبنى . وتعطلت بندقية هجوم من طراز « م — ١٦ » كانت بأيدى أحد الحراس . إلا أن حارس السفير البريطانى ، الذى كان فى زيارة للسفارة ، فتح نيرانه ، وأطلق خمس طلقات على العربة التى كانت تندفع نحو عربة أخرى كانت تقف على مسافة نحو ثلاثين قدماً من الممر المؤدى إلى الجراج الواقع تحت مبنى السفارة . وانفجرت العربة لتحدث حفرة قطرها ستة وعشرين قدماً . ولقى مالايقل عن أربعة وعشرون شخصاً مصرعهم ، من بينهم جنديان أمريكيان . وأصيب تسعون آخرون ، من بينهم السفير الأمريكى ريجينالد بارثولوميو الذى دفن تحت الأنقاض ، ولكنه لم يصب إلا بإصابات طفيفة .

وارتاع كيزى . وبعد ذلك أظهرت صور فوتوغرافية سرية للغاية أن تلك العربة ، أو عربة أخرى تشبهها تماماً ، كانت تتدرب خارج نموذج لمبنى السفارة فى سهل البقاع . وانتهت المخابرات الأمريكية إلى أن جماعة « حزب الله » ، ورئيسها الشيخ محمد حسين فضل الله . هما اللذان وراء هذا الهجوم ؛ بالضبط مثلما كانا وراء نسف السفارة وثكنات مشاة البحرية عام ١٩٨٣ . وفى تلك الفترة السابقة على الانتخابات الرئاسية ، أدرك كيزى بسرعة أنه مامن أحد فى البيت الأبيض فى حالة مزاجية تسمح بتوجيه رد انتقامى ، خاصة بعد الامتناع عن الرد لأشهر عديدة على هجمات أخطر . وفى النهاية ، فقد كان يمكن هذا الهجوم أن يكون أسوأ من ذلك بكثير .

وورد واحد من أكثر التقارير إثارة من ضابط برتبة المقدم فى المخابرات اللبنانية . وكشف التقرير عن مدى إحكام تخطيط العملية . فالعربة قد غادرت بيروت الغربية المسلمة صباح يوم العملية . وكان اثنان من الشركاء يرتديان زى الشرطة اللبنانية يتبعانها فى سيارة صفراء من طراز « بى. ام. دبليو » . وفى الطريق إلى السفارة ، اصطدمت العربة عن طريق الخطأ بسيارة صغيرة

من طراز « أوبل » . وخرج سائق الأوبل وحاول التحدث مع سائق عربة النقل ، الذى كان فى حالة أشبه بحالات « الإغماء التخشبى » ؛ فلم يكن ينظر يمنة أو يسرة ، وعبثا حاول سائق الأوبل ، أن يتحدث معه . وفى تلك اللحظة ، تدخل الشريكان ، وعرضا عليه مبلغ ٢,٠٠٠ ليرة لبنانية (حوالى ٣٠٠٠ دولار فى ذلك الوقت) ، وهو مايزيد بكثير جداً عن تكاليف إصلاح سيارته الأوبل ، فأخذ الرجل النقود وإنصرف . وسمع الشخص اللبنانى الذى شاهد هذه الواقعة صوت الانفجار فى السفارة الأمريكية بعد عشر دقائق تقريباً ، فذهب وأبلغ المخابرات اللبنانية ، التى حاولت عبثاً العثور على السيارة الأوبل ، ولكن دون جدوى — وعموماً ، فقد صدقوا رواية الشاهد . أما وكالة المخابرات المركزية ، فلم تكن متأكدة ، وبوجه عام ، كانت الرواية تشير إلى أنه تم تحذير سائق عربة النقل قبل أن يمضى فى مهمته الانتحارية .

وكان جهاز المخابرات اللبنانية يحتاج أكثر من المليونى دولار اللذين كان يحصل عليهما كل عام لكى يدفع للعملاء ؛ ووعد كيزى بأن يبحث ماإذا كان يستطيع ذلك ؛ فاللبنانيون كانوا يبذلون مافى وسعهم لتقديم المعلومات السرية عن الهجمات الإرهابية ؛ وكانت العلاقة تزداد قوة واقتراباً بين وكالة المخابرات المركزية وجهاز المخابرات اللبنانية .

ولم يكن كيزى واثقاً بنفس الدرجة من الاسرائيليين . كان يعرف أنهم قد نجحوا فى اختراق لبنان وسوريا بعملاء من الدرجة الأولى ؛ ولكن كان هناك إحساس قوى بأن الإسرائيليين يخفون المعلومات التى يحصلون عليها ، وأن ذلك قد يعرض حياة أمريكيين للخطر . وكانت العلاقات بين وكالة المخابرات المركزية وجهاز الموساد الإسرائيلى قد تدهورت بعد الغزو الاسرائيلى للبنان وسحب مشاة البحرية الأمريكية . فقد كانت لبنان كارثة للبلدين على حد سواء ؛ ومامن شىء يمكن أن يفسد العلاقات مثل الاشتراك فى الفشل . وكان الجهازان الأمريكى والإسرائيلى يعملان معاً دون أن يحب أحدهما الآخر . وكان مسئولو الموساد يحطون من قدر وكالة المخابرات المركزية ؛ وكان أحدهم مثلاً يصف عملاء الوكالة بأنهم « لاعبون لايستطيعون اللعب » . وكان بيتر ماندى ، الرجل الثانى فى الموساد ، يسيطر على كل الاتصالات مع وكالة المخابرات المركزية . وفى لبنان لم يكن مسموحاً لعملاء المخابرات المركزية والموساد بالاتصال ببعضهم البعض بصورة مباشرة وكان هناك إحساس فى المخابرات المركزية بأن ماندى شحيح فى كشف المعلومات ، إذ لم يكن يكشف سوى شذرات من التقارير الثمينة التى جمعتها المصادر البشرية للموساد ، وفقط عندما يخدم ذلك مصالح إسرائيل .

وكانت التقديرات فى لانجلى أن اقتسام معلومات المخابرات بين أمريكا وإسرائيل هو طريق تسير فيه الحركة فى اتجاه واحد فحسب . وكان يتعين على كيزى أن يضغط على الإسرائيليين ، أن يجعلهم يعرفون أن هناك متاعب . وكان يمكن أن يفعل ذلك بنفسه ، ولكن ذلك قد يكون ضغطاً بأكثر من اللازم !

وقرر فى النهاية أن يرسل ماكماهون إلى إسرائيل . وكان ماكماهون يمثل ثقلاً كافياً لأن يوبخ

الموساد : فقال لهم إنه من الآن فصاعداً ، ستتوقع وكالة المخابرات المركزية كل المعلومات التى قد تتصل بأى هجوم إرهابى ضد المنشآت الأمريكية . وبعد المجادلات ، كان ماكاهون يشعر أنه لم يحقق سوى تقدم سطحى فقط ؛ فالموساد كان فى نهاية الأمر مثل وكالة المخابرات المركزية : لايثق بأحد على الاطلاق .

وكان انفجار ٢٠ سبتمبر يبرز بصورة حادة مشكلات معلومات المخابرات ، إن لم يكن فشلها ؛ وكان يتعين على كيزى أن يقدم تفسيراً ما للبيت الأبيض . وكان رده بسيطاً ؛ فقد رجع إلى تحقيقات لجنة السناتور تشيرش وإلى إدارة كارتر — وقال : إن كلتيهما قد سحقت روح وكالة المخابرات المركزية . وقال إنهم كانوا يخافون القيام بعملية اختراق للمخابرات أو بتربية مصدر نظراً للمشاكل التى قد يسببها ذلك ، أكثر مما كانوا يفكرون فى الفائدة التى يمكن أن تتحقق من وراء ذلك . وقال إنه لم يكن يستطيع أن يعيد بناء شبكة من المصادر البشرية خلال أربع سنوات فحسب .

فعلى سبيل المثال ، أوقف الرئيس كارتر المدفوعات السرية التى كان يحصل عليها الملك حسين عاهل الأردن ١٩٧٧ ، عندما اكتشفت الصحافة أمرها . وكان كارتر يشعر بشكل ما أنه أمر مكروه من الناحية الأخلاقية . وكانت وكالة المخابرات المركزية قد بدأت ، فى عهد كيزى ، عملية سرية جديدة مع الأردن لجمع واقتسام معلومات المخابرات حول « الإرهابيين » ومنظمة التحرير الفلسطينية . ولكن لما كان كارتر قد « حرق » الملك حسين علناً ، فإن الملك كان حذراً ومتشككاً . وقال كيزى إن الذكريات تبقى لوقت طويل فى الشرق الأوسط .

وكان هناك شخص واحد اقتنع بحجج كيزى — الرئيس ريجان . فبعد ستة أيام من هذا الانفجار الأخير فى بيروت ، كان يقوم بجولة انتخابية فى ولاية أوهايو . وسأله طالب عن مدى أمن السفارات الأمريكية ؛ فقال : « إننا نحس اليوم بآثار التدمير شبه الكامل لقدرات مخابراتنا فى السنوات الأخيرة قبل أن نتولى الحكم » . وأضاف : إن الموقف فيما مضى كان يتمثل فى القول بأن « التجسس عمل غير شريف بصورة ما ، ولذلك ينبغى أن نتخلص من عملاء مخابراتنا .... وكان ذلك مافعلناه بدرجة كبيرة » .

وإذا ماكان هناك أى شك فى هدف هذه التصريحات الحادة،فقد شرح أحد معاونى ريجان فيما بعد للصحفيين بأن المقصود بها كان كارتر ومدير مخابراته المركزية ستانسفيلد تيرنر . وفى اليوم التالى ، رد كارتر بعنف قائلاً : إن اتهامات ريجان « مهينة على المستوى الشخصى ، وفاضحة إلى الدرجة التى لايمكن معها تجاهل ماتنطوى عليه » . وبعد أن وصف كارتر الاتهامات بأنها « زائفة تماماً » . استطرد قائلاً : إن الكوارث التى حدثت فى الشرق الأوسط كانت نتيجة « لسياسة الرئيس (ريجان) التى تعانى من عيوب خطيرة ، ونتيجة لعدم كفاية الاحتياطات الأمنية فى مواجهة خطر محقق » .

ورد تيرنر بدوره علناً ، وصوته يكاد يرتعش وهو يقول : « إن تصريحات السيد ريجان

لاتليق برئيس . إن ريجان هو الذى أضر بوكالة المخابرات المركزية عندما وضع فيها أناساً مشكوكا فى شخصيتهم .... لقد أضفى طابعاً سياسياً على الوكالة بتعيين كيزى » . وراح يتساءل : « ماذا تقرأون اليوم عن وكالة المخابرات المركزية ؟ إنكم تقرأون عن مدير (كيزى) له تعاملات مالية تحيط بها الشبهات ، ومتورط فى أمور قانونية تبعث على التساؤل فى هذه الحرب السرية فى نيكاراجوا .... لاعجب عندئذ أنهم ماكانوا يجمعون المعلومات فى بيروت ، لأنهم مشغولون فى محاولة إسقاط حكومة نيكاراجوا !! »

... وبعد فوز ريجان الساحق فى انتخابات نوفمبر ١٩٨٤ ، استقبل كيزى فى المكتب البيضاوى . وكان كيزى يشعر أن الوقت قد حان الآن ، فى بداية فترة الرئاسة الثانية ، لأن يصدر ريجان أمراً تنفيذياً يكلف فيه وكالة المخابرات المركزية بتدريب ومعاونة وحدات صغيرة من **الرعايا الأجانب فى الشرق الأوسط ، للقيام بتنفيذ ضربات وقائية ضد « الإرهابيين » فعندما تبين** معلومات المخابرات أن شخصاً ما ، على وشك مهاجمة منشأة أمريكية ، كسفارة أو قاعدة عسكرية ، يكون من الممكن تحريك هذه الوحدات لشل أو قتل هؤلاء الإرهابيين.وكان الرئيس ريجان يدرك أن المتعصبين ومنفذى الهجمات الانتحارية هم دليل واضح على عجز حكومته ؛ ولذلك وافق على القيام بشىء ما .

وكان واينبرجر قد رفض إشراك العسكريين فى ذلك ؛ فاستخدام نيران البارجة « **نيوجيرسى** » لم يكن ناجحاً — فقد كان اكثر من اللازم بكثير ، وكان عشوائياً للغاية ، ولم تكن هناك دقة محكمة . كما أن الضربات الجوية كانت تقتل الأبرياء إلى جانب الإرهابيين . كانت الرسالة الواردة من البنتاجون — « لا ، شكراً ، لن نقوم بذلك » .

وكان لابد أن تدخل مخابرات كيزى المركزية إلى دائرة التضارب والصراخ ؛ وقال ماكماهون (نائب كيزى) : إنه يرفض ذلك هو الآخر ؛ فوكالة المخابرات المركزية تقوم بأعمال جمع المعلومات السرية ، وليس القتل . إلا أن كيزى كان عنيداً : وكان شولتز يسانده .

وراح كيزى يشرح لريجان أن الأمر الرئاسى سيقتصر ببساطة على تدريب هذه الوحدات ووضعها فى مكانها ؛ أما القيام بعملية ما ، فإنه سيتطلب أمراً آخر . وقال إن الإسرائيليين لديهم خبرة فى هذا النوع من الأعمال الوقائية السرية ؛ ولكن من الضرورى ألا تشترك معهم الادارة الأمريكية فى هذا الشأن . وقال : إن أى عمل تقوم به الولايات المتحدة يجب أن يبدو مضادا للإرهاب ، وليس مضاداً للعرب .

وقال : إنه إذا ماحالفهم الحظ ، فإن من الممكن ألا يعرف أحد حتى بوجود هذه الوحدات الجديدة . وفى البداية ، سيتم تدريب ثلاث وحدات قوام الواحدة منها خمسة أفراد ، ونشرها فى لبنان . وسيتم تنفيذ أية عملية وقائية سراً ؛ ولن يكون من الممكن تتبع آثار أية عملية إلى وكالة المخابرات المركزية أو الولايات المتحدة ؛ إذ ستتوافر للجميع القدرة على نفى أية مسئولية عن أى شىء !

وطلب الرئيس من كيزى إبلاغ لجنتى المخابرات بالكونجرس ، ولكن مع الاستناد إلى نص فى القانون يجيز له ألا يبلغ سوى ثمانية أشخاص فحسب — رئيس ونائب رئيس لجنتى المخابرات فى مجلس النواب والشيوخ وزعيمى الأغلبيتين الجمهورية والديمقراطية فى المجلسين .

وقال كيزى : إنه سيتولى الأمر بنفسه شخصياً ، لتأكيد مدى حساسية الموضوع . فلن يعرف به أحد من الموظفين والمعاونين « طويلى اللسان » . ورأى فى ذلك فرصة لأن يبين أن وكالة المخابرات المركزية تستطيع القيام بعمليات سرية حقاً !!

ووقع ريجان الأمر التنفيذى الرئاسى ، مع قرار بتوجيه للأمن القومى . وكانت التكلفة المباشرة للوحدات اللبنانية تبلغ نحو مليون دولار . أما عندما سيتم توسيع البرنامج ليشمل بلداناً أخرى . فستبلغ التكلفة ٥,٣ مليون دولار .

وفيما بعد ، وصف الأدميرال بويندكستر ، الذى حضر هذا اللقاء ، الاجتماع بقوله : « كان كيزى يغمغم ، ورونالد ريجان يهز رأسه موافقاً !! »

وكان كيزى مصمماً على المضى فى هذا المشروع . وكان ماكماهون يحاربه فى كل خطوة ، مثيراً الشكوك فى كل الموقف من الناحية البيروقراطية ؟ هل يمكنكم الثقة فى الرعايا الأجانب ، ولاسيما اللبنانيين ؟ هل يمكن لوكالة المخابرات المركزية أن تسيطر عليهم ؟ وبالنسبة لماكماهون ، كانت أى من الاجابتين على السؤال الثانى تثير المتاعب . فلو كانت الوكالة تسيطر عليهم ، أفلا يورطها ذلك فى القيام بأعمال اغتيالات ؟ أليس الاشتراك فى ضربات وقائية من هذا النوع يعد من قبيل التخطيط للاغتيالات الذى تحظره الأوامر الرئاسية ، بغض النظر عن الطريقة التى سيتم بها تغطية الموضوع ؟ وإذا لم تكن الوكالة تسيطر عليهم ، ألا يصبحون فى هذه الحالة أشبه بالصواريخ غير الموجهة ؟ ومضى ماكماهون يتساءل : هل يمكن على الإطلاق الحصول على معلومات سرية تتسم بالنوعية والثقة وملائمة الوقت بالشكل الذى يبرر القيام بمثل هذه الهجمات الوقائية ؟ إن وكالة المخابرات المركزية لم تحصل مطلقاً على معلومات من هذا النوع من قبل .

وراح سبوركين المستشار القانونى للوكالة يساعد فى تطوير منطق كيزى . فكتب رأياً قانونياً مفاده أن مثل هذا العمل الوقائى لن يكون اغتيالاً ، بنفس القدر الذى لايمكن أن ننظر به إلى رجل شرطة يطلق الطلقة الأولى على رجل يرفع مسدسه عليه كما لو كان قد أغتاله . وكان يسمى ذلك « الدفاع الوقائى عن النفس » .

وكان كيزى يركز جهوده على بيروت . فالشهور الثمانية الماضية كانت تشكل أزمة انفعالية للوكالة . إذ أن وليم باكلى ، الذى إختطف فى بيروت يوم ١٦ مارس ، وكان يوصف علناً بأنه مسئول سياسى فى السفارة الأمريكية ، كان فى الحقيقة رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية فى بيروت . وكان كيزى واثقاً من أن المتطرفين المسلمين الذين اختطفوه كانوا يعرفون حقيقته . وكان يلح على إدارة العمليات بالوكالة كل يوم تقريباً أن تفعل شيئاً لتحديد مكان باكلى وإنقاذه . وأصدر تعليمات بالموافقة على إجراءات غير عادية : صرف أموال للدفع للمرشدين ؛

تكثيف التجسس على الاتصالات ، تكثيف التقاط الصور الفوتوغرافية بالأقمار الصناعية ، فربما تكشف خيطاً ما ؛ تشكيل مجموعة عمل خاصة متخصصة فى إنقاذ الرهائن . وكان يدرك أنه لاهو ولاالوكالة ، يستطيعان المساومة على إطلاق سراح باكلى دون خرق سياسة الحكومة الأمريكية ، التى تقضى بحظر التفاوض بشأن دفع فدية للرهائن . وكانت محنة تبعث فى النفس الإحساس بالإذلال . واستوجب الأمر خفض محطة المخابرات المركزية فى بيروت إلى مجرد رئيس جديد وطاقم للأمن ؛ بينما تم تحويل كثير من مهامها الخاصة بأعمال المخابرات إلى جهاز المخابرات اللبنانية ، وهو جهاز يتصف بالقسوة والاستعداد للقتل . وكان فى واقع الأمر آخر مظاهر السلطة الحكومية فى العاصمة اللبنانية . وكانت وكالة المخابرات المركزية تزودهم بالأموال والمعدات والمعاونة الفنية .

وكانت جماعة تطلق على نفسها اسم « **منظمة الجهاد الإسلامى** » قد أعلنت مسئوليتها عن اختطاف باكلى . وكان كيزى واثقاً من أن الاسم هو مجرد شعار للمتطرفين ، الذين كانوا متورطين أيضاً فى حوادث نسف المنشآت الأمريكية فى بيروت .

وبالنسبة لنائب مدير المخابرات المركزية لشئون العمليات كلير جورج الذى كان رئيساً لمحطة بيروت عامى ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، فان اختطاف باكلى بعث فى ذهنه أحلاما سيئة.، فخلال الوقت الذى قضاه فى بيروت ، اختطف موظفان رسميان أمريكيان واحتجزا كرهينتين لمدة أربعة أشهر قبل أن يتم الإفراج عنهما . وكانت محنة عاشها بنفسه . وقلب جورج إدارة العمليات رأساً على عقب فى محاولة إنقاذ باكلى . ولم يكن الأمر يقتصر على أنه يريد عودة باكلى سالماً فحسب ؛ بل إنه كان يريد من هذه الجهود أن تكون إشارة لآلاف من ضباط العمليات فى الخارج بأن وكالة المخابرات المركزية ستفعل أى شىء لإنقاذ أحد رجالها . وتم إرسال فريق من خبراء مكتب التحقيقات الفيدرالى ، المتخصصين فى تحديد أماكن ضحايا عمليات الاختطاف إلى بيروت ، ولكن الفريق عاد بعد شهر خاوى الوفاض .

وحان الوقت للرد بقوة ؛ إلا أن تدريب اللبنانيين كان يثير المتاعب . فما كان من الممكن السيطرة عليهم ؛ وكانوا ميالين لارتكاب فظائع ، ميالين جداً لذلك . وبدأ رجال وكالة المخابرات المركزية أنفسهم يتراجعون . فما من أحد داخل الوكالة كان يريد التصدى لهذه المهمة . ورأى كيزى الوجوه الشاحبة المذعورة من المواجهة الحقيقية مع الخطر ... وكان كل هذا التخطيط الجرىء بسبيله إلى الضياع . وقرر كيزى أن يتحول إلى جهاز المخابرات السعودي والملك فهد . ووعد السعوديين بتقديم مساعدة على شكل ثلاثة ملايين دولار .

... وفشلت العملية التى أشرف عليها السعوديون لاغتيال الشيخ محمد حسين فضل الله ؛ ولكن بعد مصرع ٨٠ شخصاً واصابة ٢٠٠ أخرين فى انفجار سيارة ملغومة . إلا أن **السعوديين نجحوا بعد ذلك فى « شراء » الشيخ فضل الله بمبلغ مليونى دولار مقابل أن يحذرهم**

من الأعمال الإرهابية التى ستتم ضد أهداف سعودية أو أمريكية * .

وحتى رغم فشل محاولة اغتيال فضل الله ، فإن المخابرات اللبنانية راحت سراً تزعم لنفسها الفضل في العملية رغم صغر دورها نسبياً . فراحت تتفاخر بقوتها وتقول إن الإرهاب سيرد عليه بالإرهاب . وجزع كيزى ، فعلاقة وكالة المخابرات المركزية بالمخابرات اللبنانية ، وتدريب الوحدات للقيام بعمليات وقائية ، كان يعرض الوكالة للخطر . كان يقربها للغاية من الاشتراك فى مؤامرة اغتيال . وكان ماكماهون ، الذى لم يكن يعلم بالدور السعودى ، يريد قطع هذه الصلة باللبنانيين ؛ وقال بشكل ملح إن الوكالة يجب أن ترفع يدها عن أعمال تدريب فرق مكافحة الإرهاب . ولم يكن أمام كيزى أى خيار ؛ وتم إلغاء الأمر الرئاسى الخاص بالضربات الوقائية .

إلا أنه كان لابد من الاستمرار فى العلاقات مع المخابرات اللبنانية ، حيث كانت وكالة المخابرات المركزية تعتمد عليها فى الحصول على المعلومات السرية ، وفى أعمال التصنت ؛ وفى المهام الأمنية . وفى وقت لاحق من شهر مارس ، تم إحضار ضابطين برتبة العقيد وثلاثة برتبة الرائد من المخابرات اللبنانية إلى واشنطن ، لحضور برنامج عال المستوى لمدة ثلاثة أسابيع تشرف عليه وكالة المخابرات المركزية حول شئون إدارة التدريب . ونزل الضباط اللبنانيون فى فندق « الفصول الأربعة » فى جورجتاون ، وكان يتم نقلهم يومياً إلى بيت سرى فى ضاحية ماكلين ، حيث كانوا يتلقون المحاضرات ، ويتناقشون مع كبار مسئولى وكالة المخابرات المركزية ...

وكنت أعرف منذ أكثر من شهر أن الرئيس ريجان قد وقع أمراً رئاسياً تنفيذياً بتشكيل ثلاث وحدات لبنانية سرية للقيام بهجمات وقائية ضد الإرهابيين . وكان جورج لاودر ، المتحدث الصحفى باسم وكالة المخابرات المركزية قد حاول إقناع **الواشنطن بوست** بعدم نشر الموضوع . وكنت فى الصحيفة قد اكتشفت أنه تم إلغاء الأمر الرئاسى بعد انفجار السيارة الملغومة الذى أسفر عن مصرع ثمانين شخصاً فى بيروت . ولم نكن نعرف إلا عن دور جهاز المخابرات اللبنانية فى ذلك الوقت ؛ فلم يكن لدينا علم بالدور السرى الذى لعبه السعوديون ولامساهمتهم فى العملية بثلاثة ملايين دولار . ولذلك لم نر سبباً يدعو للامتناع عن النشر : فالعملية فشلت ، والأمر الرئاسى أصبح فى ذمة التاريخ .

وقال لاودر يائساً : « إن ذلك أشبه بضرب جرح قديم بمطرقة ! » . ونشر الموضوع يوم ١٢ مايو ، تحت عنوان يقول ، « إلغاء خطة لمكافحة الإرهاب ، بعد تنفيذ عملية تفجير دون صدور أمر بذلك » .

وبعد ثلاثة أيام ، كتب جورج لاودر إلى كيزى يقول : « كان يبدو واضحاً أن بوب وودوارد يعتزم المضى قدماً فى نشر الموضوع بصرف النظر عما قلته له . وكنت قد أبلغته بشدة أن نشر ذلك سيكون أمراً يتسم بعدم الإحساس بالمسئولية تماماً ، وأنه سيكون بمثابة « دعوة

* للاطلاع على تفصيلات العملية — انظر الفصل الرابع الخاص بالسعودية .

للقتل» . وقلت إنه لو كان مكان فضل الله ورأى عدداً كبيراً من أنصاره ، بينهم نساء وأطفال ، والانفجار قد مزقهم ، ثم قرأ **الواشنطن بوست** ، فلن يملك إلا أن ينتقم من الأمريكيين فى لبنان سواء كانوا رسميين أم لا ... وأبلغت وودوارد أن ماكاهون قد كلفني بأن أنقل إليه أنه إذا نشر هذا الموضوع **فإنه لن يستقبل مطلقاً** فى مقر المخابرات المركزية . »

ومضى لاودر يقول . «وأضفت ان هذا النوع فى الموضوعات الصحفية غير المسئولة يبين لنا أن **الواشنطن بوست** لاتكتفى بعدم احترام حياة الأمريكيين فى بيروت ، لأنها مستمرة فى حملتها التقليدية ضد المؤسسة الحاكمة فى الولايات المتحدة ... بما يخلق المشكلات لأجهزة المخابرات الأمريكية .. »

واستطرد يقول :« ... وأضفت أنني أعتبر ما يفعله هو **والواشنطن بوست** أمراً خسيساً . وفي المستقبل سنتعامل مع اتصالاته بالوكالة بنفس الطريقة التي نتعامل بهامعجاك أندرسون ووكالة تاس السوفيتية والصحفيين الآخرين من هذا النوع .. »

ولا أذكر أن لاودر قال لي شيئاً من هذا القبيل ؛ كما أنني كنت أدون ملاحظات تفصيلية لمحادثاتي معه ، ولا أجد بها شيئاً يشير إلى ذلك !!

وإتصل بي كيزي في الصحيفة . وقال : إن « حياة أناس في خطر . لسب واثقاً من أن هذا موضوع يمكن نشره ، ولكنني لا أملك السيطرة على ذلك . ربما كان يتعين عليّ ذلك . إنها الطريقة التي يتم بها تصوير الأمر : كما لو كان لدينا فرق اغتيالات هناك ».وقال : إن نشر **الموضوع سيجعل الأمور أصعب بالنسبة له ولوكالته.**، وقال : « **إن عواقب الموضوع ستكون** قاتلة ؛ وأنه لابد من توخي الحرص ، ليس في الوقائع فحسب ، وإنما ايضا في الانطباعات التي سيتركها نشر الموضوع . وتحول صوته من الجمود إلى البرود وهو يقول : « ربما ستتحمل مسئولية إراقة دماء قبل أن ينتهي الموضوع » .

واستمر اختطاف الأمريكيين في بيروت . ففي ٢٨ مايو ، اختطف دافيد جاكوبسون مدير مستشفى الجامعة الأمريكية في بيروت . وكان قد مضى أكثر من عام على اختطاف باكلي رئيس محطة المخابرات المركزية في بيروت . وكان لابد من عمل شيء ما — حتى ما هو غير تقليدي ! .

وفى البيت الأبيض ، راح الكولونيل نورث يطور خطة . فقد قام اثنان من عملاء إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية بالاتصال بمرشد كانا يستخدمانه فى تتبع عمليات تهريب الهيروين فى الشرق الأوسط . وقال المرشد إن مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار يمكن أن يضمن الإفراج عن رهينتين أمريكيتين ، يكون باكلي أحدهما . وأثار العاملون بوكالة المخابرات المركزية كل أنواع الشكوك ؛ إن السياسة الأمريكية تقضي بعدم دفع فدية للإفراج عن الرهائن . كيف يمكن التأكد من صدق المرشد ؟ واستطاع ماكفرلين أن يحصل على موافقة الرئيس ريجان على جمع المبلغ بصورة خاصة غير رسمية . ووقعت هذه المهمة على نورث ، الذى اتصل بالمليارديير روس بيروت ، وهو أحد رجال المال والبترول فى تكساس ؛ وكان قد قام فى عام ١٩٧٩ باستئجار فريق كوماندوز لحسابه

الخاص يضم سبعة أفراد لإنقاذ اثنين من موظفيه كانا محتجزين فى إيران ... وكان بيروت ، الذى كان عضواً فى المجلس الاستشارى لشئون المخابرات الخارجية التابع للرئيس الأمريكى منذ عام ١٩٨٤ ، كان مستعداً على الدوام لمساعدة البيت الأبيض ــ فأرسل المبلغ المطلوب .

وفى ٧ يونيو ١٩٨٥ ، وصلت إلى ماكفرلين مذكرة من اربع صفحات سرية للغاية ، يقول فيها نورث إن هذا المبلغ (٢٠٠,٠٠٠ دولار) سيكون فقط دفعة أولى تحت الحساب . فقد إلتقى فى واشنطن مع « مرشد » أو « وسيط » إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية . وقال نورث فى مذكرته : «يمكن إطلاق سراح الرهائن برشوة قدرها مليون دولار . ويفترض أنه لن يمكن تخفيض السعر ، نظراً لعدد الأشخاص الذين يطلبون الرشوة». ووقع ماكفرلين بالأحرف الأولى من اسمه فى خانة « موافق » . وتم إرسال مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دولار إلى المرشد . ولم يحدث شىء !

وفى ١٤ يونيو ١٩٨٥ ، اختطف لبنانيان طائرة ركاب تابعة لشركة « تى. دبليو. ايه » الأمريكية بينما كانت فى طريقها من أثينا إلى روما ، وأجبروها أولاً على الهبوط فى بيروت ، ثم طاروا بها بعد ذلك إلى الجزائر . وهناك بدأت « دراما رهائن » استمرت سبعة عشر يوماً تحت سمع وبصر كاميرات التليفزيون . وكانت غرفة العمليات فى البيت الأبيض ، ومركز عمليات وكالة المخابرات المركزية ــ والعالم بأسره فى الحقيقة ! ــ يحصلون على أفضل المعلومات ، حيث كان مراسلو محطات التليفزيون يجرون الأحاديث مع الطيار ويصورون مسرح الأحداث بشكل متصل . وقتل بحار أمريكى يدعى روبرت دين ستيتم ؛ ولكن تم فى النهاية إطلاق سراح كل الركاب الإخرين دون أن يمسهم أذى ، ومن بينهم ٣٩ راكباً أمريكياً .

وأدرك ماكفرلين وكيزى وغيرهما من كبار المسئولين عن الأمن القومى أن إدارة ريجان كانت محظوظة فى هذا الحادث ، إذا ماقورن بأزمة الرهائن التى امتدت ــ ٤٤٤ يوماً أثناء إدارة كارتر. إلا أنهم أدركوا أيضاً أن اختطاف طائرة شركة « تى. دبليو. ايه » قد كشف بدرجة أكبر مدى ضعف قدرة الإدارة على مكافحة الإرهاب ، ومدى افتقارها إلى سياسة فعالة ....

وفى هذه الأثناء ، كان كيزى يقرأ بانبهار تقريراً عن إطلاق سراح ثلاثة دبلوماسيين سوفييت بعد شهر من اختطافهم فى بيروت . وكان قد تم قتل دبلوماسى رابع عقب عملية الخطف مباشرة . وسرعان ماوصلته من الإسرائيليين معلومات سرية موثوق بها تفيد أن الإفراج عن الثلاثة لم يتم إلا بعد أن تدخلت المخابرات السوفيتية (جهاز « كى. جى. بى ») فى لبنان ، واختطفت أحد أقارب زعيم من زعماء حزب الله المتطرف ، وقامت بإخصائه ووضعت خصيتيه فى فمه ، ثم أطلقت الرصاص على رأسه ، وأرسلت جثته إلى حزب الله مع رسالة تقول : إن هذا سيكون مصير أعضاء الحزب الآخرين ، مالم يتم اطلاق سراح الدبلوماسيين الثلاثة . وبعد وقت قصير من ذلك ، تم إطلاق سراح الثلاثة ــ وهم ملحق ومندوب تجارى وطبيب بالسفارة ــ على مسافة بضعة بيوت من سفارتهم . وقال بيان تم إبلاغه تليفونياً لوكالات الأنباء إن الإفراج

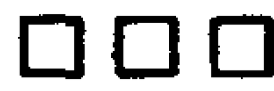
عنهم قد جاء كلفتة على « حسن النوايا » !

واقتنع كيزى بأن السوفييت يعرفون لغة حزب الله !

الفصل الرابع

عن السعودية ...

كانت العلاقات وثيقة بين وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجهاز المخابرات السعودية ... وعندما غادر كيزى واشنطن للقيام بجولة يزور خلالها محطات وكالة المخابرات المركزية فى الشرق الأوسط ، طلب من رئيس محطة المخابرات المركزية فى السعودية أن يرتب له حضور قداس كاثوليكى هناك يوم عيد الفصح ، وأن تتولى المخابرات السعودية توفير الحراسة . وكان يعتبر المخابرات السعودية جهازاً مستعداً لأن يفعل أى شيء تقريباً ، وأن ينفق مبالغ طائلة من الأموال من أجل المعلومات والعمليات السرية .



وكان أحد أوجه التعاون يتمثل فى القيام بعمليات سرية تهدف أساساً إلى تعزيز العلاقات مع البلدان الصديقة ، ولاسيما البريطانيين والسعوديين . وكان مفترضاً من هذه العمليات المشتركة أن تبين التشدد الجديد من جانب كارتر فى أواخر فترة رئاسته . وكانت العملية الرئيسية تتمثل فى برنامج محدود للمعاونة شبه العسكرية لتقويض دولة اليمن الجنوبى الماركسية التى يدعمها السوفييت . وكانت العملية قيد التنفيذ ؛ وكان يجرى تدريب عدة فرق صغيرة من اليمنيين على نسف الجسور وماإلى ذلك . وكان تيرنر قد أعلن أنها عملية « رعناء » وترك لنائبه فرانك كارلوتشى مهمة الإشراف على الخطة السرية .

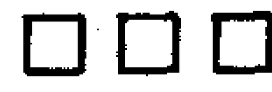
وتساءل كيزى : لماذا ؟

كان تيرنر يشعر بأن البيت الأبيض كان دائماً متلهفاً بأكثر من اللازم على إرضاء البريطانيين ، الذين كانوا يقفون وراء عملية اليمن الجنوبى ؛ كما كان قلقاً من إفراط وكالة المخابرات المركزية فى اقتسام معلوماتها الحساسة مع جهاز المخابرات الخارجية البريطانية « مى — ٦ » المعروف بعدم كتمانه للأسرار ...

وفى أواخر مارس ١٩٨٢ ، أدرك كيزى بوضوح أن سلاح العمليات قد أصابه الصدأ حقاً ، فقد ألقى القبض على فريق يضم ١٣ يمنياً ترعاهم وكالة المخابرات المركزية ، التى أرسلتهم إلى دولة اليمن الجنوبى التى يهيمن عليها السوفييت فى شبه الجزيرة العربية للقيام بأعمال تخريب ، وكانت العملية التى تتم بالاشتراك مع المخابرات السعودية ، واحدة من بضع عمليات للمساعدة شبه العسكرية أقرتها إدارة كارتر ، وكانت فى طور الإعداد منذ ذلك الحين. وتعرض اليمنيون

للتعذيب ، واعترفوا بأن وكالة المخابرات المركزية هى التى تولت تدريبهم. وراح كيزى يتساءل متعجباً : أين القدرة على النفى ؟ أين أمن العمليات ؟ ففى الأوراق التى كانت تجهز للعملية ، كان مفترضاً ألا يتعامل اليمنيون إلا مع وسطاء ، بحيث لا يعرفون باشتراك وكالة المخابرات المركزية . ولكن كان كشف دور الوكالة هو السبيل الوحيد لجعل العملية جديرة بالتصديق بالنسبة للمجندين اليمنيين .

واستوجب الوضع سحب فريق ثان من اليمنيين ، كان قد تم دفعهم بالفعل داخل اليمن الجنوبى ؛ وتم إنهاء العملية . وبعد عدة أسابيع ، أعلن المدعى العام فى اليمن الجنوبى أن كل الثلاثة عشر شخصاً الأعضاء فى الفريق الأول قد اعترفوا بأنهم مذنبون بتهم تهريب المفرقعات لنسف منشآت البترول وغيرها من الأهداف الرئيسية . كما اعترفوا برعاية وكالة المخابرات المركزية لهم . وحكم على ثلاثة منهم بالسجن لمدة ١٥ عاما ؛ أما الباقون فكان نصيبهم الإعدام .



وبينما كنت أخرج ، قابلنى أحد كبار نواب كيزى ممن كانوا على معرفة بعملية (مساعدة رجال الكونترا المناهضين لنظام الساندنيستا الحاكم فى نيكاراجوا) ، فأخذنى جانباً واقترح أن نتحدث . ودخلنا إلى مكتبه فى الدور السابع ، وأغلق الباب خلفنا ، وقال إن ماسيحدثنى فيه هو « خلفية » ... أى أننى أستطيع أن أستخدم المعلومات طالما لاأذكر اسمه أو اسم وكالة المخابرات المركزية .

وقال باختصار: إنها نهاية عملية نيكاراجوا من الناحية الفعلية . فقد تم إبلاغ إدارة العمليات بأن الأموال ستنفد فى الأسبوع القادم .... ومن الواضح أن الكونجرس لن يوافق على تخصيص مزيد من الأموال .... وبالتالى لابد من اتخاذ خطوات لبدء عملية فك الاشتباك المؤلمة ، واخراج وكالة المخابرات المركزية من العملية .

وقال المسئول : إن كيزى يفكر فى أن يطلب من دولة صديقة أخرى أن تتولى المهمة ، وترسل النقود (٢١ مليون دولار) إلى الكونترا حتى يتم حل مشكلة التمويل .

... أى دولة سيطلب منها ؟

السعودية ــ ولكن لم يتخذ قرارا نهائيا بهذا الشأن !

كان تشارلز كوجان رئيس قسم الشرق الأدنى بإدارة العمليات بوكالة المخابرات المركزية ؛ **وكان قد انضم للوكالة فى الخمسينيات بعد تخرجه فى جامعة هارفارد ، وعمل كضابط مخابرات** فى الهند والكونغو والسودان والمغرب ... وكرئيس للقسم ، لم يكن عمله ينحصر فى قراءة البرقيات وإرسال التعليمات إلى محطات الوكالة فحسب ؛ بل كان يشمل أيضاً إجراء اتصالات هامة مع السفارات فى واشنطن ــ وهى قنوات للمعلومات الجيدة والمادة السياسية .

وكانت إحدى هذه العلاقات الخلفية لكوجان فى واشنطن هو السفير السعودى لدى

الولايات المتحدة ــ الأمير بندر بن سلطان . وكان بندر اللامع الأنيق المتحضر الذى يبلغ الخامسة والثلاثين من عمره ، وابن وزير الدفاع السعودى القوى ، نموذجاً لجيل جديد من السفراء ــ يتميز بالنشاط والأسلوب الفاتن والطابع الدنيوى . فهذا الطيار السابق كان أشبه بنسخة عربية من شخصية جاتسبى (بطل احدى الروايات) وهو يلوح بالسيجار الكوبى ، ويضحك فى صخب ، ويقدم لضيوفه فى مكتبه الخاص شطائره المفضلة على صينية من الفضة الخالصة .

وخلال فترة إدارة كارتر ، وقبل أن يتم تعيينه سفيراً ، كان بندر قد طور ووثق علاقاته بالبيت الأبيض من خلال هاملتون جوردان مساعد الرئيس . وكان يستطيع دائماً أن ينقل وجهة نظره إلى البيت الأبيض من خلال جوردان . أما الآن ، فقد صار الأمر مختلفاً فى ظل ريجان وأدرك بندر أن السلطة موزعة فى أنحاء الوزارات وبين مختلف تكتلات البيت الأبيض . وفى ضوء الميل الموالى لإسرائيل فى سياسة إدارة ريجان ، ولاسيما من جانب وزير الخارجية جورج شولتز ، فإن تلك الصلة غير الرسمية من خلال كوجان كانت تتسم بالأهمية .

وكان بندر كسفير يتمتع بمساحة غير عادية للمناورة . وكان تحت يديه ثروة طائلة ، ففى ظل النظام الملكى السعودى ، لم تكن هناك أى مجالس تشريعية أو محاكم أو لجان إشراف لها سلطة الرقابة . وكانت وزارة الخارجية الأمريكية ، التى تدرك ذلك جيداً ، تستطيع أن تطلب من السعوديين المعاونة العسكرية أو الاقتصادية عندما تريد شيئاً قد يقاومه الكونجرس . وإذا كانت تلك العمليات تتفق مع السياسة السعودية ، فإنها غالباً ماكانت تحصل على المعونة المطلوبة . وكان السعوديون ينالون التقدير من البلد الذى يساعدونه ، ومن الولايات المتحدة.وهكذا ، كانت دولاراتهم تؤدى واجباً مزدوجاً .

.... وعلى سبيل المثال ، كان السعوديون يقدمون المساعدات لأولئك الذين يقاومون الحكومة الماركسية فى أثيوبيا . وكان ذلك طبيعياً بالنسبة للسعوديين ، الذين لايحبون المتطرفين اليساريين أو الشيوعيين ، ولاسيما أولئك الذين على الجانب الآخر من البحر الأحمر . وكان كيزى ووكالة المخابرات المركزية يشعران بالامتنان لذلك .

وبوجه عام ، كانت العلاقات بين وكالة المخابرات المركزية والمخابرات السعودية طيبة ، حيث كانت ترجع إلى تلك الأيام التى كان فيها كمال أدهم ، ذلك الشخصية الأسطورية البالغة الثراء ، يتولى رئاسة جهاز المخابرات السعودى . وفى عام ١٩٧٠ ، كان السعوديون يقدمون دخلاً منتظماً إلى السادات الذى كان لايزال نائباً للرئيس المصرى . وكان من المستحيل أن تحدد أين تنتهى المصالح السعودية فى هذه الترتيبات وأين تبدأ مصالح وكالة المخابرات المركزية الأمريكية .

والآن ، فى ربيع عام ١٩٨٤ ، كان كوجان بسبيله لأن يترك قسم الشرق الأدنى . وفى حديث وداع مع الأمير بندر ، أثار بطريقة تكاد تكون عرضية مسألة الصعوبات التى يصادفها كيزى فى الحصول على أموال من أجل الكونترا . وأشار كوجان إلى موضوع نشرته صحيفة

« **واشنطن بوست** » فى الشهر السابق ، يشير إلى أن السعودية قد تزود الكونترا ببعض المال .
وسأل كوجان الأمير بندر : هل أنتم الذين سربتم هذا النبأ ؟ هل مصدره من السفارة السعودية ؟

وقال بندر : لا .

وقال كوجان إن الأمر ربما كان « بالون اختبار »،فربما كان شخص ماهنا أو هناك يلمح إلى فائدة ما من وراء ذلك سيكون مفيداً بالتأكيد . فالكونترا لايحتاجون إلا مايتراوح بين ٢٠ و ٣٠ مليون دولار — « مبلغ تافه » على حد تعبير كوجان ، الذى قال إن نسبة حسن النوايا إلى الدولارات ستكون أعلى ما يمكن .

وقال بندر إنه لم يسمع أى اقتراح بهذا الشأن خلاف مانشر فى**الواشنطن بوست**، والذى كان يبدو بالتأكيد كما لو أنه قد جاء من وكالة المخابرات المركزية أو من الإدارة الأمريكية . ثم إن الصحيفة قالت : إن كيزى يفكر فى أن يطلب من دولة أخرى مثل السعودية ، أليس كذلك ؟

ورد كوجان بأنه لايتقدم بطلب باسم وكالة المخابرات المركزية .

وانساق بندر وراء الموضوع . وقال إنه سيراجع أعلى المستويات فى الرياض ليرى ما إذا كان هناك اهتمام بذلك . وقال : « لنحصل على رد رسمى »

وخلال أيام تلقى السفير بندر رداً سلبياً من الرياض . وكانت أسبابه مايلى :

○ أن وكالة المخابرات المركزية لاتستطيع أن تعرض ، ولم تعرض ، أى شىء فى المقابل : أو على الأقل فإنهم لم يقترحوا شيئاً .

○ أن السياسة الخارجية السعودية فى أمريكا الوسطى تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة . فحكومة الساندنيستا فى نيكاراجوا موالية للعرب بشكل أساسى،على حين أن النظامين اللذين تساندهما الولايات المتحدة كوستاريكا والسلفادور قد انخرطا فى الآونة الأخيرة فى أنشطة دبلوماسية معادية للعرب بصورة لاتخطئها العين ، كما نقلا سفارتيهما فى إسرائيل من تل ابيب إلى القدس .

○ أن السعوديين ليست لديهم ثقة فى إمكان الاحتفاظ بالأسرار فى إدارة ريجان ؛ فأى مساعدة سعودية سرية للكونترا ستتسرب أنباؤها وتثير حرجا للجميع .

وأبلغ بندر وكالة المخابرات المركزية بأنه لايمكن تنفيذ الفكرة . ولكن لما كان كل ذلك استطلاعياً وغير رسمى ، فقد اتفق بندر والوكالة على أن الوكالة لم تطلب شيئاً والسعوديين لم يرفضوا شيئاً .

واستقبل بندر مبعوثين آخرين عن الكونترا . وطلب منه اثنان من مديرى الشركات الأمريكية الكبرى أن يساهم (فى تمويل الكونترا) . ورفض بندر . وجاءه أحد مساعدى الجنرال الجوى المتقاعد ريتشارد سيكورد ، وسأله عما إذا كان يمكن للسعوديين أن يقدموا العون . وكان سيكورد ، وهو ضابط مخضرم شارك فى الحرب السرية فى لاوس ، يدير شبكة

خاصة لنقل الأسلحة . وسأل بندر المساعد : « هل تستطيع أن تنقل رسالة منى إليه مباشرة ؟ » فأكد المساعد للسفير أنه سيفعل ذلك . فرد بندر : « قل له أن يذهب و .... نفسه !! » (كلمة بذيئة جداً)

... وقد قضى بندر وقتاً طويلاً مع ماكفرلين ، فقد سافرا قبل ذلك معاً فى مهام سرية إلى الشرق الأوسط ، وكانا يلتقيان كل عدة شهور لاستعراض مجالات الاهتمام المشترك . وكان بندر يعتقد أن ماكفرلين يعانى بشكل واضح من عقدة الإحساس بالدونية كمستشار للأمن القومى ، حيث احتل هذا المنصب بعد هنرى كسينجر وراح يتعرض بلا نهاية لمقارنات ليست فى صالحه . ولكن مع ولائه الشديد ، كان ماكفرلين أحد رجال ريجان ... وأقرب مايكون إلى أن يكون قناة حقيقية إلى الرئيس .

وذات ليلة ، كان الاثنان يتناولان الشراب فى منزل بندر الواسع فى ماكلين بولاية فيرجينيا ، وقال ماكفرلين إن الكونترا يصادفون المتاعب ، حيث نفدت أموالهم . وقال إن النتيجة ستكون خسارة سياسية هائلة للرئيس ريجان . وقال انه سيتم التخلى عن أصدقاء الولايات المتحدة فى المنطقة ــ هندوراس وكوستاريكا والسلفادور . وقد تتفكك أمريكا اللاتينية .

ووافقه بندر على ذلك وراح يتعجب من عدم اتساق السياسة الخارجية الأمريكية ؛ لماذا قطعتم على أنفسكم هذه الالتزامات مثل الالتزام بمساعدة الكونترا ، إذا ماكنتم غير قادرين على الاستمرار فيها ؟

وبينما كانا يتكلمان ، أحس ماكفرلين بأن بندر يتطوع بتقديم المساعدة المطلوبة . وكان بندر متأكداً من أنه يجرى استدراجه . ومع ذلك ، فقد كانت فرصة لايملك أى منهما أن يضيعها . وكادا يتعانقان ؛ واتفقا بشكل سريع على أن يساهم السعوديون بما يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين دولار للكونترا ، بمعدل مليون دولار فى الشهر ؛ ولكن كان يتعين أن يتم ذلك بأقصى قدر من السرية ، وأن يظل من تلك الأشياء التى لابد أن تبقى خفية مهما كانت الظروف .

وكان بندر يعلم بقدرات وكالة الأمن القومى على التجسس على مراسلاته واتصالاته الدبلوماسية ؛ ولذلك بعث برسالة مع رسول إلى الملك فهد .

وفى ذلك الشهر ، كانت إيران تهدد بشكل متزايد حركة الملاحة البترولية فى الخليج ؛ وذهب بندر لمقابلة شولتز . وسرعان مابعث الرئيس ريجان برسالة إلى الملك فهد يؤكد فيها مساندة السعوديين فى أية مواجهة مع إيران . وكان فهد وبندر يريدان أيضاً عدة مئات من صواريخ « ستينجر » المتقدمة المضادة للطائرات ؛ ولكن خلال المفاوضات ، وضعت الولايات المتحدة بعض القيود على الصفقة.وبعث فهد برسالة سرية من سبع صفحات إلى بندر ، مع تعليمات صارمة لسفيره بأن ينقلها مباشرة إلى الرئيس . وفى البيت الأبيض ، قرأ ريجان الرسالة ، ثم رفع رأسه وقال : « نحن لانفرض شروطاً على أصدقائنا » .

واستخدم الرئيس سلطاته بمقتضى إجراءات الطوارىء لإتمام صفقة أسلحة دون عرضها على

الكونجرس ... وتم نقل ٤٠٠ صاروخ « ستينجر » سراً إلى السعودية .

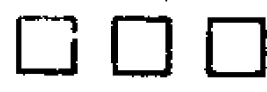
وعندئذ ، سافر بندر إلى السعودية ، وحصل هناك ، بموافقة الملك فهد على شيك من الحكومة السعودية بمبلغ ثمانية ملايين دولار لمساعدة الكونترا ، وحصل ماكفرلين من مساعده فى مجلس الأمن القومى اللفتنانت كولونيل أوليفر نورث على رقم حساب فى البنك للكونترا . وكان الحساب رقم ٤٨ ــ ٥٤١ فى بنك انترناشيونال فى جزر كايمان . وفى يوم الجمعة ٢٢ يونيو ، التقى ماكفرلين مع بندر فى البيت الأبيض ؛ وسلم ماكفرلين السفير السعودى بطاقة مطبوعة تحمل رقم الحساب ؛ ولضمان السرية ، قال بندر إنه سيسافر بنفسه إلى جنيف بسويسرا ، حيث يمتلك منزلاً،لكى يتولى بنفسه تحويل النقود من خلال بنك سويسرى . واتفقا على أنه بمجرد أن تأخذ الأموال طريقها ، أن يبعث بندر بكلمة تفيد ذلك . وإذا ماأراد أن يشيرا إلى العملية فى محادثة تليفونية ، فقد اتفقا على استخدام كلمة شفرية ــ أن يشيرا إلى تسليم « السجائر » .

ووصل بندر إلى جنيف يوم ٢٧ يونيو ، وطلب أن يأتيه فى بيته منفول من « سويس بنك كوربوريشن » حيث سلمه الشيك السعودى بمبلغ الثمانية ملايين دولار ورقم الحساب فى جزر كايمان الذى قال إنه يريد تحويل مبلغ مليون دولار إليه كل شهر . وطلب ايداع الثمانية ملايين دولار فى الحساب العام للبنك وتحويلها منه ، بحيث لايمكن تتبع مصدرها الأصلى .

وفى نفس الوقت ، كان ماكفرلين قلقاً من التأخير . واتصل ببندر تليفونياً قائلاً : « ان صديقى لم يتلق سجائره ؛ وهو يدخن كثيراً » .

واستغرق الأمر فى البنك السويسرى أكثر من أسبوع لتصفية الشيك السعودى ؛ وتم تحويل المليون دولار الأولى فى السادس من يوليو .

وأرسل ماكفرلين بطاقة إلى الرئيس يبلغه فيها بأن السعوديين يقومون الآن بتمويل الكونترا سرا.وأعرب ريجان عن تقديره العميق لذلك.وخلال الشهور الثمانية التالية أتم السعوديون تحويل الثمانية ملايين دولار إلى الكونترا ــ الذين كانت هذه الأموال بمثابة الفارق بين الحياة والموت بالنسبة لهم .



كان كيزى يتمتع بنفوذ وقدرة على الضغط على إسرائيل ، فقد أتاح للإسرائيليين إمكانية الاطلاع على صور أقمار التجسس الصناعية الأمريكية بدرجة أوسع مما كانوا يتمتعون به من قبل . وكانت إسرائيل تشعر بالامتنان المناسب لذلك . وكانت وكالات مخابراتها تبحث دائماً عن خدمات يمكن أن تؤديها فى المقابل لكيزى والولايات المتحدة ...

وعلى المستوى الرسمى ، كانت إسرائيل قد نفت بالفعل أنها تساعد الكونترا إلا أن التقارير استمرت تقول إنها تفعل ذلك ــ فما من دولة تخفى أسرار مخابراتها أفضل من إسرائيل . وكان واضحاً أن إسرائيل تلقى التقدير داخل الكونجرس والإدارة الأمريكية لنجاحها فى إرسال عدة

ملايين من الدولارات ، على هيئة أسلحة أو أموال ، إلى الكونترا ــ ربما من خلال وسيط من أمريكا الجنوبية . إلا أن التقدير لم يكن يصلح دليلاً على أنهم يفعلون شيئاً ما .

... وأخيراً ، وقعت على مصدر اسرائيلي واسع الاطلاع للغاية ، أكد لى أنهم يفعلون ذلك . « نعم ، بالطبع » ــ إنهم يفعلون ذلك . فقد كانت فرصة رائعة (للإسرائيليين) ــ فرصة ذهبية ونظيفة ورخيصة . وأضاف المصدر قائلاً : إن الولايات المتحدة ستجد طريقة ما لرد الجميل لاسرائيل فى صفقة المعونات العسكرية والاقتصادية السنوية التى تبلغ قيمتها ٢٫٥ مليار دولار. وإذا لم يمكن أن يكون الرد نقداً ، نظراً للمشكلة « الفنية » التى قد يثيرها الكونجرس ، فانه يمكن أن يأتى بأحد الأشكال الأخرى الكثيرة . وأشار المصدر إلى ماقال أن البعض يسميه « هدية كيزى » التى لن تقتصر على صور الأقمار الصناعية فحسب ، بل تعدتها إلى طائفة واسعة من معلومات المخابرات . فاسرائيل كانت لاتزال لاتحصل على الإرسال المباشر للقمر الصناعى « كيه . اتش ــ ١١ » المتقدم . كما لم يخصص لاسرائيل فترة من الزمن فى إرسال الأقمار الصناعية الأخرى ، كما كانت تطلب .

وقال المصدر : إن الولايات المتحدة لاتمتلك إحساساً بالمعنى الحقيقى لمعلومات المخابرات التاكتيكية التى ترد فى الوقت المناسب . أما إسرائيل المحاطة بالأعداء ، فانها تمتلك هذا الإحساس . فبالنسبة لإسرائيل ، كان اقتسام معلومات المخابرات يعادل فى أهميته أو يزيد على القنوات العادية الدبلوماسية مثل الاتصالات بين وزارتى خارجية البلدين .

وقال المصدر : إنه سيتم إخفاء أى مساعدة للكونترا ؛ فالنجاح الزائد أو النجاح الواضح ، سيكون فشلاً . وقد لايرى كيزى ووكالة المخابرات المركزية مخاطر كشف مثل هذه المساعدة . فمثل الأمور الخاصة التى تحدث بين شخصين ، كذلك هناك أشياء غامضة يتعذر قراءتها يمكن أن تحدث بين دولتين ، وتظل خافية عن الأنظار . فهى تستعصى على التفسير ، ولاتتحمل كشفها . ولكنها حقيقية ، رغم أنه لايمكن الكشف عن تفاصيلها . وقال إنه هو نفسه لايعرف التفاصيل .

كيف يستطيع عندئذ أن يقول إنها حقيقية ؟

قال إن هناك حقائق لاتحتاج أية تفاصيل . فعلى سبيل المثال ، تبيع اسرائيل أسلحة إلى هندوراس البلد الذى يعمل منه الكونترا . ويمكن أن تكون الإجابة هناك .

وهل هى هناك حقاً ؟

قال إنه يشك فى ذلك . وقال إن الإجابة ستكون أكثر مراوغة من ذلك ، بحيث تلتف حول الشيء الواضح . وأضاف إن الاجابة ربما تتمثل فى وسطاء لايعرفون الجهة التى يعملون لها ، ولا لأية جهة يجمعون المال أو الأسلحة ، ولا لمن يسلمونها .

وطلبت كيزى تليفونياً ... وقلت له إننى عرفت من مصادر موثوق بها بأن وكالة المخابرات المركزية قد فاتحت السعوديين بشأن أموال لمساعدة الكونترا .

رد قائلاً : « لم نكلف أحداً بذلك على الاطلاق » .

وماذا عن الاسرائيليين ؟

فقال كيزى : « أحاديث كثيرة ... ولكن لاشيء رسمى من هذا القبيل » .

وماذا عن الجنرال ساجوى الرئيس السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية ، وتلك الصور الواردة من الأقمار الصناعية الأمريكية ؟

قال كيزى : « إنه شخص جيد . إننى أعرفه جيداً » .

والصور ؟

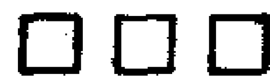
فرد : « هذه العلاقات ... لن أتكلم عنها » .

من أين حصل الكونترا على الأموال ؟

... ولم يكن لديه المزيد ليقوله .

... وفى اليوم التالى ، ١٩ مايو ، نشرت « **الواشنطن بوست** » فى صفحتها الأولى خبراً تحت عنوان « وكالة المخابرات المركزية تسعى للحصول على معونة للكونترا من دولة ثالثة » ، تناول الموضوع برقة ، وإن كان قد أثار احتمال أن يكون السعوديون والاسرائيليون يقدمون مساعدات للكونترا . وأوردنا فى الفقرة الثالثة نفياً شديداً صدر عن مسئول إسرائيلى كبير ، قال : « إننا لم نقدم أية أموال إلى الكونترا ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر . كما أننا لم ننقل ، عن علم منا بذلك ، أى شيء إلى الكونترا .... إننا لسنا توابع للولايات المتحدة » .

واتصل المسئول الذى كان قد تحدث لى تليفونياً بى . وكان سعيداً ، فالرواية عادلة . وكان واضحاً أننى نقلت بدقة بعض الأشياء التى يقولها الناس . وبدا كما لو كان يغمز لى بعينه عبر أسلاك التليفون . كانت الرواية مناسبة تماماً للإسرائيليين . فقد حصلوا على كل من التقدير والنفى بحيث كانوا يؤكدون على هذا الجانب أو ذلك وفقاً لموقف حلفائهم فى الكونجرس والإدارة من قضية مساعدة الكونترا .



وكان كيزى يرى أن صلته المباشرة بالرئيس ريجان مفيدة بدرجة أكبر (من الاجتماعات الواسعة فى البيت الأبيض) . فعندما يكون لدى كيزى شيء هام حقاً ، فانه كان يتصل بالمكتب البيضاوى مباشرة . وفى أحد أيام الجمعة ، كان لديه أمير سعودى هام يريد مقابلة الرئيس ، فأخذه معه لرؤية ريجان . وتملك الغضب هيج عندما اكتشف ذلك ، ولكن كيزى كان يعتقد أنه يتعين إبقاء بعض العلاقات الحساسة بعيداً عن وزارة الخارجية ، حيث يمكن أن تتسرب أنباؤها أو يتم تخريبها .

وعندما كانت قضية الإرهاب الدولى ، ولاسيما فى لبنان ، تشغل بال كيزى ، فإنه راح

يتصرف بطريقته ...

وذات يوم فى أوائل عام ١٩٨٥ ، تلقى السفير السعودى الأمير بندر رسالة مع رسول من الملك فهد مباشرة ، تنقل إليه تعليمات سرية بالتعاون مع كيزى . وعلى الفور رتب بندر موعداً مع كيزى فى لانجلى . واستقبله كيزى ، ولكنه اقترح لقاء ثانياً فى مكان آخر ؛ وبدا الأمر كما لو كان لايريد الحديث معه فى مقر وكالة المخابرات المركزية . واتفقا على تناول طعام الغداء معاً فى مسكن بندر فى عطلة نهاية الأسبوع ... واصطحب كيزى زوجته صوفيا معه .

وبعد الغداء ، راح كيزى وبندر يتمشيان وحدهما فى حديقة المنزل . وعندما ابتعدا بقدر الامكان عن المنزل والحراس ، أخرج كيزى من جيبه ورقة صغيرة وأعطاها للسنير . وكانت تتضمن رقماً مكتوباً بخط اليد ــ رقم حساب فى أحد بنوك جنيف ليحول إليه مبلغ الثلاثة ملايين دولار .

وقال بندر : « بمجرد أن أحول المبلغ ، سأغلق الحساب ، وأحرق الورقة ! » وقال إنه سيتأكد من ألا تكون هناك أية خيوط تقود إلى السعوديين .

ورد كيزى قائلاً : « لاتقلق ! » . فالأمور من ناحية الأمريكيين ستكون نظيفة أيضاً . وقال : « نحن أيضاً سنغلق الحساب على الفور ! »

وكان بندر كثيراً مايشعر بأن الأمريكيين يتسمون بقدر من السذاجة فى أمور هذا العالم ؛ لكن كان أمامه الآن رجل يمكن أن يفعل أى شيء دون تردد . وكان يرى أن كيزى رجل من طراز إدجار هوفر (المدير الشهير لمكتب التحقيقات الفيدرالى) .

وكان بندر يعرف كيف يجرى محادثة يستطيع أن يقول فيما بعد أنها لم تحدث مطلقاً . فقد كان يرسل ملايين الدولارات إلى متمردى « الكونترا » فى نيكارجوا ؛ وكانت هناك شكوك واسعة النطاق حول ذلك . ولكنه كان ينفى ذلك بشكل روتينى ، ويضحك ضحكة واثقة ، ويلقى على من يسأله محاضرة حول عدم إمكان حدوث ذلك . وكانت العلاقة بين بندر وكيزى من النوع الذى يقدره كلاهما ــ علاقة بين رجال يتمتعون بالسلطة يستطيعون من خلالها أن يتبادلوا أحاديث صريحة يمكن نفيها بعد ذلك ، ويخرجوا باتفاق لايفهمه سواهم . واتفق بندر وكيزى على أن توجيه ضربة مثيرة ضد الارهابيين سيخدم مصالح كل من الولايات المتحدة والسعودية .

وكانا يعرفان أن رمز الارهاب واكبر من يدعمه هو الزعيم المسلم المتشدد الشيخ فضل الله ، زعيم « حزب الله » فى بيروت . فقد كان فضل الله على صلة بحوادث نسف المنشآت الأمريكية الثلاثة فى بيروت . وكان الرجلان متفقين على أنه لابد أن يتم التخلص منه .

وفيما بعد ، تقرر اعطاء السعوديين السيطرة الميدانية الفعلية على العملية ، ولاسيما أن بيروقراطية وكالة المخابرات المركزية راحت تتردد بشكل متزايد فى القيام باجراءات نشطة ضد الإرهاب . وجاء السعوديون برجل انجليزى ، كان يعمل من قبل فى القوات الجوية الخاصة

البريطانية ، وهى قوة كوماندوز للعمليات الخاصة . وكان هذا الرجل يسافر بشكل واسع بين مختلف انحاء الشرق الأوسط ، وكان يدخل ويخرج من لبنان عن طريق بلد عربى آخر . وكان ذلك يجعله قائداً نموذجياً لمثل هذه العملية المعقدة . وبالطبع ، لم يكن يمكن لوكالة المخابرات المركزية أن تفعل أى شيء فى « التخلص » من الشيخ فضل الله.، أما السعوديون ، إذا سئلوا ، فإنهم سيؤيدون نفى وكالة المخابرات المركزية لأى اشتراك فى ذلك أو علم به . وكانت الاتصالات مع اجهزة المخابرات الأجنبية احد أنشطة الوكالة التى لارقابة للكونجرس عليها ؛ فقد كان كيزى يرفض بشكل حاسم ابلاغ لجان الكونجرس بأى شيء عن مثل هذه الأمور الحساسة . وفى هذه الحالة ، فإن وكالة المخابرات المركزية **كمؤسسة رسمية** لم تكن تعرف أى شيء . فلم يكتب شيء ، ولم تكن هناك أية سجلات . أما الثلاثة ملايين دولار التى أودعها السعوديون فى حساب مصرفى فى جنيف ، فقد « تاهت » من خلال التحويلات بين حسابات مصرفية أخرى ، بما يؤكد عدم إمكانية تتبعها .

وشكل الرجل الانجليزى شبكة من وحدات العمليات المنفصلة لتنفيذ الأجزاء المنفصلة من خطة الاغتيال . دون أن تتصل أى وحدة بوحدة أخرى إلا من خلاله . وتم استئجار عدة رجال لتأمين الحصول على كمية كبيرة من المتفجرات ؛ واستخدم شخص آخر للحصول على سيارة ؛ وتم دفع الأموال للمرشدين للتأكد من المكان الذى سيكون به الشيخ فضل الله فى وقت معين ؛ وتم استخدام مجموعة أخرى للقيام بخطة خداعية بعد تنفيذ الاغتيال لصرف الأنظار عن السعوديين ووكالة المخابرات المركزية ؛ وقامت المخابرات اللـ ـية باستئجار الأشخاص الذين سيقومون بالعملية فعلاً .

وفى الثامن من مارس ١٩٨٥ ، اندفعت سيارة معبأة بالمتفجرات إلى إحدى ضواحى بيروت ، على مسافة نحو خمسين متراً من مقر الشيخ فضل الله . وانفجرت السيارة فلقى ثمانون شخصاً مصرعهم وأصيب مائتان آخرون ، وخلف الانفجار وراءه دماراً وحرائق ومبانى مهدمة . وكان الانفجار عنيفاً بحيث أن كل من تصادف وجوده فى المنطقة قد قتل أو أصيب أو أصابه الرعب البالغ ؛ إلا أن فضل الله نفسه لم يصب بأذى . وعلى المبنى المنهار ، علق أنصاره لافتة كتب عليها : « صنع فى الولايات المتحدة » !

وعندما تواترت الأنباء عن الانفجار ، أحس بندر بتقلصات فى معدته . لابد من تغطية الخيوط بكل دقة . فتم زرع معلومات تفيد أن الاسرائيليين هم الذين وراء الانفجار . إلا أن السعوديين كانوا بحاجة لما هو أكثر من ذلك لإثبات عدم تورطهم ؛ ولم يكن هناك سوى طريق واحد . فقدموا معلومات دامغة قادت فضل الله إلى بعض المأجورين المشتركين فى العملية . وكما يقول بندر تفسيراً لذلك : « اننى أطلق عليك الرصاص . وعندما تشك فىّ ؛ فاننى أقدم لك سائقى ، وأقول إنه هو الذى فعلها ، فلن تشك فىّ بعد ذلك ! »

ومع ذلك ، ظل فضل الله يمثل مشكلة ؛ الآن أكثر من أى وقت مضى . واتصل السعوديون

به ، وسألوا عما إذا كان يمكن أن يقبل نقوداً مقابل أن يعمل كجهاز إنذار مبكر يحذرهم من وقوع هجمات إرهابية ضد المنشآت السعودية والأمريكية . وقالوا : إنهم سيدفعون مليونى دولار نقداً . وقبل فضل الله العرض ، وإن كان قد قال إنه يريد أن يكون الدفع على شكل مواد غذائية وأدوية ومصاريف دراسية لأتباعه ؛ فذلك من شأنه أن يرفع مكانته بينهم . ووافق السعوديون على ذلك .

وتوقفت الأعمال الإرهابية التى يدعمها فضل الله ضد الأمريكيين !

وقال بندر معلقاً : « إن رشوته أسهل من قتله !! »

واندهش كيزى بشدة من أن مثل هذا المبلغ الصغير نسبياً يمكن أن يحل مثل هذه المشكلة الكبرى !

وقام بندر أيضاً بعمليتين سريتين أخريين بناء على طلب من كيزى . كانت إحداهما تتمثل فى دعم الجهود المناهضة للقذافى فى تشاد ؛ وكلفت السعوديين ثمانية ملايين دولار . أما الثانية ، فكانت المساعدة فى تنفيذ عملية سرية للحيلولة دون وصول الشيوعيين للحكم فى إيطاليا ؛ وكلفت السعوديين مليونى دولار . ولم يتم كشف هاتين العمليتين على الإطلاق ، أو ربطهما بالسعوديين بأى شكل .

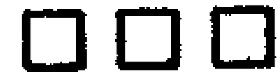
كذلك كانت هناك عملية اخرى لتقديم دعم محدود يبلغ نحو نصف مليون دولار سنوياً لمعارضى نظام الحكم الماركسى فى أثيوبيا ، وهى عملية اشترك فيها السعوديون سراً .... وكان كيزى مستعداً لأن يرقص مع الشيطان . فقد كان يرى حركات مقاومة الشيوعية كوحدة واحدة ــ نيكاراجوا . أفغانستان ، أنجولا ، كمبوديا ، اثيوبيا ، كلها كانت ميدان المعركة . وكان هذا هو « مبدأ ريجان » !

وفى الأيام الأولى من فترة الرئاسة الثانية لريجان ، وصل الملك فهد عاهل السعودية إلى واشنطن يوم ١١ فبراير ١٩٨٥ فى زيارة رسمية . والتقى ماكفرلين مع الأمير بندر قبل الزيارة بعدة أيام للتأكد من أن الملك سيلقى اهتماماً خاصاً . وبحثا عن رمز يكون من شأنه تأكيد سلطة وأهمية الملك . واتفقا على أن يكون هناك لقاء خاص مع الرئيس ريجان .

وبينما كان ماكفرلين وبندر يتحدثان ، أثير موضوع الكونترا . ومرة أخرى ، شعر ماكفرلين بأن بندر يتطوع بشىء . أما بالنسبة لبندر ، فقد كان الموقف تحريضاً واضحاً . وعلى أية حال ، فقد أوضح الأمير أن السعوديين مستعدون لمضاعفة مساهماتهم السرية لتصل إلى مليونى دولار شهرياً : وأنهم سيدفعون إجمالاً مالايقل عن ١٥ مليون دولار أخرى .

وفى يوم ١٢ فبراير ، تحادث ريجان مع فهد لمدة قصيرة فى لقاء خاص . وأوضح الملك للرئيس أن تبرعات السعودية للكونترا ستزيد ؛ وشكره ريجان . كما نقل ماكفرلين هذه الأنباء الطيبة للرئيس . إلا أن ذلك كان ترتيباً مؤقتاً ، وكان ماكفرلين قلقاً . فقد كان واثقاً من أن سياسة دعم

الكونترا لن تكون فعالة إلا إذا كان واضحاً أنها تحظى بتأييد الكونجرس . فلابد أن يكون هناك تمويل مباشر من الخزانة الأمريكية .



وعندما احتاجت وكالة المخابرات المركزية بعد ذلك لمبلغ عشرة ملايين دولار من أجل الكونترا ، لم تتجه إلى السعودية هذه المرة . بل قامت وزارة الخارجية بتوفير المبلغ من سلطان بروناى . تلك الجزيرة الصغيرة الغنية بالبترول . ولم يستغرق الأمر أكثر من اجتماع لمدة ثلاث ساعات بين السلطان ووزير الخارجية الأمريكى جورج شولتز !!

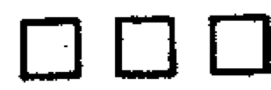
الفصل الخامس

ايران : العودة إلى طهران عن طريق الإسرائيليين

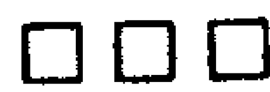
كان (المدير السابق للوكالة ستانسفيلد) تيرنر قد اقترح عمليات سرية جديدة فى عدد من المناسبات ؛ إلا أن إدارة العمليات تراجعت . ففى إحدى الحالات ، ومن تلقاء نفسه ، ودون التشاور مع البيت الأبيض بعث تيرنر بمذكرة لجس النبض إلى نائب المدير للعمليات يستفهم فيها عما يمكن عمله لإسقاط ثلاثة زعماء يثيرون المتاعب للمصالح الأمريكية — وهم الزعيم الكوبى فيدل كاسترو ، والزعيم الإيرانى آية الله روح الله الخمينى ، والزعيم **الليبى معمر القذافى** . وكان رد نائب المدير للعمليات : لا ، من فضلك ؛ فليست هناك ثمة معارضة سياسية يعتد بها فى أى من البلدان الثلاثة ، أو أن وكالة المخابرات المركزية لاتعرف عنها مايكفى لمساندة حركة أو حزب أو زعيم . وكان كل مايسعى إليه تيرنر هو إيجاد سبيل لضخ الأموال أو المساعدات السرية لبعض المجموعات أو الأفراد داخل هذه البلدان . وكانت الاغتيالات محظورة بموجب أمر تنفيذى وقعه الرئيس فورد عام ١٩٧٦ ، وأعاد كارتر تأكيده . وكان تيرنر يوافق على هذا الحظر بالكامل ؛ ولكن حتى مع ذلك ، كان العاملون السريون بالوكالة يخشون بشكل ما ، من أنه بسبيله لأن يأخذهم إلى طريق يتسم بالخطورة . وفوجىء تيرنر بمدى ترددهم . وعلى أية حال ، وبغض النظر عن مدى دراسته للموضوع ، فانه لم يخرج بشىء من نائب المدير للعمليات . فالعاملون بتلك الإدارة ماكانوا يشعرون بالإرتياح إزاء احتمال التدخل على نحو خطير فى شئون الدول الأخرى — حتى رغم أن ذلك كان من صميم عملهم ؛ وحقاً ، فقد جرى ضخ بعض الأموال إلى قوى مناهضة للخمينى خارج إيران . ولكن ذلك كان — على الأقل فى رأى البيت الأبيض — بهدف معاقبة الخمينى ، أو إقامة اتصالات ما ، فى حالة اندلاع ثورة مضادة .

وكان جانب من أفضل عمليات جمع المعلومات السرية يجرى فى الخارج على يد « **عناصر جمع المعلومات الخاصة** » ، وهى عناصر من صفوة فرق وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومى كانت تقوم بعمليات التصنت بأحدث الأجهزة والأدوات فى كثير من العواصم الأجنبية . وكان بمقدور هذه الفرق أن تنجز معجزات فى ميدان التجسس ؛ فكانت تقدم محاضر حرفية للاجتماعات الحكومية عالية المستوى فى أوروبا والشرق الأوسط وآسيا ، فضلا عن المحادثات التليفونية بين كبار الساسة . وكانت تكمل عمل ضباط وكالة المخابرات المركزية النظاميين الذين كانوا يتجسسون تحت غطاء العمل فى السفارات الأمريكية .

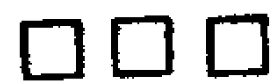
وفى مذكرته التى تحمل عبارة « **للعرض على مدير المخابرات المركزية فقط** » ، كتب تيرنر ، « هناك حاجة أكبر لجمع المعلومات السرية عن الحلفاء والأصدقاء ». وكان تيرنر يعتقد أن التجسس على الأصدقاء عمل بغيض ، وإن كان ضرورياً . **فشاه إيران** كان صديقاً عظيماً للولايات المتحدة ولوكالة المخابرات المركزية ؛ وكان جهاز مخابراته ، السافاك الرهيب ، هو خط المعلومات الرئيسى لوكالة المخابرات المركزية فى إيران . وصار تيرنر يدرك كم كان ذلك خاطئاً . فهو ووكالة المخابرات المركزية التى يرأسها قد أساءوا ، بصورة متعمدة،فهم وتفسير الخمينى على أنه رجل دين مسن لايتسم بالخطورة ـــ وهو الآن يحتجز الولايات المتحدة كرهينة . وانتهى تيرنر إلى أن مامن أحد قادر على تحقيق المفاجآت مثل الأصدقاء . فالأمر يكاد أن يكون أسهل فى حالة البلدان غير الصديقة ؛ فوكالة المخابرات المركزية تعرف ما ينبغى توقعه فيها .



وعندما جاء شاه إيران إلى الولايات المتحدة للعلاج فى أكتوبر ١٩٧٩ ، قبل أسبوعين من احتجاز الرهائن الأمريكيين فى طهران ، كان البيت الأبيض يريد من وكالة المخابرات المركزية وضع أجهزة تصنت فى غرفة العاهل الإيرانى المخلوع فى المستشفى لمعرفة ماالذى ينوى . ذلك الرجل الزئبقى المصاب بالسرطان أن يفعل . وقال تيرنر إن الشاه يتمتع بنفس الحقوق التى يتمتع بها المواطن الأمريكى ؛ وأنه بحكم القانون ، ليس بوسع وكالة المخابرات المركزية أن تجمع معلومات داخل الولايات المتحدة . ولكنه تسلم أمراً كتابياً بتنفيذ ما طلب منه . وابتلع اعتراضاته ، وأصدر تعليماته بفرض مراقبة الكترونية على غرف الشاه الخاصة الثلاث التى تقع فى الطابق السابع عشر من أحد مستشفيات مدينة نيويورك ؛ وإن كان قد ظل يعتبر ذلك أمراً غير لائق .



وفى الأيام الباقية قبل أن يتولى ريجان منصبه رسمياً ، راح كيزى يتابع معلومات المخابرات ، ولاسيما ما يتعلق بأزمة الرهائن فى إيران . ورأى بنفسه مدى أهمية وكالة الأمن القومى ، التى كانت تعترض وتلتقط الاتصالات وتفك الرسائل الشفرية الهامة المتبادلة بين إيران والجزائر ، التى كانت قد دخلت فى المفاوضات كوسيط . وكان من الأهمية القصوى ألا يكون هناك أى سوء فهم ، وأن يتلقى الإيرانيون والجزائريون معلومات محددة ودقيقة عن موقف الولايات المتحدة . وكان التقاط الاتصالات والرسائل بمثابة مراجعة للتأكد من أن الجزائريين والإيرانيين قد تلقوا وفهموا ما تقوله الولايات المتحدة . وفى مرات عديدة ، كشفت هذه العمليات أن الموقف الأمريكى كان يصل مشوشاً من خلال الوسطاء ، وكان بمقدور المفاوضين الأمريكيين تصحيح الوضع على نحو سريع . وترك ذلك إنطباعاً طيباً لدى كيزى ....



كان صباحا بارداً . وانضم بوش وكيزى إلى ريجان فى حجرة خاصة فى بلير هاوس للاستماع

إلى التقرير . وكان رجال الإدارة الجديدة قلقين وفى حالة من الانتظار والترقب .

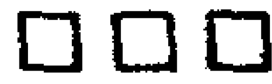
وأبلغهم تيرنر أن أهم عملية سرية هى المعاونة السرية للمقاومة فى أفغانستان . كما أن وكالة المخابرات المركزية لديها بعض الأرصدة المحدودة وبعض الخطط بالنسبة لإيران ، إذا ماتم اسقاط آية الله الخمينى ، أو إذا مابدأ قتل الرهائن الأمريكيين الاثنين والخمسين فى طهران .

كان يوم ٢٠ يناير هو اليوم رقم ٤٤٤ لأزمة الرهائن فى إيران ؛ وكان (نائب مدير المخابرات المركزية الأدميرال بوبى راى) إينمان لايزال يتابع الموقف ، وينقل المعلومات حول التأخير الإيرانى الأخير مباشرة إلى الرئيس كارتر ، الذى كان فى طريقه إلى حفل تنصيب الرئيس الجديد . وأخيراً ، وبعد الساعة ١٢,٣٠ ظهراً مباشرة ، أى بعد نصف ساعة من تولى ريجان الرئاسة ، أقلعت الطائرتان اللتان تحملان الرهائن من مطار مهراباد فى طهران .

وقال (مدير وكالة مخابرات الدفاع اللفتنانت جنرال يوجين تاى) إن الأمور ستزداد سوءاً فى الشرق الأوسط قبل أن تبدأ فى التحسن . فايران فى ظل حكم الخمينى لم تنشب بها الحرب الأهلية بعد ، وإن كانت محتومة الحدوث . والوساطة الأمريكية فى الشرق الأوسط يبدو أنها دائماً ماتجرنا إلى المتاعب .

وراح تاى يستعيد أنه زار طهران فى ديسمبر ١٩٧٨ ، قبل ستة أسابيع من طرد شاه إيران على يد الثورة . وكان رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية هناك يطالب بالمزيد من العملاء الذين يتحدثون الفارسية ؛ ولكنه لم يحصل على أحد . ولم يكن هناك تقريباً من يستطيع أن يكتشف حقيقة مايجرى . ولكى يحصل تاى على رؤية مباشرة ، فقد راوغ حراسه الأمنيين وارتدى ملابس مدنية ، وخرج عن طريق احدى نوافذ السفارة . كانت كل المتاجر تفتح أبوابها فى الحادية عشرة صباحاً . وعند الظهر ، أغلقت أبوابها جميعاً ، وتدفق نحو مليون متظاهر إلى الشوارع فى نوبة سعار معادٍ للأمريكيين . وكان مشهداً مذهلاً يبين الانفعال الحقيقى أو التنظيم المحكم ، أو كليهما . وكان واضحاً أن قوى درامية تمارس تفاعلها ، وأن إعصاراً كان على وشك أن يهب .

وفيما بعد التقى تاى فى السفارة الأمريكية مع اللفتنانت جنرال ناصر مغدم رئيس جهاز المخابرات الإيرانى « السافاك » ، الذى أخذه إلى حجرة خاصة لمدة ثلاث ساعات ظل خلالها يناشده منحهم أدوات ومعدات للسيطرة على الحشود وأعمال الشغب . أى خطوط اتصال كانت قائمة بين الحكومة الأمريكية وحكومة إيران ؟ كان واضحاً أن الخطوط فى حالة من الفوضى ، وأن حالة من الشلل كانت تسود البلدين . كانت إيران فشلاً فظيعاً للمخابرات . وكانت تحتاج تحليلاً أدق — حتى فى الوقت الراهن .



ومنذ أن صادف كارتر وتيرنر قمة جبل الجليد فى إيران ، راح كيزى يقرأ كل مايمكن أن يجده فى الوكالة حول هذا الموضوع . وكان لايزال يتساءل مثل كثيرين : ما الذى كانت وكالة

المخابرات المركزية تفعله ؟ أيمكن أن تكون المخابرات الأمريكية قد فشلت بالدرجة البالغة التى يقولها تاى مدير مخابرات وزارة الدفاع ؟ كيف أغفلت وكالة المخابرات المركزية مدى هشاشة وضع الشاه ، وحالته الصحية ، وضعفه التام ؟ وكانت إحدى مهام كيزى تتمثل فى أن يضمن ألا يحدث ذلك مرة أخرى على الإطلاق — فى إيران أو فى أى مكان أخر .

وكانت وكالة المخابرات المركزية قد أجرت تحقيقاً فى فشل محاولة إنقاذ الرهائن فى ربيع عام ١٩٨٠ ، وعندما تحتم إلغاء العملية بسبب تعطل طائرات الهليكوبتر ؛ وكانت صور حطام الطائرات فى الصحراء الإيرانية قد أصبحت رمزاً لعجز كارتر . وكان مفترضاً أن العملية ستكون أروع أوقات جون ماكاهون نائب المدير للعمليات ، حيث كان قد نجح فى تسريب نحو ستة عملاء إلى داخل إيران للمعاونة . ورأى كيزى أن هذا العدد قليل للغاية . فبعد ستة أشهر من احتجاز الرهائن ، كان ينبغى أن يكون لوكالة المخابرات المركزية عدد أكبر من العملاء فى الداخل . وقدم كيزى إلى الرئيس ريجان تقريراً سرياً للغاية يتناول فيه بالتحليل ماحدث قبل ذلك فى عملية الإنقاذ . وكان التقرير يؤكد على عدم كفاءة هذه المصادر البشرية .

وكانت هناك دراسة أخرى سرية للغاية — أعدت للعرض على تيرنر وكانت تحمل عنوان « **إيران : تحليل لاحق** » — بذلت جهداً كبيراً فى وصف دور وكالة المخابرات المركزية فى الكارثة الإيرانية العامة . وكانت الدراسة ، التى تحمل على رأسها عبارة تحظر توزيعها على أحد ، خلاف تيرنر وقلة من كبار نوابه ومعاونيه ، عبارة عن تحليل قوامه مائة صفحة للأسباب والطريقة التى أخطأت بها وكالة المخابرات المركزية رصد ومتابعة الثورة الإيرانية .

وقد أعد هذه الدراسة روبرت جارفيس ، وهو أستاذ للعلوم السياسية فى جامعة كولومبيا تم جلبه كباحث مقيم فى وكالة المخابرات المركزية . ولما كان جارفيس خبيراً فى دراسة خطأ التصورات فى عملية صنع القرار ، فقد أتيح له الاطلاع على كل ماكان محللو الوكالة يطلعون عليه فى ذلك الوقت — تقارير المصادر البشرية ، كل برقيات وزارة الخارجية ، كل الرسائل التى يحظر نقل نسخ منها ، وما تلتقطه وكالة الأمن القومى . وأمضى شهرين فى دراسة درجين مليئين بالملفات عن هذه البيانات ، كما أجرى لقاءات مع أربعة من المحللين الرئيسيين بالوكالة ، وهم الذين قاموا تقريباً بكل العمل الخاص بمعلومات المخابرات التى كان يتم توزيعها على البيت الأبيض ووزارة الخارجية وغير ذلك .

وبدأت دراسة « **إيران : تحليل لاحق** » بطرح نقطة هادئة : إن إيران حالة صعبة ، ويمكن بسهولة أن يخطىء بشأنها شخص جيد.؛ فتقريباً ، ليست هناك أية حالة أخرى أمكن فيها لمتمردين عزل من السلاح أن يسقطوا زعيماً مثل الشاه يمتلك مثل هذه القوة العسكرية والأمنية الهائلة . ثم مضت الدراسة تمزق الطريقة التى تعاملت بها وكالة المخابرات المركزية مع إيران .

وكانت مشكلات المخابرات تتضمن :

○ أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن مؤهلة للتعامل مع موقف يتطور بسرعة ؛ وأصبح المحللون

غارقين فى خط الإنتاج اليومى ـــ تلخيص البرقيات أو « استخلاص لب البرقيات » وتغذية النشرة اليومية القومية للمخابرات أو التقرير اليومى المقدم للرئيس .

○ قال إرنست أونى كبير محللى إيران فى وكالة المخابرات المركزية إنه تلقى أربع أو خمس مذكرات رقيقة من أناس فى المستويات الأعلى ممن أعجبتهم تقاريره ؛ ولكن أحداً لم يسأله حقاً على الإطلاق ؛ ولم يبذل أحد أى جهد للجلوس ومحاولة حل اللغز ؛ بل ولم يكن هناك أى مؤشر على أنه كانت هناك مشكلة يتعين حل ألغازها . وتقلصت المخابرات إلى مجرد جمع كم من الوقائع وإلقائها إلى الآخرين ؛ أما إذا كان على المخابرات أن تجيب على الأسئلة الخاصة « بالغد » ، فسيكون عليها أن تقدم افتراضات ، والإفتراضات هى تكهنات ، والتكهنات أمر سيىء .

○ أن برقيات وكالة المخابرات المركزية ووزارة الخارجية لم تكن تتضمن ماهو أكثر كثيراً مما تتضمنه الصحف اليومية والتقارير التليفزيونية من وقائع . إلا أن مطبوعات مثل صحيفة « **لوموند** » الفرنسية (يسار الوسط) ومجلة « **الايكونومست** » البريطانية (يمين الوسط) ، اللتين كانتا تميلان إلى التكهنات والانتقادات بدرجة أكبر ، لم تكن تصل إلى محللى وكالة المخابرات المركزية إلا بالبريد العادى ، بعد أسبوع من صدورها ؛ وكانت تعتبر أخباراً قديمة ، ولم يكن أحد يقرأها . كما كانت هناك بضعة عوامل مساعدة خارجية تحد من تفكير المحللين ؛ ولم يكن هناك الكثير مما يمكن أن يشير إلى أنهم يسيرون فى الطريق الخطأ ؛ لم يكن هناك تفاعل فكرى .

○ كانت محطة وكالة المخابرات المركزية فى طهران منقسمة بشأن ما كان يجرى فى إيران ؛ إلا أن الاختلافات بين الأفراد لم تكن تظهر فى البرقيات والتقارير .

كانت قائمة الأولويات الرسمية لمحطة طهران تضع السوفييت فى المركز الأول ثم يلى ذلك جهود إيران للحصول على أسلحة نووية . أما الوضع السياسى الداخلى ، فكان يحتل مكاناً قرب نهاية القائمة . وقبل اندلاع أحداث الثورة فى إيران ببضعة أشهر ، بدأت محطة وكالة المخابرات المركزية تعدل أولوياتها : ولكن لم يكن هناك سوى إحساس متردد وغير حازم بوجود صراع سياسى دائر .

○ لم تكن هناك أية أجهزة للتصنت الالكترونى على مكتب الشاه أو تليفوناته ؛ كما لم تكن هناك أية معلومات مخابرات تتسم بأى قدر من الأهمية يتم جمعها بالوسائل التكنولوجية المتقدمة داخل إيران . وكان هناك إقتراح من وكالة الأمن القومى باقامة أحدث مركز للتصنت الالكترونى فى السفارة الأمريكية تتركز ثلث أعماله على الحكومة الإيرانية ؛ إلا أن الاقتراح قوبل بالرفض من جانب السفير الأمريكى وليام سوليفان ، الذى كان يشعر بأن لديه وفرة من معلومات المخابرات من خلال اتصاله المباشر بالشاه ، ولأن « السافاك فى قبضة يدنا » . ولم يكن لدى وكالة المخابرات المركزية أى عميل مأجور بالقرب من الشاه . فمثل هذه الإجراءات كانت تعتبر فيما يبدو محفوفة بالمخاطر بأكثر من اللازم . وأخطأت الوكالة فى تحديد جماعات المعارضة السياسية التى يتعين جمع المعلومات عنها . فقد كان لديها عملاء فى الجبهة الوطنية المعارضة المعتدلة التى

تنتمي إلى الطبقة المتوسطة ؛ ولكنها فشلت فى إدراك مدى ضعف قوة المعتدلين . وكان السؤال الذى ينبغى طرحه (مامدى قوة المعتدلين ؟) يمكن أن يقود محطة المخابرات المركزية إلى رجال الدين ، وهم المعارضة القوية حقاً .

○ كان هناك الكثير من الاتصالات الداخلية داخل وكالة المخابرات المركزية أو داخل وكالة الأمن القومى أو داخل وكالات المخابرات العسكرية ؛ ولكن لم يكن هناك على سبيل المثال كثير من الاتصالات (لتبادل المعلومات) بين المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومى .

○ لم تكن هناك طريقة للتفكير فى تفسيرات بديلة للبيانات . ولم يكن المحللون مضطرين لحشد الأدلة التى تدعم وجهات النظر البديلة ؛ ولم تكن هناك إعادة نظر على أى قدر من الأهمية ؛ ولم يكن هناك أى نظام لإختبار الافتراضات .

○ كان أفراد محطة (المخابرات المركزية فى طهران) يفترضون فيما يبدو أن المعارضة الدينية لاتستطيع فى العصر الحديث أن تعبىء الناس فى معارضة سياسية . كما أن وكالة المخابرات المركزية والسفارة لم تدركا أو تفكرا فى احتمال أن القومية الإيرانية يمكن أن تتوجه ضد الولايات المتحدة ، رغم أنه كان يسهل استخلاص هذه النتيجة من رجال الدين ، الذين كانوا يرون أن الشاه هو مجرد أداة « مصنوعة فى الولايات المتحدة » بنسبة مائة فى المائة ، وأنه يخضع لتوجيه واشنطن ووكالة المخابرات المركزية .

○ كان الشكل الدائرى هو الملمح الأكثر شيوعاً فى التحليلات ؛ فقد كان يبدأ بتقرير أن الشاه يملك قوى الأمن والجيش ، ثم يمضى إلى القول بأنه كان سيستخدم هذه القوى ، لو كانت هناك ضرورة لذلك،ثم يستطرد التحليل قائلا : إنه نظرا لأن الشاه لايستخدم القوة فمن الواضح عندئذ أن المعارضة لاتشكل تهديداً . وكانت هذه دائرة مفرغة لايمكن كسرها . فعدم إقدام الشاه على تصرف ما ، كان يعتبر دليلاً على أن الأمور تسير على مايرام . وكان السؤال الذى لم يطرحه أحد هو : ما القيود التى تمنع الشاه من استخدام القوة للبقاء فى الحكم ؟ وكان جانب من المشكلة يتمثل فى أن وكالة المخابرات المركزية لم تكن تعلم بأن الشاه كان مصاباً بالسرطان ، وأنه كان يتناول أدوية ربما كانت تسهم فى عدم قدرته على الحسم واتخاذ القرار .

○ كانت التقارير تستخدم كلمات وعبارات تعنى معانى مختلفة لمختلف الناس . فعبارة « سيقوم الشاه بعمل حاسم » كانت تعنى للكثيرين أنه سيستخدم القوة لقمع أى انتفاضة شعبية ، بينما كانت تعنى لآخرين أنه سيدخل إصلاحات ويخفف من حكمه الإستبدادى .

○ فى أغسطس ١٩٧٨ ، قال تقرير لوكالة المخابرات المركزية : « إن إيران ليست فى حالة ثورة ، ولا حتى فى حالة ما قبل الثورة ».وفى ٢٢ نوفمبر ١٩٧٨ ، انتهى تقرير آخر على وجه التحديد إلى أن الشاه « ليس مشلولاً بعدم القدرة على الحسم واتخاذ القرار » ، وأنه بوجه عام « يدرك الواقع بشكل دقيق » . وكان هناك تقدير عام لأجهزة المخابرات القومية فى ذلك العام ، وإن كان لم يكتمل على الإطلاق حيث انهار الوضع فى إيران ؛ ولكن ملاحظة تيرنر الوحيدة على

إحدى مسوداته الاولى كانت تقول : « ماذا يحدث إذا ماقامت روسيا بغزو إيران ؟ »

وأثبتت إيران واحداً من آراء كيزى القديمة : ألاالمخابرات يجب أن تظل ساكنة فى حالة من الخمول ، بل يجب أن تبذل كل جهد لجعل صناع السياسة يقدمون على العمل .

كان بريجينسكي مستشار الأمن القومى يريد أن يستخدم الشاه القوة لقمع مظاهرات الشوارع ؛ أما وزير الخارجية سايروس فانس فكان يعارض استخدام القوة . ولم يكن بمقدور الرئيس أن يتخذ قراراً . وكان لب الموقف يتمثل فى أن الشاه ماكان ليقدم على أى تصرف ، مالم يقل له رئيس الولايات المتحدة مايتعين عليه أن يفعل . وكان تردد كارتر وتردد الشاه هو كل مايحتاجه الثوريون لكى يزدهروا ، ثم يفوزوا فى نهاية المطاف .

كثيراً ماكان الخمينى موضوعاً تدور حوله الأحاديث فى اجتماعات البيت الأبيض . وكانت هناك رغبة فى إسقاطه إذا ماكان ذلك ممكناً . وبعد قدر من المناقشة مع الرئيس (ريجان) ، الذى بدا منتبهاً بأكثر مما هو معهود فيه ، طلب من كيزى أن يبحث عما إذا كان يمكن القيام بعملية سرية لإسقاط الخمينى واستبداله برضا بهلوى الابن الشاب للشاه الراحل . وعندما عرض كيزى هذه الفكرة فى لانجلى (مقر وكالة المخابرات المركزية) ، كسا الشحوب كل الوجوه الموجودة . فإذا كانت إيران مشكلة . فإن أسرة بهلوى كانت أسوأ من ذلك .

ولم يكن أحد فى إدارة العمليات يريد أن يفعل أى شىء من هذا القبيل . وكانت وزارة الخارجية تقاوم ذلك أيضاً . إلا أن كيزى ، الذى كان يفهم مايريده الرئيس ريجان ، كان يشعر بأنه يتعين على الإدارة أن تتصرف . وكان أفضل ماخرج به هو إصدار توجيه رئاسى بعملية سرية يتضمن تكليف وكالة المخابرات المركزية بإجراء مناقشات استطلاعية مع مختلف الجماعات المناهضة للخمينى التى تعيش فى المنفى لتحديد أيها يمكن أن تقوم بالمعارضة ، إن كان فيها من يستطيع ذلك . وقدم كيزى هذا التوجيه الرئاسى إلى البيت الأبيض كخطوة أولى ضرورية ، فوقعه الرئيس (ريجان) .

ولكى يتلافى كيزى المزيد من المفاجآت ، راح يبحث عن شخص آخر من خارج الوكالة .... يعمل كجهاز إنذار ثقافى يحذره من الكوارث المحدقة فى الخارج ... ودعا إلى مكتبه الدكتور كونستانتين مينجس ، وهو رجل محافظ فى الحادية والأربعين من العمر ، طويل ، يلبس النظارات ، وتبدو عليه مظاهر المثقفين ، وكان يعمل فى معهد هدسون ، كما كان قد عمل فى حملة ريجان الانتخابية ... وعندما سأله كيزى عن المشكلات الرئيسية فى مجال السياسة الخارجية ، قدم إليه مينجس العديد من نسخ الافتتاحيات والمقالات القصيرة التى كتبتها لصحيفة نيويورك تايمز . وفى مقال نشر عام ١٩٨٠ ، قال مينجس إن الأحداث الدائرة فى إيران وأفغانستان ونيكاراجوا تمثل « نقطة تحول فى الحرب الخفية التى تدور بين القوى الراديكالية والمعتدلة » من أجل السيطرة على البترول والشرق الأوسط وأمريكا الوسطى ...

وأخرج مينجس وثيقة من صفحتين ، وصف فيها كيف انضم الشيوعيون إلى أطراف أخرى فيما يسميه « إئتلاف زعزعة الاستقرار » وكانت تتضمن رسماً لثلاث مناطق استراتيجية تدور فيها « الحرب السياسية ــ شبه العسكرية ضد المصالح الأمريكية » ، هى أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا . وفى الشرق الأوسط ، حدد البلدان المستهدفة بأنها : إسرائيل ومصر وإيران (قبل الخمينى) وعمان واليمن الشمالى والأنظمة الحاكمة فى الخليج والمملكة العربية السعودية ؛ بينما حدد أطراف « ائتلاف زعزعة الاستقرار » بأنها : الاتحاد السوفييتى والأنظمة الموالية للسوفييت (اليمن الجنوبى وسوريا) وكوبا والفدائيون الفلسطينيون وليبيا .

وعندما انتقل فرانك كارلوتشي للعمل نائباً لمدير وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٧٨ ، حذره مينجس من حدوث متاعب فى إيران . إلا أن أحداً لم يستمع إليه !

وفي أواخر عام ١٩٨٤ ، تلقى كيزى مذكرة من خمس صفحات بعنوان « **نحو سياسة تجاه إيران** » ، أعدها جراهام فولر ، مسئول المخابرات الأمريكية عن الشرق الأدنى وجنوب آسيا . وجاء في المذكرة أن « الولايات المتحدة تواجه وضعاً كئيباً » في تطوير سياسة جديدة تجاه إيران ... وبأكثر الأشكال وضوحاً ، فإن نظام الخميني يترنح،وربما كان يتحرك نحو لحظة الحقيقة ؛ وسنشهد قريباً صراعاً على الخلافة . وليست هناك بالكاد أية أوراق يمكن أن تلعبها الولايات المتحدة : أما الاتحاد السوفيتي فلديه الكثير من الأوراق .

وأشار فولر إلى « عمودى » السياسة الأمريكية ــ حظر توريد الأسلحة إلى إيران والتأهب للرد على الإرهاب الذى ترعاه إيران . وقال فولر إن هاتين السياستين أصبحتا سلبيتين بالكامل . و « ربما صارتا الآن تسهلان المصالح السوفيتية بأكثر مما تسهل مصالحنا » .

ومضى يقول : « إلا أن من الضرورى أن نفكر في سياسة أكثر جرأة ــ وربما كانت أكثر مخاطرة ــ يكون من شأنها أن تضمن على الأقل صوتاً أمريكياً أكبر في الوضع الراهن . ... فما من أحد لديه أية أفكار لامعة حول الطريقة التي يمكن أن نعود بها إلى طهران !»

وشعر كيزى بأن الوقت قد حان . فعلى مدى شهور ، كان يلح على فولر لكي يطور بعضاً من هذه الأفكار ، وكان قد قرر أن يفعل شيئا في فترة رئاسة ريجان الثانية ... وأرسل نسخة من مذكرة فولر إلى شولتز .

وبعد ثلاثة أيام ، تم إعداد تقرير خاص حول تقديرات المخابرات ، بعنوان « **إيران : احتمالات عدم الاستقرار على المدى القريب** » قال في جوهره : إن الولايات المتحدة لن تكون من الأطراف اللاعبة في إيران . وكان كيزي سعيداً عندما وجد أن العديد من رجال ماكفرلين في مجلس الأمن القومي قد وضعوا مشروعاً لتوجيه رئاسى للأمن القومي ، وعرضوه على ريجان ليوقعه ، بتفويض الولايات المتحدة ببيع بعض الأسلحة إلى إيران . وعلى حد تعبير مشروع القرار ، فإن ذلك يشمل تزويد (إيران) بمعدات عسكرية مختارة تتحدد على أساس كل حالة على حدة .

وكتب كيزى إلى ماكفرلين يقول : « إنني أقر بشدة الخط الرئيسي لمشروع التوجيه الرئاسي بشأن السياسة الأمريكية تجاه إيران ، ولا سيما تأكيده على الحاجة لاتخاذ خطوات ملموسة في الوقت السليم لتعزيز النفوذ الأمريكى ، وبحيث لا يكون الاتحاد السوفيتى هو المستفيد الأول من التغييرات والاضطرابات في هذا البلد الحساس » .

وكتب شولتز إلى ماكفرلين ليقول : إنه غير موافق ، وخاصة « وأن جماعات لها صلات بإيران لازالت تحتجز رهائن أمريكيين في لبنان » . أما واينبرجر ، فقد كتب على النسخة التي وصلته كلمة « عبث » ـــ فقد كان يشعر بأن ذلك شيء مضحك ، بالضبط مثل دعوة القذافي على عشاء فاخر !! .

ولكن كيزي كان يعلم أن رفض وزيري الخارجية والدفاع لا يعني بالضرورة موت الفكرة !

وفي يوم ٨ أغسطس ١٩٨٥ ، حضر كيزي إجتماعاً لمجموعة تخطيط الأمن القومي في البيت الأبيض ، حضره كل من الرئيس ريجان وجورج بوش وشولتز وواينبرجر ودونالد ريجان وماكفرلين وبويندكستر . وعرض ماكفرلين خطة تقوم بموجبها إسرائيل بشحن صواريخ مضادة للدبابات من طراز « تاو » إلى إيران ؛ وبعد ذلك تقوم الولايات المتحدة بتعويض المخزون الإسرائيلي ، وكعلامة على حسن النوايا ستضمن إيران الافراج عن الرهائن الأمريكيين الباقين في لبنان .

واعترض شولتز وواينبرجر ، إلا أن كيزي كان معجبا بالاقتراح ، الذي وضعه دافيد كيمحى ، الرجل الثاني في وزارة الخارجية الاسرائيلية ، والذي كان قبل ذلك الرجل الثاني في جهاز المخابرات الاسرائيلية (الموساد) . وكان ماكفرلين قد اتصل بكيزي قبل ذلك . ورسم له صورة للاحتمالات . وكان كيمحى قد طلب من ماكفرلين ألا يتشاور في ذلك مع أي شخص أخر في الحكومة الأمريكية ، إلا أن ماكفرلين قال : إنه يحتاج إلى تقييم كيزي الشخصي . وقال إن وكالة المخابرات المركزية ستبقى خارج العملية ؛ فهى مشروع يمكن نفيه ، ويمكن أن يؤدي إلى إطلاق سراح بعض الرهائن . أما اشتراك الوكالة فيه فقد يتطلب صدور أمر تنفيذي رئاسي ، وبالتالي إخطار الكونجرس . وكان هذا بالتحديد هو نوع العمليات الذي لايمكن الثقة في الكونجرس بشأنه .

وحتى رغم أن وكالة المخابرات المركزية قد تلقت تقارير تفيد أنه قد تم قتل باكلي ، رئيس محطة المخابرات المركزية في بيروت والذي كان محتجزاً الآن لما يقرب من ثمانية عشر شهراً ، فإن كيزي كان لا يزال يتشبث بالأمل في خروجه حياً إذا ما أمكن تجديد بعض العلاقات مع الايرانيين .

وتقرر أن يكون اللفتنانت كولونيل أوليفر نورث هو الضابط المسئول عن العملية . وأصدرت له وزارة الخارجية جواز سفر باسم « وليم جود » ؛ وأقام الادميرال بويندكستر ، نائب ماكفرلين ؛ قناة خاصة مع نورث في نظام الكومبيوتر بمجلس الأمن القومي ـــ وسميت هذه القناة « شيك خاص على بياض » !

وفي يوم ١٢ سبتمبر ، اتصل نورث بتشارلز ألين ، مسئول المخابرات لشئون مكافحة الإرهاب ، والذي كان واحداً من أكثر رجال المخابرات علماً بما يدور في إيران . كان نورث يعرف أنه لا يمكن الثقة بإيران ؛ وكان يريد كل المعلومات المتاحة . وطلب من وكالة الأمن القومي تكثيف مراقبتها لأفراد بعينهم في إيران ولبنان . وكان أحدهم الوسيط الايراني مانوشير غوربانيفار ،الذي كانت له الأولوية في قائمة المراقبة ، بحيث يتم رصد مكالماته التليفونية و« التلكسات » التي يرسلها ويتلقاها وتحويلاته في البنوك . وكان غوربانيفار هو الوسيط الرئيسي بين الايرانيين والاسرائيليين في صفقة الأسلحة . وقرر نورث أن يقتصر توزيع نتائج المراقبة عليه هو وكيزي وماكفرلين وواينبرجر (لأن وزارة الدفاع هي التي ستعوض الاسرائيليين عن الأسلحة) . أما شولتز وكل الآخرين في وزارة الخارجية فكانوا مستبعدين !

وكان غوربانيفار معروفا بصورة جيدة لوكالة المخابرات المركزية ؛ فقد كان واحداً من مصادرها السرية منذ عام ١٩٧٤ . كان رجلاً مغامراً ، نصف سياسي ونصف رجل أعمال ، ممن يجدهم المرء على أبواب أجهزة المخابرات ؛ ولكنه كان كلما قرع الباب حاملاً الزهور في يديه ، كان الباب يغلق في وجهه . وفي عام ١٩٨١ مثلاً ، راح يضيف وقوداً لنيران الشائعات عن فرق الاغتيالات الليبية المزعومة التي تم إرسالها إلى الولايات المتحدة لقتل ريجان أو كبار مساعديه ؛ وبعد ذلك ، تأكدت وكالة المخابرات المركزية من أن معلومات غوربانيفار لم تكن خاطئة فحسب ، بل إنها كانت مختلقة و« مفبركة » على نحو متعمد . وفي عام ١٩٨٣ ، أنهت الوكالة علاقتها به كأحد مصادرها . وفي عام ١٩٨٤ ، أصدرت لرجالها تحذيراً رسمياً ، يصف غوربانيفار بأنه « موهوب في الاختلاق والفبركة ».وكان قد عرض ذات مرة تقديم معلومات سرية عن إيران لدولة أخرى إذا ما سمح لرجاله في المقابل بتهريب المخدرات من تلك الدولة . واتضح كذبه في اختبارين لكشف الكذب أجرتهما عليه وكالة المخابرات المركزية . وكان كيزي يدرك خطر غوربانيفار ؛ ولكنه كان من النوع الذي يصبح عادة عميلاً للمخابرات !

وكانت الشكوك بين إيران وإسرائيل تعقد تنفيذ صفقة الأسلحة . فإيران لم تكن تريد أن تدفع الثمن حتى تحصل على الأسلحة ، وإسرائيل لم تكن تريد تقديم صواريخ « تاو » حتى تحصل على الثمن . ولكسر هذا المأزق ، جاء غوربانيفار بفكرة « قرض وسيط » من رجل الأعمال السعودي عدنان خاشقجي ، الذي قدم خمسة ملايين دولار لشراء ٥٠٨ صواريخ من طراز « تاو ».وفي يوم ١٥ سبتمبر ١٩٨٥ ، تم الإفراج عن الأمريكي بنجامين وير ، رجل الدين الذي كان محتجزاً في لبنان !

... وفي مساء يوم ٢١ نوفمبر ، اتصل نورث برئيس قسم أوروبا بوكالة المخابرات المركزية ديوي كلاريدج . وكان نورث في حالة محمومة ؛ وقال إنه يحتاج مساعدة للحصول على حق الهبوط في البرتغال لطائرة إسرائيلية في مهمة إنسانية .

وأرسل كلاريدج من خلال القناة الخاصة بالمخابرات ، رسالة عاجلة للغاية إلى البرتغال ،

يستدعى فيها رئيس محطة المخابرات المركزية في لشبونة إلى السفارة في الساعة الثالثة صباحاً . ووجهه كلاريدج لأن ينجز هذا الطلب « بكل الوسائل » !

وقال كلاريدج في رسائله لرئيس محطته : « هذه مبادرة من مجلس الأمن القومي ، تتمتع باهتمام أعلى المستويات في الحكومة الأمريكية » ، ويجب ابلاغ البرتغال أن « مساندة ذلك ستكون موضع اعتبار وتقدير ... ويجب عدم إطلاع السفير (الأمريكي) على ذلك الأمر » . إلا أن البرتغال رفضت . وعندئذ ، طلب نورث اسم شركة تأجير طائرات تكون جديرة بالثقة ــ وبسرعة . واقترح قسم شئون الطيران بوكالة المخابرات المركزية اسم شركة صغيرة كانت تقوم بأعمال سرية لحساب الوكالة : خطوط طيران سانتا لوتشيا !

ورتب نورث أن تقوم سانتا لوتشيا بتوفير طائرتين من طراز « بوينج ــ ٧٠٧ » . وكان بمقدور الطائرتين بعد ذلك أن تحملا صواريخ مضادة للطائرات من طراز « هوك » إلى إسرائيل ، حيث تم نقلها إلى طائرات إسرائيلية حملتها إلى إيران ، وكان نورث يدير العملية من خلال حساب في بنك سويسري هو « ليك ريسورسز انكوربوريشن » (ورقم حسابه ــ ٢٢ - ٤٣٠ - ٣٨٦ في الكريدي سويس) .

وفي يوم الاثنين ٢٥ نوفمبر ، علم جون ماكماهون نائب مدير المخابرات المركزية بالأمر ، واستشاط غضباً . إنها عملية سرية ؛ فأين الأمر الرئاسي الذي يفوض ذلك ؟ ولذلك ، فقد كلف سبوركين المستشار القانوني للوكالة بوضع مشروع لأمر رئاسي تمهيداً لعرضه على ريجان . وبعد عمل ساعات ، جاء سبوركين بمشروع يقول فيه : « إنني أكلف مدير المخابرات المركزية بعدم إبلاغ الكونجرس الأمريكي ... حتى أكلفه بغير ذلك ».وفي موضع آخر « إنني أصدق بذلك على كل الأعمال السابقة التي قام مسئولون في الحكومة الأمريكية لتحقيق هذا الهدف ». وكان الأمر الرئاسي يصف ببساطة عملية لتبادل الرهائن بالأسلحة !

وأعطى ماكماهون مشروع الأمر الرئاسي إلى كيزي ليحصل على توقيع ريجان عليه . ورأى كيزي أنه مشروع جيد ... يتيح للرئيس فرصة لممارسة سلطته .

وقدم كيزي المشروع إلى البيت الأبيض . وفي مذكرة مرفقة إلى بويندكستر ، قال كيزي إن المشروع « يجب أن يعرض على الرئيس للحصول على توقيعه ، ويجب ألا تتناقله الأيدي في مستويات أقل من مستوانا » !

وخلال ذلك الأسبوع ، استقال ماكفرلين من منصبه كمستشار الأمن القومي للرئيس ، بعد أن أصبح على وشك الانهيار العصبي .وتم اختيار نائبه بويندكستر خلفاً له . وكان كيزي سعيداً بذلك ــ إذ أن بويندكستر كان متشدداً لا يرى حاجة للعب مع الكونجرس والصحافة !

وفي أول لقاء له مع الرئيس ريجان بصفته الجديدة كمستشار للأمن القومي ، يوم ٥ ديسمبر ، قدم بويندكستر مشروع الأمر الرئاسي الذي وضعته وكالة المخابرات المركزية . وكان بويندكستر

يرى أنه مجرد إجراء شكلي لتغطية موقف الوكالة في حالة انكشاف القضية . فالأمر الموجز الذي لم يكن يتجاوز صفحة واحدة كان يتناول الرهائن والأسلحة فحسب ، دون أن يتعرض للقضية الأوسع : قضية الانفتاح على إيران بصورة استراتيجية . إلا أن ريجان قرأه ووقعه . ووضع بويندكستر النسخة الوحيدة في خزانته ، واكتفى بإبلاغ الوكالة من خلال نورث بتوقيع الأمر .

وفي يوم ٧ ديسمبر . دعا بويندكستر لاجتماع آخر حول إيران في البيت الأبيض . وحضر ماكاهون نيابة عن كيزي . واعترض شولتز على مبادلة الرهائن بالأسلحة ؛ فذلك سيكون مؤشراً للإيرانيين على أن بمقدورهم الاستمرار في اختطاف الناس وتحقيق مكاسب . وقال واينبرجر إن الفكرة تفتح باب ابتزاز الولايات المتحدة من جانب إيران وإسرائيل . وتشكك ماكاهون في الفكرة الأساسية القائلة بأن هناك معتدلين في إيران يمكن أن تتعامل معهم الولايات المتحدة ، وقال إن كل هؤلاء المعتدلين قد قتلوا أو سجنوا عندما تولى الخميني السلطة . وقال ريجان إنه لابد من بذل كل الجهود للإفراج عن الرهائن ، وأنه ينبغي اتخاذ الخطوة التالية . وتم إرسال ماكفرلين (الذي كان قد أصبح الآن مواطنا « عادياً » غير رسمي بعد استقالته) ونورث إلى لندن لمقابلة الوسيط الإيراني غوربانيفار .

وفي العاشر من ديسمبر ، قدم ماكفرلين تقريراً للرئيس وواينبرجر وكيزي ، أعرب فيه عن رأي غاية في السوء في غوربانيفار ، باعتباره رجلاً يفتقر إلى الاستقامة وغير جدير بالثقة . وراح ريجان يفكر ، وطلب الاستمرار في قيام إسرائيل بشحن المزيد من الأسلحة إلى إيران . وقال إنه يمكن فيما بعد تبرير ذلك بأن الولايات المتحدة كانت تحاول التأثير على مستقبل إيران !

وأشار كيزي إلى أن هناك سابقة لذلك : وهى بالتحديد التبرير الذي ظلت إسرائيل تسوقه على مدى سنوات لمبيعات أسلحتها السرية للخميني ، والتي وصلت قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار ـــ ما من دولة يمكن أن تدير ظهرها لمستقبل إيران !

وفي وقت لاحق من هذا اليوم ، كتب كيزي إلى ماكاهون يقول : « في نهاية الاجتماع ، كنت أعتقد أن الرئيس لم يتخل تماما عن فكرة تشجيع الإسرائيليين على مواصلة الأمر مع الإيرانيين،وأعتقد أنه سيكون مستعداً للمخاطرة وتحمل تبعات ذلك مستقبلاً ، إذا ماأدى ذلك إلى الإفراج عن الرهائن ... »

وبعد تسعة أيام ، اجتمع كيزي مع مايكل ليدن ، وهو مستشار بمجلس الأمن القومي وكان وثيق الصلة بنورث وماكفرلين . وأبلغه ليدن بأن غوربانيفار سيأتي إلى واشنطون حاملاً معلومات سرية هامة واقتراحات للعمليات . وأوصل كيزي كلاً من نورث وليدن برئيس قسم إيران في وكالة المخابرات المركزية لتنسيق التعاون .

وفي واشنطن نزل غوربانيفار تحت اسم « نيكولاس كراليس » في فندق ماديسون . وفي سلسلة من الاجتماعات شملت مسئولي وكالة المخابرات المركزية وليدن ونورث ، اقترح

غوربانيفار عملية ضد القذافي ، يتم فيها الحصول من الزعيم الليبي على عشرة ملايين دولار مقابل « اختفاء » المقريف زعيم المعارضين الليبيين في المنفى ، الذي يظهر بعد ذلك مما يسبب حرجاً للقذافي !!

وقال أيضاً إن لديه معلومات سرية عن فريق اغتيالات إيراني يضم ثلاثة أفراد ويعمل في أوروبا لاغتيال المعارضين الايرانيين في المنفى وحده غوربانيفار مصدر معلوماته ، الذي اتضح أنه لا يمكن الثقة فيه ... وسأله مسئول وكالة المخابرات المركزية عما إذا كان يقبل إجراء اختبار آخر لكشف الكذب ؛ فقال إنه يوافق !

... وفي الأيام الأولى من عام ١٩٨٦ ، طلب نورث من سبوركين (المستشار القانوني بوكالة المخابرات المركزية) أن يضع مشروعاً لأمر رئاسي جديد حول إيران ، يضع أسس عملية سرية للمخابرات ، بالتنسيق مع أجهزة صديقة (إسرائيل) وأفراد (غوربانيفار والجنرال المتقاعد سيكورد . الذي كان يعمل في مجال تجارة ونقل السلاح !).وكان لهذه العملية هدفان : « إقامة حكومة أكثر اعتدالاً في إيران ، والحصول على معلومات سرية هامة لا يمكن توافرها من مصادر أخرى ... ».وبعد مناقشات ، أضيف هدف ثالث : « التعجيل بالإفراج عن الرهائن الأمريكيين المحتجزين في بيروت » !

وفي يوم ٦ يناير ١٩٨٦ ، اجتمع الرئيس ريجان ونائبه بوش وشولتز واينبرجر وكيزي ورونالد ريجان وأدوين ميس وبويندكستر في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض لبحث موضوع إيران .

وطرح بويندكستر خطة للاستمرار في مبيعات الأسلحة . وقال في برود إن إيران تريد علامة على حسن النوايا ،وقال إن الصفقة ستتم في وقت قصير ، مابين الشهر والشهرين ، وأن إيران ستفرج عن الرهائن الأمريكيين الخمسة الباقين . ونظراً لحساسية الصفقة والخطر الذي يحيط بحياة الرهائن ، لن يتم إبلاغ لجان المخابرات بالكونجرس حتى يتم إطلاق سراح الرهائن ويركبون الطائرات خارجين من لبنان . سيتم كل ذلك قبل إعلان أي شيء ؛ وفي نفس الوقت ، سيتم نفى أي دور للولايات المتحدة !

وتوتر شولتز ، وقال إنه يعارض الخطة . وقال إنها ستقوض مجمل السياسة الأمريكية بشأن الإرهاب ، وراح يذكرهم بأنها تقضي بعدم التعامل مع الإرهابيين ، وعدم بيع أسلحة لهم ، وعدم دفع فدية مقابل الرهائن .

واعترض واينبرجر أيضا . وقال إن الخطة تجعل الولايات المتحدة عرضة لأكثر أشكال الابتزاز فجاجة : ففي أي وقت لا يحصل فيه الايرانيون على ما يريدون ، فإنهم سيهددون بكشف هذه الترتيبات « بطريقة ما يحدث في الشرق الأوسط » !

ورد بويندكستر بأن هذا موقف خاص ، وأنه لايتعارض مع السياسة الأمريكية العامة إنه مجرد استثناء !

وقال شولتز إن الخطة لن تنجح ؛ كما أن مسألة النفي هى وهم ...

أما كيزى ، فكان يؤيد الخطة بشدة . وقال إنه سيتم تنفيذ الخطة بسرعة ، وإذا لم تسفر شحنات الأسلحة الأولى عن شيء ، سينتهي الأمر . وقال إن إيران لها دور خاص في العالم ، ولها مكان خاص على الخريطة ، في « بطن » الاتحاد السوفيتي مباشرة . وقال إن الولايات المتحدة لايمكن أن تدير ظهرها لإيران ، وتتركها تسقط في دائرة النفوذ السوفيتي .

... وانفض الاجتماع والجميع يشعرون بأن الرئيس ريجان يميل للمضي قدماً في الخطة .

... وفي منتصف شهر يناير ، وقع ريجان على الأمر التنفيذي الرئاسي الذي يفوض بيع أسلحة إلى إيران من خلال وكالة المخابرات المركزية . ووضع بويندكستر النسخة الوحيدة من الأمر الرئاسي في خزانته !

وذهب كلير جورج نائب مدير المخابرات المركزية لشئون العمليات إلى البيت الأبيض ، وقرأ نص الأمر الرئاسي في مكتب بويندكستر . ستحتاج وكالة المخابرات المركزية إلى ٥ر٤٠٨ صواريخ في طراز « تاو » . ونظراً للتعاملات السابقة مع غوربانيفار ونتيجة اختبار كشف الكذب (كان الشيء الصحيح الوحيد الذي ذكره غوربانيفار هو اسمه !!)،لم يكن جورج يريد أن يستخدمه هذه المرة.! ولكن كيزي كان يميل إلى استخدام الرجل — إنه وغد ولكن الأمر يستحق المحاولة !

وذهب ماكاهون إلى مكتب بويندكستر لقراءة نص الأمر الرئاسي ؛ واكتشف من مستشار الأمن القومي أنه يخطط لتزويد الإيرانيين بمعلومات سرية لمساعدتهم في حربهم مع العراق !!

وقال ماكاهون في حرارة ، « إن ذلك يمكن أن يعطيهم ميزة هجومية مؤكدة ؛ ويمكن أن يسبب نتائج أشبه بالزلزال ! »،وراح يتعجب : ياإلهي ، إن وكالة المخابرات المركزية تقوم بالفعل بعملية لتزويد العراقيين بمعلومات سرية بشأن جبهة القتال . هل ستكون الوكالة والحكومة الأمريكية في الوضع الذي تقدم فيه معلومات سرية للجانبين ! ؟

وأصر بويندكستر على أن معلومات المخابرات السرية ستثبت صدقها ؛ وقال : إن الألف صاروخ الأولى من طراز « تاو » ستكون اختباراً لمعرفة ما إذا كان سيتم الافراج عن الرهائن .

وإعترض ماكاهون .

وقال بويندكستر : « إن لدينا الآن فرصة يجب ألا نضيعها » ؛ ثم استطرد قائلاً دون أن يرفض النقاط التي أثارها ماكاهون مباشرة : « ويجب أن نتقدم لاستكشاف هذه الفرصة ؛ وإذا لم تنجح الخطة ، فإن كل ما سنكون قد خسرناه هو قليل من المعلومات السرية و ٠٠٠ر١ صاروخ . أما إذا نجحت ، فربما استطعنا أن نغير الكثير من الأشياء في الشرق الأوسط ! »

وهرع ماكماهون عائداً إلى مقر وكالة المخابرات المركزية في لانجلي ، وراح يطارد كيزي الذي كان خارج البلاد . وأكد له كيزي أنه يعلم بالعملية ، وأنه قد وافق عليها . وعندئذ ، قام ماكماهون بإقناع نورث بعدم تزويد إيران بصورة كاملة من معلومات المخابرات عن جبهة القتال ؛ وإنما جزء منها فقط . فسيكون ذلك كافياً لإظهار حسن النوايا دون إعطاء الايرانيين ميزة في القتال . ووافق نورث على ذلك !

... ورغم أن ليبيا كانت هى التي تشغل إدارة ريجان على المستوى العلني في شتاء ربيع عام ١٩٨٦ ، فإن إيران كانت هى التي تهيمن وراء الكواليس على جدول أعمال السياسة الخارجية في البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزية .

وبحلول شهر إبريل كان نورث قد أدمج بالكامل عمليتي الأسلحة لإيران والدعم للكونترا المناهضين لحكومة نيكاراجوا ... وراح يشرح لكيزي ، الذي كان يعتبره أباً روحياً له ، كيف أنه اشترك مع الاسرائيليين في ابتكار فكرة تحويل الأموال التي ستأتي من إيران لتمويل متمردي الكونترا . وأدرك كيزي المفارقة على الفور ؛ فإيران قد حاولت قبل ذلك شحن أسلحة لحكومة الساندينستا في نيكاراجوا ، وقدمت لها ائتمانات بترولية بنحو ١٠٠ مليون دولار على مدى سنوات . والآن ، فإن جعل آيات الله يمولون الكونترا سيكون إنجازاً استراتيجياً ؛ سيكون ، « خبطة » ذات أبعاد لا يمكن تخيلها : أن تجعل عدواً يمول صديقاً لك . ووصف كيزي ذلك بأنه « العملية السرية العظمى » ... وحذر كيزي نورث من أنه من المؤكد تقريباً أن غوربانيفار عميل للمخابرات الإسرائيلية ؛ إلا أنه أضاف أن ذلك يعني ضرورة توخي قدر أكبر من الحرص معه ، لا عدم استخدامه !

... وفي أواخر شهر مايو ١٩٨٦ ، قام ماكفرلين ونورث وعدة أشخاص آخرين ، من بينهم جورج كيف ، وهو رئيس سابق لمحطة المخابرات المركزية في طهران يتحدث اللغة الفارسية ، بزيارة طهران بأسماء مستعارة مع شحنة الأسلحة ، على أمل الإفراج عن كل الرهائن . إلا أن ماكفرلين ونورث عادا خاويا الوفاض . وقال كيف في أحد تقاريره إلى كيزي أن غوربانيفار اقترح استخدام الأموال الزائدة من مبيعات الأسلحة في دعم متمردي الكونترا والمقاومة الأفغانية .

وفي صيف ١٩٨٦ ، علم غوربانيفار أنه سيتم استبعاده من عملية الأسلحة الإيرانية ، حيث كانت الولايات المتحدة قد طورت قناة سرية أخرى من خلال ابن أخت هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان الإيراني القوى . ولذلك ، راح غوربانيفار يكثف جهوده مع مصادره في إيران إلى أقصى حد ؛ ونجحت جهوده هذه المرة ، فتم في ٢٦ يوليو الإفراج عن الأب لورانس جينكو ، الأمريكي الذي كان محتجزاً كرهينة منذ ثمانية عشر شهراً . وكتب كيزي مذكرة سرية للغاية إلى بويندكستر ، قال فيها : « لا شك في أن العملية الايرانية قد نجحت هذه المرة ، بعد سلسلة من الفشل ... وباختصار ، واستناداً إلى معلومات المخابرات السرية التي بحوزتي ، فإنني أعتقد أننا

يجب أن نستمر ... وانني واثق من أن ذلك ربما كان الطريق الوحيد الذي يمكن أن نمضي فيه ، مع التوازن الدقيق بين القوى في إيران » .

... وفي أواخر عام ١٩٨٦ ، كان كيزي لا يزال مصمماً على إنجاز تقدم بشأن إيران . ولم يعد ذلك يقتصر على مجرد بيع الأسلحة لفتح الباب الموصل للخميني أو لحرمان السوفيت من الانفراد بالنفوذ ، أو حتى لإطلاق سراح الرهائن . بل لقد كانت هناك عمليات سرية طموحة وقائمة ، منذ وقت طويل لدى وكالة المخابرات المركزية لدعم محاولة للإطاحة بالخميني ، ولإنزال الهزيمة بإيران على يد العراقيين .

ومنذ عام ١٩٨٢ ، كانت وكالة المخابرات المركزية تدعم الحركة الرئيسية للإيرانيين المنفيين المناهضين للخميني ، وهى « جبهة تحرير إيران » التي تتخذ من باريس مقراً لها ، بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار شهرياً . ولم يكن كيزي يتوقع بأي شكل واقعي أن تنجح هذه المجموعة فى القيام بانقلاب على الإطلاق ؛ إلا أن اتصالاتهم كانت توفر بعض المعلومات السرية الهزيلة للمخابرات .

وكان هناك مبلغ آخر يتراوح بين ٢٠,٠٠٠ و ٣٠,٠٠٠ دولار شهرياً يذهب لدعم « راديو التحرير » الذي كان يبث برامج مناهضة للخميني من مصر إلى إيران لمدة أربع ساعات يومياً .

وقبل ذلك ، وفي شهر أغسطس ١٩٨٦ ، كانت وكالة المخابرات المركزية قد أقامت صلة مباشرة سرية للغاية بين واشنطن وبغداد ، لإمداد العراقيين بمعلومات سرية أفضل وأسرع مما كانت تحصل عليه الأقمار الصناعية الأمريكية . وقد التقى كيزي بمسئولين عراقيين كبار ليتأكد من انتظام عمل قناة الاتصال الجديدة ، ولتشجيعهم على شن المزيد من الهجمات على إيران ، وخاصة على الأهداف الاقتصادية . وفي منتصف أغسطس ، شن العراقيون غارة مفاجئة على محطة تصدير البترول الايرانية في جزيرة سري ، التي كانت تعتبر قبل ذلك في مأمن من الغارات العراقية بسبب بعد المسافة .

وفي شهر سبتمبر ، أمدت وكالة المخابرات المركزية رضا بهلوى ابن الشاه الراحل ، بجهاز مصغر للبث التليفزيوني ، استخدمه في بث إذاعة تليفزيونية لمدة ١١ دقيقة إلى إيران ، وأعلن فيها « الشاه الطفل » كما كان يسميه خصومه ، أنه « سيعود ! » .

وفيما يتعلق بمعلومات المخابرات السرية التي كان يجري تزويد إيران بها كجزء من الصفقة السرية لمبادلة الرهائن بالأسلحة ، فقد وافق كيزي على أن تشمل قليلا من التضليل . وفي مذكرة إلى بويندكستر ، قال نورث إن كيزي وتويتن وكيف « يدركون أنه ليس ثمة حاجة لأن تكون المعلومات دقيقة ... إننا نعتقد أن من الممكن تقديم مزيج من المعلومات الحقيقية والزائفة ، لإرضاء قلقهم حول « حسن النوايا ... » .

وكان كيزي معجباً بتطوير القنوات السرية الجديدة إلى إيران . وكانت إحداها من خلال ابن

أخت هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان ؛ بينما كانت هناك قناة أخرى من خلال مدير مخابرات الحرس الثوري بمكتب رئيس الوزراء . وعندما زار ابن أخت رافسنجاني واشنطن سراً ليلتقي مع نورث . تم إقرار « عملية مراقبة » على حد تعبير نورث ، بحيث يمكن تسجيل ما يدور في الاجتماعات خلسة .

وأبلغ نورث بويندكستر بأن « المحادثات تجري بصورة جيدة جداً . واعتقد مخلصاً أن ر . ر . (رونالد ريجان) يمكن أن يلعب دوراً في إنهاء الحرب الايرانية العراقية مثلما فعل روزفلت بالنسبة للحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٤ ... » .

... وراح قلق تشارلز آلن ، كبير محللي وكالة المخابرات المركزية للشئون الايرانية ، يتزايد ،

بينما كانت العملية برمتها تخرج عن نطاق السيطرة . وكانت وكالة الأمن القومي تتابع نشاطها بشكل كامل ، بحيث ما كان بمقدور غوربانيفار أو الإسرائيليين أو غيرهم من الوسطاء أن يقوموا بالكاد بأي تحرك دون أن يتم رصدهم . وبدأ آلن يلحظ زيادة غير معقولة في أسعار الأسلحة الايرانية ، فقد كانت هناك ملايين الدولارات ناقصة أو لا توجد بيانات بشأنها : ٣,٥ مليون دولار متبقية من أول شحنة عام ١٩٨٥ ؛ و٢٤ مليون دولار متبقية من حساب ببنك سويسري منذ ديسمبر ١٩٨٥ ؛ و٣ ملايين دولار كفوائد على وديعة لمدة ثلاثين يوماً . وعادة فان مثل هذه العمليات السرية كان يجري ضبط حساباتها إلى أقرب نصف دولار . أما في هذه العملية.. فقد كانت هناك أرباح نقدية هائلة.وراح آلن يمحص في المعلومات السرية الواردة نتيجة رصد المشاركين في العملية والتجسس عليهم : واكتشف أن هناك كثيراً من الشكاوى من جانب الإيرانيين ، فضلا عن أولئك الذين دفعوا بعض المال مثل خاشقجي . وأدرك آلن أن نفس الأشخاص (الجنرال سيكورد ورجاله) هم الذين يقومون بتزويد كل من الكونترا والايرانيين بالأسلحة . وتوجه آلن الذي استبد به القلق إلى روبرت جيتس نائب مدير المخابرات المركزية ، الذي أحاله إلى كيزي .

وفي السابع من أكتوبر ، التقى آلن مع كيزي ، وأبلغه باحتمال تحويل الأموال من صفقة الأسلحة الايرانية إلى رجال الكونترا . وقال كيزي إنه كان يتكلم لتوه مع روي فورمارك . وهو رجل أعمال من نيويورك يعمل محامياً لخاشقجي . وأبلغه فورمارك أن المستثمرين الذين ساعدوا خاشقجي في توفير قرض العشرة ملايين دولار مستاءون جداً جداً ؛ وأنهم يشعرون بالخديعة ، ويهددون برفع دعوى قضائية ... واتفق على أن يصوغ آلن كل مخاوفه في مذكرة .

وفي التاسع من أكتوبر ، توجه الكولونيل نورث إلى مقر وكالة المخابرات المركزية.. حيث التقى مع كيزي وجيتس ... وراح يعرض بشكل موجز للقاءات الأخيرة التي أجراها مع المندوبين الإيرانيين الجدد ؛ وكان متفائلاً كعادته . وقال إن من الممكن إطلاق سراح أحد الرهائن على الأقل ــ ولكن للأسف ليس جثة وليم باكلي رئيس محطة المخابرات المركزية في بيروت ، الذي كان من المفترض الآن أنه قتل . وقال إن هؤلاء الإيرانيين قد أبلغوه بأن هناك تقرير

استجواب يقع في ٤٠٠ صفحة لما أدلى به باكلي من اعترافات تحت وطأة التعذيب . وقال نورث إنه ربما أمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير ! .

وأعرب كيزي عن قلقه من مدى تأمين العملية : وقال إن غوربانيفار مستاءوقد ينفجر في أية لحظة ! .

وبعد أيام ، تحدث نورث مع كيزي . الذي نصحه بالتخلص من كل الأوراق التي تثبت عملية تحويل الأموال من صفقة الأسلحة الايرانية إلى رجال الكونترا ... وقال كيزي إنه سيتعين أن يتحمل شخص ما ، مسئولية ما حدث : ولكن الكولونيل نورث لم يكن مسئولا رفيع المستوى بما يمكن أن يكون ضحية مقنعة ــ ربما سيستلزم الأمر أن يكون بويندكستر هو الضحية المناسبة !

وفي ١٤ أكتوبر . قدم تشارلز آلن إلى روبرت جيتس مذكرة من سبع صفحات تتضمن ثلاث توصيات . أولاً : تشكيل لجنة للتخطيط في مجلس الأمن القومي ، مع الاستعانة بشخصية من الخارج مثل هنري كيسنجر أو ريتشارد هيلمز (أحد رؤساء الوكالة السابقين) ، للقيام بمراجعة جادة وإخضاع هذه المبادرة السرية للأسئلة الحقيقية والجوهرية : ما الأهداف الحقيقية ؟ وما الخيارات المتاحة ؟ وما الدوافع الحقيقية ؟

وثانياً : فإن البيت الأبيض ووكالة المخابرات المركزية يجب أن يستعدا لانكشاف أمر هذه العملية السرية ... وثالثاً : يتعين عليهم أن يحددوا أفضل طريقة لاغلاق الصلة مع غوربانيفار بصورة منظمة .

وفي الصفحة السادسة من المذكرة ، كتب آلن : « إن حكومة الولايات المتحدة ، مع حكومة إسرائيل قد حصلتا على مكاسب كبيرة من هذه الصفقات ، وقد أعيد توزيع جانب من هذه المكاسب على مشروعات أخرى خاصة بالولايات المتحدة وإسرائيل » .

وقرأ جيتس المذكرة ، ونقلها إلى كيزي ، الذي قرأها ووافق بدوره على أنها أشبه بقنبلة ... فطلب من بويندكستر عقد اجتماع عاجل لتدارس الموقف ... وفي الاجتماع ، اقترح كيزي الاستعانة بالمستشار القانوني للبيت الأبيض ، وبأن يعلن الرئيس ريجان العملية على الرأي العام الأمريكي . بدلا من أن تتسرب أنباؤها قطعة قطعة ... ورفض بويندكستر !

وفي تلك الأثناء ، استمر نورث يبيع الأسلحة لايران.، وباستخدام القناة الجديدة مع ابن أخت رافسنجاني ، أودعت إيران ٧ ملايين دولار في ذلك الحساب بالبنك السويسري ، كما سحبت مليوني دولار آخرين ، لدفع ثمن ٥٠٠ صاروخ من طراز « تاو » كان قد تم تسليمها لإيران في أواخر شهر أكتوبر ــ وبقى مبلغ ٥ ملايين دولار . وأبلغ نورث بويندكستر أن الولايات المتحدة واثقة من أنه سيتم إطلاق سراح رهينتين « خلال الأيام القليلة القادمة ».وفي الثانى من نوفمبر ، تم الإفراج عن الأمريكي دافيد جاكوبسون .

وفي اليوم التالي ، نشرت مجلة « **الشراع** » اللبنانية أن الولايات المتحدة تمد ايران بالأسلحة

سراً ، وأن ماكفرلين قد زار طهران سراً في وقت سابق من ذلك العام . وكان شولتز في طريقه إلى فيينا لحضور محادثات الحد من الأسلحة مع السوفيت ، عندما نشرت هذه الأنباء ؛ فأرسل برقية إلى بويندكستر يوصي فيها بإعلان العملية ومحاولة شرحها وتبريرها . ورد عليه بويندكستر ببرقية تقول إن كلا من نائب الرئيس بوش ووزير الدفاع واينبرجر ومدير المخابرات المركزية كيزي متفقون على ضرورة الاستمرار في « التزام الصمت الكامل » ... وفي السابع من نوفمبر ، قال الرئيس ريجان للصحفيين إن الرواية التي نشرت في بيروت « لا أساس لها من الصحة » !

وفي مساء يوم ١٨ نوفمبر ، توجهت إلى البيت الأبيض لأقابل آل كيل ، نائب بويندكستر ، الذي كان يريد مناقشتي لإقناعي بعدم نشر موضوع عن الجهود السرية المبذولة لدعم الإيرانيين المعارضين للخميني في المنفى ، وهى الجهود التي كانت تجري إلى جانب مبادرة بيع الأسلحة لحكومة الخميني نفسه !

... وراح كيل يقول إنه لم يكن أمامهم أي خيار سوى بيع الأسلحة للإيرانيين ؟ فالأسلحة هي « العملة » الرئيسية في الشرق الأوسط . وقال . « كان لابد أن نثبت صدقنا . وبصراحة ، لم نكن نثق في أحد ، لم نكن نثق في إيران ، ولم نكن نثق في القنوات التي نتعامل معها . وهم أيضاً ماكانوا يثقون بنا . لم تكن هناك ثقة متبادلة . فقد كنا نحن الشيطان الأعظم . إذن ، كيف يمكن أن تثبت صدقك ؟ أتبيع لهم الألبان المجففة ؟ أم تبيع لهم الأربطة ؟ كل ذلك يجدونه في أقرب متجر . وكان علينا أن نجرب الأسلحة ! »

وقال إن الأمر سيكون « مدمراً » إذا نشر هذا الموضوع الذي يقول ، أو حتى يلمح بأن الولايات المتحدة لم تكن تقتصر على التعامل مع قنوات المعتدلين في إيران ، بل وأيضاً مع المعارضيين المنفيين المرتبطين بنظام الشاه . وسكت قليلاً ، ثم قال : « لا يمكن أن تسكت طهران على ذلك بأي حال من الأحوال ! »

ورددت على ذلك بأن الحكومة الايرانية تتهم على الدوام وكالة المخابرات المركزية بمساعدة المنفيين المعارضين والقوى الموالية للشاه . وهم يقولون ذلك في صحفهم وإذاعتهم . والمنفيون أنفسهم يعرفون أنهم يتلقون الأموال من وكالة المخابرات المركزية ؛ وقد اعترفوا بذلك في تصريحات للصحفيين في باريس .

ووافق على ذلك ؛ ولكنه قال : إن مثل هذه الأخبار تنشر بصورة غير بارزة في الصفحات الداخلية ، وليس في الصفحة الأولى ... وقال ، « إعطني ٢٤ ساعة على الأقل ، أو ٧٢ ساعة كما آمل لكي نتصل بقنواتنا في طهران ، هؤلاء المعتدلين ، لكي نحذرهم من أن موضوعاً سيئاً على وشك النشر ... »

ولكننا في **الواشنطن بوست** لم نقتنع بذلك ؛ فتقديرات البيت الأبيض لم تعد تتمتع بثقل كبير . وكان مقرراً أن يعقد ريجان مؤتمراً صحفياً في اليوم التالي ؛ وكنا نشك في أن البيت الأبيض لم يكن يريد أن ينشر موضوع عن تزويد الخميني بالأسلحة بينما تقوم وكالة المخابرات

المركزية بمساعدة معارضي الخميني وأنصار « الشاه الطفل » الذي يريد الإطاحة بالخميني . وقررنا نشر الموضوع .

وفي تلك الليلة ، راح نورث وماكفرلين والعديد من المعاونين الآخرين في مجلس الأمن القومي يعملون بصورة محمومة لتلفيق تسلسل للأحداث ينأى بالرئيس ريجان عن المسألة ويخفي دوره ، ولا سيما موافقته الأولية على شحنات الأسلحة الإسرائيلية الأولى عام ١٩٨٥ ...

وفي المؤتمر الصحفي ، راح ريجان يدافع عن عملية إيران : « لا أعتقد أننا ارتكبنا أي خطأ ... ولا أرى أنها فضيحة أو فشل كبير من أي نوع » . وخلال المؤتمر الصحفي ، أنكر ريجان أربع مرات أنه وافق « وتغاضى » عن شحنات الأسلحة الاسرائيلية ، بل وأنكر أن أية دولة أخرى قد اشتركت في العملية.، إلا أنه بعد ٢٥ دقيقة فحسب من المؤتمر الصحفي ، أصدر ريجان تصحيحاً غير عادي قال فيه إنه قد وافق وتغاضى في الواقع عن شحنة أسلحة من هذا النوع قامت بها دولة أخرى !!

وفي اليوم التالي ، ذهب كيزي ونائبه جيتس إلى البيت الأبيض لمحاولة حل خلاف مع نورث ، الذي كان يزعم أنه لم يكن هو الذي طلب مساعدة من وكالة المخابرات المركزية في ترتيب شحنة الأسلحة الإسرائيلية في نوفمبر ١٩٨٥ . واتفق بويندكستر ونورث في النهاية على أن نورث هو الذي طلب ذلك . وفي تلك الليلة ، عاد كيزي مرة أخرى إلى البيت الأبيض ، لمحاولة إعداد الشهادة التي سيدلي بها في اليوم التالي أمام لجنتي شئون المخابرات بالكونجرس . وقابل بويندكستر وشولتز وإدوين ميس ؛ وقال إنه يعتزم أن يقول في شهادته أن وكالة المخابرات المركزية كانت تظن أن الشحنة الإسرائيلية عام ١٩٨٥ ، هي مجرد « معدات حفر لعمليات البترول » .

وفي وقت لاحق من تلك الليلة ، توجه شولتز إلى مقر إقامة ريجان في البيت الأبيض . وفي لقاء عصيب ، راح وزير الخارجية يبلغ الرئيس الأمريكي أن مدير وكالة المخابرات المركزية ينوي أن يكذب على لجنتي الكونجرس ، وأنه لابد من عمل شيء ما . وقال إن مثل هذه التصريحات لن تصمد أمام أي فحص مهما كان سطحياً . وكان شولتز يغلي ؛ فلم يكن يتصور على الاطلاق أن يحدث مثل هذا الحديث ، الذي كان يكاد فيه أن يوبخ رئيس الولايات المتحدة . ولكنه قال لريجان إنه لابد من مواجهة الحقائق : فكل من سينظر إلى الموضوع سيدرك أن جوهره هو مبادلة الأسلحة بالرهائن !

... وأدلى كيزي بشهادته أمام لجنتي شئون المخابرات بمجلس النواب والشيوخ ؛ ولم يذكر فيها أية حقائق جديدة ... فلم يثر مسألة العشرة ملايين دولار الناقصة؛ ولم يذكر اسم الكولونيل أوليفر نورث ؛ ولم يذكر احتمال تحويل بعض النقود إلى الكونترا ؛ كما لم يذكر قصة « معدات البترول » بالنسبة للشحنة الاسرائيلية !

وفي نفس ذلك اليوم ، توجه أدوين ميس وزير العدل إلى ريجان : وأبلغه بأن الروايات التي

يقدمها الجميع مليئة بالتناقضات والثغرات،: وأن موقف الادارة سيكون سخيفاً عندما يبحث الكونجرس الموضوع ... وكلفه ريجان ببدء تحقيق رسمي !

واتصل ميس بمستشار الأمن القومي بويندكستر . وطلب منه أن يجمع له كل الأوراق والوثائق المتصلة بالموضوع ... وكان أول ما فعله بويندكستر هو أن أخرج النسخة الوحيدة التي كان يحتفظ بها في خزانته للأمر التنفيذي الرئاسي الذي وقعه الرئيس ريجان في الخامس من ديسمبر ١٩٨٥ بموافقته على هذه العملية السرية . وكان هذا الأمر الرئاسي يصور العملية بوضوح على أنها مبادلة للأسلحة بالرهائن ــ وهو بالتحديد ماكان ريجان ينفيه الآن ... وقرر بويندكستر أن يتصرف ؛ فمزق الأمر الرئاسي وأحرق قصاصاته مع عدة وثائق ومذكرات أخرى !!!

وبعد ظهر نفس اليوم ، اتصل ميس بالمستشار السابق ماكفرلين في بيته،وأبلغه بتكليفه بإعداد تقرير عن العملية بأسرها ؛ فمر عليه ماكفرلين فى وزارة العدل فى نفس اليوم .

وظل ماكفرلين يحكى لمدة ساعة ونصف الساعة مايتذكره من أحداث : ولا سيما عن دور ريجان والوزراء الآخرين ... ولكن عندما انتهى اللقاء : وخرج من الغرفة أحد مساعدى ميس : فوجىء وزير العدل الذى كان على وشك الخروج بماكفرلين يقول :

ــ انتظر لحظة . فإننى أريد أن أحدثك عن شيء ... إنك تعرف أننى قد قررت أن أتحمل المسئولية عن كل شيء فى هذا الموضوع ، وسأظل أتحمل مسئولية ذلك .

ــ لقد لاحظت ذلك بالفعل .

ــ ولكننى أريدك أن تعرف أنه منذ البداية كان الرئيس ريجان يقف وراء هذه العملية بالكامل ؛ ولم تكن لديه أية تحفظات على الاطلاق فى الموافقة على أى شيء يريد الاسرائيليون أن يفعلوه هنا !!

ــ أعرف هذا ! وأستطيع أن أفهم السبب وراء ذلك ... !!

... وفى مساء نفس اليوم ، توجه الكولونيل نورث إلى مكتبه ، حيث قام هو وسكرتيرته فاون هول بتمزيق الوثائق والمذكرات والرسائل الخاصة بالعملية .واستغرق هذا الأمر منها حوالى الساعة . كما طلب مساعدتها فى إدخال تغييرات على بعض الوثائق وإزالة الإشارات التى يمكن أن تثير المتاعب !

... وظهر يوم ٢٦ نوفمبر ١٩٨٦ ، عقد الرئيس ريجان مؤتمراً صحفياً ، ألقى فى بدايته بياناً قصيراً ، ثم قدم وزير العدل إدوين ميس ، الذى أعلن أنه قد تم تحويل مبلغ يتراوح بين عشرة ملايين وثلاثين مليون دولار إلى الكونترا . وظهرت الصدمة على وجه الرئيس ريجان ، الذى أعلن أنه لم يكن يعلم بذلك من قبل (!!) وأعلن بعد ذلك أن بويندكستر قد قدم استقالته ، وأن الكولونيل نورث قد فصل من منصبه ! .

وفى وقت لاحق من بعد الظهر تمكنت فاون هول من التسلل إلى مكتب نورث ، حيث قامت

بتهريب عدد كبير من الوثائق والأوراق فى ملابسها ، وأخذتها إلى نورث ، قبل أن يتم إغلاق المكتب بالشمع الأحمر فى المساء !

وفى اليوم التالي ، اتصلت بكيزى تليفونياً لأسأله كيف تورطت الإدارة فى مبيعات الأسلحة لإيران فقال : « فى عام ١٩٨١ ، كان الإسرائيليون يقترحون علينا أن نتعاون مع الإيرانيين ، بهدف تحقيق تقارب مع العسكريين . وكان ذلك يبدو معقولاً لنا ، بالنسبة للمستقبل ، لفترة مابعد الخمينى ! » .

... وبعد بضعة أيام ، تم تعيين فرانك كارلوتشي « نائب ستانفيلد تيرنر السابق فى وكالة المخابرات المركزية » مستشاراً للأمن القومى ؛ وبدأ تحقيق جنائى فى قضية إيران / الكونترا ؛ وعين ريجان لجنة ثلاثية برئاسة السناتور السابق جون تاور لإجراء تحقيق فى مجلس الأمن القومى ؛ كما بدأت لجنة شئون المخابرات بمجلس الشيوخ تحقيقاً كاملاً فى الموضوع .

وفى يوم ٣ ديسمبر ، اتصلت بكيزى مرة أخرى ، لأقول له إن عدداً من كبار الشخصيات فى الإدارة والكونجرس يقولون إن أيامه باتت معدودة فى وكالة المخابرات المركزية . فقال : « إن الرئيس ونائب الرئيس (السناتور دورنبرجر والسناتور ليهى فى لجنة شئون المخابرات بمجلس الشيوخ) يقولان إننا سنخرج من المسألة دون أن يصيبنا شيء . ان القانون يحظر علينا أن نساعد الكونترا ، ونحن لم نساعد الكونترا ! » .

ومع رحيل بويندكستر ونورث ، أصبح العبء يقع على كيزى وحده فى إنقاذ شيء مامن العملية الإيرانية المترنحة ... وكان كيزى يعتقد دائماً أن أفضل تكتيك لتغطية مشكلة ناشئة هو إنجاز نجاح ملحوظ . وبدلاً من خدمات غوربانيفار المشبوه ، فإن لديهم الآن قناة مباشرة من خلال علي هاشمي باهرامانى ابن اخت رئيس البرلمان رافسنجاني ، ومدير مخابرات الحرس الثورى فى مكتب رئيس الوزراء ويدعى سماعى . وقد ظل باهرامانى وسماعى لفترة من الوقت يرسلان رسائل إلى نورث بجهاز للاتصالات السرية إسرائيلي الصنع . ولكن خلال الأسبوع الأخير ، قال باهرامانى إنه يشعر بالخطر ، وربما كان مراقباً ، وكان بالتالى يرسل رسائله من خلال حارسه الخاص .

... وكان هناك اجتماع وشيك مع الإيرانيين فى فرانكفورت بألمانيا يوم السبت ١٣ ديسمبر . وكان شولتز قد حصل على موافقة ريجان على ألا تكون هناك أسلحة أخرى للإيرانين ، وعلى ألا يتحدث مندوب وكالة المخابرات المركزية فى الجوانب السياسية . إلا أن كيزى اتصل بدونالد ريجان كبير مساعدى الرئيس ريجان لإقناع الرئيس بتغيير موافقته ، وتم بالفعل إرسال رسالة سرية للغاية إلى فرانكفورت تفوض المندوبين « باجراء مناقشات فى الجوانب السياسية والأمور الخاصة بالمخابرات » ! .

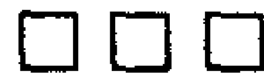
وبعد لقاء فرانكفورت ، تلقى شولتز تقريراً عما دار فيه ، فأصابه الذهول . وطلب مقابلة

الرئيس ريجان على الفور ... وقال إن هذا اللقاء يوضح الدرجة التى أصبح بها كل شيء خارج نطاق السيطرة . فقد كان كل من بويندكستر ونورث وكيزى ووكالة المخابرات المركزية تتفاوض بشأن أمور لايمكن أن تكون هناك مرونة بشأنها . فقد أشار المندوب الإيرانى فى فرانكفورت إلى جدول أعمال من تسع نقاط ، وافق عليه من قبل نورث ووكالة المخابرات المركزية . ومن بين هذه النقاط أن الولايات المتحدة ستعمل على الافراج عن ١٧ سجيناً أدينوا فى عملية الهجوم بشاحنة ناسفة على السفارة الامريكية فى الكويت عام ١٩٨٣ .

... وكانت الولايات المتحدة تؤيد دائماً وبشدة رفض الكويت الإفراج عنهم ، وكانوا من أعضاء « حزب الدعوة » الإسلامى المتطرف الذى له صلة بعملية نسف مقر مشاة البحرية فى بيروت عام ١٩٨٣ ، والذى أسفر عن مصرع ٢٤١ جنديا أمريكيا — والآن ، تأتى وكالة المخابرات المركزية لتقول أن الأمر قابل للتفاوض ... واستطرد شولتز يقول إن ذلك يعد سخرية من المبادىء التى يعلنها الرئيس ريجان ، وتعهداته الشخصية ضد الارهابيين . وقال ان هذا الموقف من وكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومى هو السبب الأصلى فى كل الفوضى الحادثة الآن . وقال شولتز أنه يجد ذلك أمراً مقززاً .

ولمعت عينا الرئيس ريجان ، وتصلب فكه — وكسب شولتز المعركة التى ظل يخسرها منذ منتصف عام ١٩٨٥ .

وفى اليوم التالى ، أصيب كيزى بنوبة نقل على أثرها للمستشفى ، حيث أجريت له جراحة استغرقت اكثر من خمس ساعات لازالة ورم سرطانى من المخ ... وبعد أسابيع ، وعندما تحسنت حالته قليلاً ، تقررت استقالته . ولما لم يكن يستطيع الكتابة ، فقد تولت زوجته صوفيا توقيع الاستقالة يوم ٢٩ يناير ١٩٨٧ — وكان بذلك قد عمل مديراً لوكالة المخابرات المركزية لمدة ست سنوات ويوم واحد !



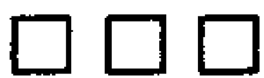
وفى زيارة أخيرة له فى المستشفى ، قلت له ، « أنظر لكل هذه المتاعب التى تسببت فيها : إن التحقيقات تجرى مع الإدارة بأسرها ! » .

ولم يبد عليه أنه سمعنى : فكررت ماأقول : وللحظة بدا كما لو كان معتزاً بذلك . فقد رفع رأسه : ولكنه قال : « إنه مؤلم ! » .

وظننت أنه يتألم من مرضه ، فسألته ، « ما المؤلم ؟ » .

وسكت لحظة ، ثم تكلم قائلاً : « هذا الذى لاتعرفه !! »

وأدركت فى النهاية أن ماخفى كان أعظم ... !!



وبعد عدة اسابيع ، وفى صباح السادس من مايو ١٩٨٧ ، وبينما كان الكونجرس يبدأ جلساته العلنية للتحقيق فى فضيحة إيران / الكونترا ، مات كيزى !!

وكالة المخابرات المركزية

أداة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة

بقلم: سامي الرزاز

عشرات من الكتب صدرت فى السنوات الأخيرة عن خفايا وأسرار « **وكالة المخابرات المركزية** » CIA .. وكان القاسم المشترك بينها جميعاً هو الهجوم على الوكالة والتشهير بها وإزاحة الستار عن فضائحها ـــ وماأكثرها !

وهذه الوكالة تحتكر لنفسها حقاً أكبر قدر من السمعة السيئة والفضائح السياسية بين المؤسسات الأمريكية ، رغم أنها ليست الجهاز الوحيد من نوعه هناك .. فهناك أيضاً مجلس الأمن القومى ، ووكالة الأمن القومى ، ومخابرات وزارة الخارجية ، ومخابرات وزارة الدفاع (البنتاجون) .. وهناك أيضاً المجلس الاستشارى للمخابرات الخارجية ، فضلاً عن مكتب التحقيقات الفيدرالية الشهير .. هو الآخر بسمعته السيئة !

ورغم التعدد والتنوع الهائل فى أنشطة وكالة المخابرات المركزية ـــ بين جمع المعلومات السرية وتحليلها ، وتجنيد الجواسيس ومتابعتهم ، وإعداد البيانات والدراسات والتقارير والتحليلات السياسية والاقتصادية وغيرها ـــ فإن جانباً واحداً بالذات من أنشطة الوكالة هو الذى يستأثر دائماً بأكبر قدر من الانتباه والاهتمام .. وهو مايسمى بـ « **الأعمال المغطاة** » covert action ـــ أى العمليات السرية التى تقوم بها الوكالة للتدخل السياسى فى شئون الدول الأخرى .

وهذا الجانب بالذات يشكل إغراء لاتسهل مقاومته لكل من يحاول الكتابة عن وكالة المخابرات المركزية .. ربما لأنه ملىء بالفضائح الخفية التى يحلو للكثيرين كتابتها ـــ وقراءتها بطبيعة الحال !!

ومع ذلك ، فهذا الإغراء بالذات هو الذى لابد من مقاومته وعدم الانسياق وراءه .. فلا نتحدث عن « الفضائح » بقدر مانحاول تفسيرها وفهمها .. وتحديد موطن « الخطأ » : هل هو فى نظام الوكالة نفسها ؟ ! أم فى الرجال الذين تولوا إدارتها ؟! أم فى الجهات العليا التى كانت تصدر لهم الأوامر ؟! أم فى السياسات والمصالح التى تحرك الجميع ؟!

فما هى وكالة المخابرات المركزية ؟ وكيف نشأت وتطورت حتى أصبحت هذا « الوحش الغامض » الذى يخشاه الكثيرون .. حتى دون أن يعرفوا ماهو ، حقاً ؟

نعود إلى أوائل الأربعينيات ، وفى غمار الحرب العالمية الثانية .. عندما بدأ انتباه واهتمام صانعى السياسة الأمريكية يتركز على الحاجة لوجود جهاز أمريكى للمخابرات .. وتم تكليف الجنرال

الأمريكى وليم دونوفان بإنشاء الجهاز الأول ، الذى كان يحمل اسم « **مكتب الخدمات الاستراتيجية** » OSS ـــ والذى كان « نواة » وكالة المخابرات المركزية .

وحتى قبل أن تنتهى الحرب ، كانت هناك محاولات لإقناع الرئيس الأمريكى هارى ترومان بتحويل هذا المكتب إلى جهاز مركزى للمخابرات . إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل ، أساساً بسبب معارضة « **مكتب التحقيقات الفيدرالية** » FBI ورئيسه الشهير إدجار هوفر ، الذى كان يعارض إقامة مكتب الخدمات الاستراتيجية أصلاً . وأوعز هوفر لأتباعه بإثارة حملة صحفية ضد الجهاز المقترح ، الذى وصف بأنه سيكون « جستابو » أمريكياً !

ولم يقتنع ترومان بأهمية وضرورة إنشاء الوكالة حتى عام ١٩٤٧ ، عندما صدر قانون الأمن القومى ، الذى نظم إنشاء الوكالة التى حملت فى البداية اسم « مجموعة المخابرات المركزية » ـــ والتى كانت تنقسم إلى جناحين : أحدهما مسئول عن المعلومات والجواسيس والتحليلات .. والآخر عن الخطط والعمليات . وكان هذا القسم الثانى هو المسئول الأول عن السمعة السيئة التى تتمتع بها وكالة المخابرات المركزية : فهو الذى يضطلع بالأعمال المغطاة السرية للتدخل فى شئون الدول الأخرى ـــ من محاولات انقلابات إلى اغتيالات ، ومن عمليات التفجيرات إلى أعمال « الدعاية السوداء » ، إلخ ؟

وفى السنوات الأربعين التى انقضت منذ إنشاء الوكالة ، اتسعت وتضخمت .. فيقدر عدد العاملين بمقرها الرئيسى فى لانجلى بولاية فرجينيا بنحو عشرة آلاف شخص ، خلاف آلاف يعملون فى الخارج .. وتصل بعض التقديرات بحجم نفقاتها إلى قرابة أربعة مليارات من الدولارات !

وتعاقب على تولى منصب مدير جهاز المخابرات المركزية ـــ الذى يعينه الرئيس الأمريكى نفسه ـــ عدد من أبرز الشخصيات فى الساحة السياسية الأمريكية : الجنرال **والتر بيدل سميث** ، **ألان دالاس** (شقيق وزير الخارجية الشهير جون فوستر دالاس ، وأطول من تولى هذا المنصب ، إذ ظل مديراً للوكالة قرابة تسع سنوات .. ولم يترك منصبه إلا فى أواخر عام ١٩٦١ ، بعد فشل وافتضاح خطة الوكالة لغزو كوبا وإسقاط نظام كاسترو فى « خليج الخنازير » !) ، **ريتشارد هيلمز** (الذى تولى هذا المنصب نحو سبع سنوات ؛ وكان أبرز إنجازاته تدبير الانقلاب العسكرى الذى أسقط وقتل الرئيس التشيلى الاشتراكى سلفادور الليندى) ، **وليم كولبى** ، **وجورج بوش** (نائب الرئيس ريجان) ، والأدميرال **ستانسفيلد تيرنر** .. وأخيراً **وليم كيزى** الذى ظل فى منصبه ست سنوات ويوماً واحداً خلال رئاسة ريجان ـــ وهى الفترة التى يتحدث عنها بوب وودوارد فى كتابه « **الحجاب** » .

ونعود لنتابع تطور وكالة المخابرات المركزية .. فحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت أنشطة المخابرات الأمريكية موجهة أساساً ضد ألمانيا النازية .. ولكن الحال تغير بعد الحرب ؛ وأصبح حلفاء الأمس هم أعداء اليوم ـــ فالعدو الرئيسى أصبح الاتحاد السوفيتى . أما موضوع

التنافس ، فكان أوروبا الغربية فى البداية ، ثم اتسع بعد ذلك ليشمل الكرة الأرضية بأسرها فيما أصبح يعرف باسم « الحرب الباردة » .

ومنذ البداية ، كان واضحاً أن المواجهة الأمريكية ـــ السوفيتية هى التى تحكم فلسفة وكالة المخابرات المركزية ومهامها وأنشطتها ـــ بل ووجودها بأسره .. حتى يمكن تشبيه عمليات الوكالة فى أى جزء من أجزاء العالم بأنها مناوشات تكتيكية تمهيداً للمعركة الاستراتيجية الشاملة (التى لن تقع على الأرجح !) بين العملاقين .

وكانت هذه المواجهة الاستراتيجية ، فى التحليل النهائى ، هى السبب الجوهرى وراء بدء « العمليات المغطاة » .. ففى ١٩ ديسمبر ١٩٤٧ ، وفى أول اجتماع له ، قرر مجلس الأمن القومى استخدام وكالة المخابرات المركزية كأداة وسلاح سرى فى « الحرب الباردة » !

وهكذا ، ومنذ أكثر من أربعين عاماً ، استقرت وكالة المخابرات المركزية كواحدة من أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، وتأمين وتوسيع وحماية المصالح الأمريكية فى العالم .

فما هذه المصالح ؟ وماهذه السياسة ؟

ومأأدوات تنفيذها ؟

يمكن باختصار إيجاز مصالح الولايات المتحدة فى العالم فى عبارة واحدة : وراثة القوى الاستعمارية التقليدية والحلول محلها، وفرض **السلام الأمريكى** Pax Americana على العالم بأسره ـــ وهى عبارة خادعة ترجع إلى التاريخ الرومانى القديم ، عندما كان أباطرة روما القديمة يسمون سيطرتهم على العالم باسم « **السلام الرومانى** » Pax Romana .. وبالطبع ، كان فرض هذا « السلام » يتم بالغزو والفتح والقمع والقوة العسكرية السافرة لإخضاع الشعوب الأخرى !

وهو نفس الشىء ، من حيث الجوهر ، بالنسبة « للسلام الأمريكى » !

ولنركز انتباهنا على السياسة الأمريكية فى حقبتها الأخيرة ، أى إبان رئاسة الرئيس رونالد ريجان .. فرغم تميز هذه الحقبة الريجانية بعدد من السمات والملامح الخاصة ، يقول الباحث الأمريكى جيف ماك ماهان مثلاً إن أى شخص على دراية بتاريخ الولايات المتحدة فى فترة مابعد الحرب إنما سيتوقف عند تلك الاستمرارية الملحوظة بين السياسة الخارجية لإدارة ريجان وسياسات الإدارات السابقة .. وأن هذه الاستمرارية ستظل قائمة فى المستقبل أيضاً ـــ بعد ريجان !

ولنعرض بشىء من التفصيل لرؤية هذا الباحث « الأمريكى » لما يسميه « الأهداف الأساسية للسياسة الامبريالية الأمريكية » ، والتى أوردها فى كتابه « **ريجان والعالم ـــ السياسة الامبريالية فى الحرب الباردة الجديدة** » الصادر عام ١٩٨٤ .

يقول ماك ماهان إن إدارة ريجان تولت الحكم وهى على اقتناع بأن الأخطار تهدد الولايات المتحدة ، تتهدد ثروات وامتيازات الشعب الأمريكى ، وقوة وهيبة الحكومة الأمريكية .. وأن المصدر الأساسى لهذه التهديدات هو الشيوعية الدولية والحركات الوطنية فى بلدان العالم الثالث (التى كان ريجان يراها ببساطة على أنها مجرد أدوات وعناصر فى « المؤامرة الشيوعية الدولية ! »). وهكذا ، كان الهدف الأول والرئيسى يتمثل فى أن تستعيد الولايات المتحدة الأمريكية سيطرتها على شئون ومقدرات العالم على النحو الذى كانت تتمتع به فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية . باختصار ، كان الهدف الشامل للسياسة الأمريكية الريجانية يتمثل فى استعادة الهيمنة العالمية فى كافة المجالات ، الاقتصادية والعسكرية والسياسية والأيديولوجية .

وكانت متطلبات تحقيق هذا الهدف عديدة ومتنوعة .. تحقيق التفوق على الاتحاد السوفيتى عسكرياً فى سباق التسلح ، والعودة للوفاق من موقف القوة .. الإنهاك الاقتصادى للسوفييت على أمل انهيار نظامهم فى الداخل .. فرض الهيمنة الاقتصادية على العالم من خلال إقرار قدر كبير من التماسك والانسجام داخل النظام الرأسمالى العالمى تحت قيادة الولايات المتحدة .. إلخ .

إلا أن جانباً هاماً من جوانب هذه المواجهة الكونية كان يتخذ شكل حركة مستمرة من أجل السيطرة على العالم الثالث . فقدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها على مناطق بعينها من العالم الثالث إنما هى أمر حيوى لازدهار مايسمى « طريقة الحياة الأمريكية » .. فالولايات المتحدة تعتمد مثلاً على إمدادات البترول القادمة من الشرق الأوسط (وإن لم يكن بالدرجة التى يبالغ بها البعض !) ؛ وبالتالى فإن الدفاع عن « طريقة الحياة الأمريكية » إنما يتطلب أن تمتلك الولايات المتحدة القدرة على تأمين استمرار الحصول على هذه الإمدادات البترولية .

ويعتمد الاقتصاد الأمريكى أيضاً وإن يكن بدرجة أقل ، على استمرار إمدادات المواد الخام الأخرى ، ولاسيما المعادن ، من مختلف مناطق العالم الثالث .. وهذه الإمدادات أيضاً لابد أن تحاط بالضمانات !

وعلى نفس القدر من الأهمية ، فإن ثمة حاجة لضمان أن تكون الأوضاع فى بلدان العالم الثالث مواتية لاستثمارات رجال الأعمال والشركات الأمريكية — وهى الاستثمارات التى زادت بدرجة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية .. وزاد معها التزام الحكومة الأمريكية بحماية وتأمين هذه المصالح — ويبدو ذلك طبيعياً فى ضوء تداخل الدوائر الحاكمة مع دوائر كبار رجال الأعمال فى الولايات المتحدة .

وقد كان هذا الاهتمام بتأمين وحماية هذه المصالح هو الدافع الأول وراء العديد من التدخلات الأمريكية فى بلدان العالم الثالث ولاسيما فى أمريكا اللاتينية : مثلما تشهد بذلك حالات التدخل فى إيران (١٩٥٣) ، وفى جواتيمالا (١٩٥٤) ، وفى كوبا (١٩٦١) ، وفى جمهورية الدومينيكان (١٩٦٥) ، وفى تشيلى (١٩٧٣).

ولكن لماذا يحرص الأمريكيون على استثمار أموالهم فى بلدان العالم الثالث ؟ .. لعدة أسباب :

- غياب النقابات العمالية « المسيسة » ، أى التى لاتخضع لسيطرة الحكومة أو الإدارة .
- غياب قوانين حماية البيئة .
- غياب القواعد التى تكفل الحماية الصحية للعاملين . بما يوفر أموال المستثمر .
- وجود قيود على الأجور .
- وجود إعفاءات ضريبية خاصة للمستثمرين الأجانب .
- تخصيص الأموال العامة لإقامة بنية أساسية تتناسب مع احتياجات المستثمرين .

وعلى حين أن هذه الأوضاع تكون مواتية لمصالح المستثمرين الأجانب ، فإنها تتعارض بوضوح مع مصالح الشعوب نفسها . وهذا مايفسر لماذا تبقى الولايات المتحدة على علاقات ودية وثيقة مع العديد من الأنظمة القمعية والديكتاتورية فى أنحاء العالم ـــ فالقمع والفساد فى الحكم لازمان لاستمرار الاستغلال المنظم للشعوب.. أو للحفاظ على «الاستقرار»، على حد تعبير صانعى السياسة فى واشنطون !!

وهكذا يسهل أن ندرك لماذا يتولى الحكم فى كثير من الدول العميلة لواشنطون ، أشخاص من أكثر الشخصيات شراً وفساداً (شاه إيران ، موبوتو فى زائير ، الجنرال بنيوشيه فى تشيلى ، وجنرالات مايسمى بـ « جمهوريات الموز » فى أمريكا اللاتينية ، وغيرهم) .. فالسبب فى ذلك يرجع ببساطة إلى أن هذا النوع من الأشخاص يكونون على استعداد لفتح أبواب بلادهم للنهب والاستغلال الأجنبى فى مقابل نصيب من الغنيمة ، مع وعد أمريكى بالحماية إذا ماتعرض حكمهم للخطر (وهو الوعد الذى لاتلتزم به واشنطون فى أغلب الأحوال .. ولاسيما إذا استطاعت أن ترتب لنفسها علاقة عمل مرضية مع نظام الحكم التالى !!)

كذلك ، مثلاً ، فإن الحاجة لدعم الأنظمة الفاسدة والقمعية من أجل « الاستقرار » ، إنما تفسر لماذا خفتت وتوارت فى هدوء « مسرحية » الدفاع عن حقوق الإنسان التى بدأ بها الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر فترة حكمه !

وفى الحقيقة ، فإن الأسباب التى تدعو الولايات المتحدة للرغبة فى السيطرة على العالم الثالث هى أسباب متداخلة .. فمصلحتها الجوهرية تتمثل فى توفير مناخ مواتٍ للاستثمارات الأمريكية ، وضمان إمدادات البترول وغيره من المواد الخام الحيوية ، وتأمين توسع الأسواق الخارجية ، إلخ . إلا أن تحقيق ذلك يستوجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على « نشر » قواتها المسلحة إلى مختلف أنحاء العالم الثالث النائية ، لتدافع عن مصالحها فى مواجهة التحديات من جانب الاتحاد السوفيتى والحركات الوطنية فى بلدان العالم الثالث .. وهو مايتطلب بدوره السيطرة على الممرات المائية الدولية والاحتفاظ بقواعد عسكرية فيما وراء البحار .

وفرض هذه الهيمنة الأمريكية ـــ أو « السلام الأمريكى » ـــ على بلدان العالم الثالث ، إنما

ينطوى على أربع ضرورات عامة :

أولاً : الحفاظ على تلك الأنظمة التى ترعى المصالح الأمريكية .

ثانياً : التخلص من تلك الأنظمة التى لاترعى هذه المصالح بما فيه الكفاية ، واستبدالها بأنظمة تتسم بالتقدير العاقل لأهمية المصالح الأمريكية .. ويتضح ذلك بصورة جلية فى بلدان أمريكا الوسطى واللاتينية (جواتيمالا وتشيلى وجرينادا ونيكاراجوا) .

ثالثاً : تعزيز ودعم نمط التنمية الذى تفضله الولايات المتحدة فى بلدان العالم الثالث (وهو النمط الذى يؤكد ويركز على أهمية الاستثمارات الأجنبية ، والإنتاج من أجل التصدير ، الخ) ، والعمل على إفشال أنماط التنمية الاقتصادية البديلة . فلو تمكن بلد ما من إثبات أن انتهاج سياسات تضر بالمصالح الأمريكية يمكن أن يكون خطاً ناجحاً من الناحية الاقتصادية ، فإن ذلك سيكون نموذجاً يحاكيه الآخرون ــ ولذلك يتعين ألا يسمح لمثل هذه السياسات الاقتصادية الاستقلالية بالنجاح .
(ونتذكر هنا ماكان يبديه هنرى كيسنجر من تخوف من أن « النموذج المعدى » لسياسات الليندى فى تشيلى سوف يصيب بلداناً أخرى فى أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا !) . ومن هنا ، فإن الضغوط الاقتصادية الأمريكية هى ، فى أحد جوانبها ، أشبه بطلقات التحذير من الانسحاب من « العالم الحر » ومحاولة تطبيق نماذج استقلالية للتنمية الاقتصادية !

رابعاً : تعزيز « المصداقية » الأمريكية فى البلدان والمناطق التى لا تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لواشنطون ، وإظهار قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها فى أى جزء من أجزاء العالم .. وكان هذا الاعتبار مثلاً ، هو الذى يكمن وراء قرار الرئيس ريجان بإبقاء قوات مشاة البحرية الأمريكية فى بيروت لفترة من الوقت بعد قصف مقر قيادتهم هناك ، على أساس أن ذلك أمر حيوى للمصداقية الأمريكية فى أنحاء العالم .

وبعد هذا الاستعراض السريع لمصالح وأهداف الولايات المتحدة ، التى اصطلحنا على تسميتها بفرض « مقتضيات السلام الأمريكى » على العالم ، فإن السؤال الطبيعى الذى يتبادر إلى الذهن هو : كيف !؟ .. ماالوسائل والأدوات التى تستخدمها واشنطون لتحقيق ذلك !؟

تتعدد وتتفاوت هذه الوسائل والأدوات ؛ ونوجزها بشكل سريع فيما يلى :

- السبل والقنوات الدبلوماسية العادية .
- استخدام القوة المسلحة ، أو التلويح بها فيما يعرف باسم « دبلوماسية الزوارق المسلحة » !
- منح ومنع المعونات الاقتصادية ، من منح وقروض وتسهيلات .. وأخيراً ، مايحدث من استخدام لـ « سلاح الخبز » لفرض مشيئة واشنطون .
- مبيعات الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة ، واستخدامها بطريقة « العصا والجزرة »

● ترويج النموذج الاجتماعى الأمريكى والقيم الثقافية الأمريكية ، من خلال ذلك «الطوفان» من الكتب والأفلام والبرامج التليفزيونية التى تغرق العالم الثالث !

● وأخيراً وليس آخراً .. يأتى دور « العمليات المغطاة » ، وهى الأعمال السرية القذرة التى تقوم بها أجهزة المخابرات الأمريكية ، وفى مقدمتها وكالة المخابرات المركزية .

ولكن ، لماذا « الأعمال القذرة » !؟

يقول فيليب اجى (وهو ضابط سابق بالوكالة ، تركها لينشر عدة كتب فضح خلالها خفايا أنشطة الوكالة السرية) إن المعضلة التى كانت تواجه الولايات المتحدة كانت تتمثل فى كيفية الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية مع الظهور فى نفس الوقت بمظهر من يحترم مبادىء الاستقلال والسيادة الوطنية التى يقتضيها السلوك الدولى المعاصر !

ويتناول باحث أمريكى رزين ، هو توماس باورز مؤلف أحد الكتب الهامة عن وكالة المخابرات المركزية ، النوعين الرئيسيين من أنشطة الوكالة .. فيقول:إن النوع الأول الخاص بجمع المعلومات عن العدو وتحليلها لرصد امكاناته ونواياه ، بالإضافة إلى مايسمى بالمخابرات المضادة ، أى زرع العملاء فى أجهزة العدو والتصدى لمحاولاته لزرع عملائه ، هو بوجه عام أمر لاغبار عليه وغير مكروه تماماً . فهذا النشاط المخابراتى هو من حقائق الحياة التى يمكن قبولها ، رغم عدم تحمسنا لها !

أما النوع الثانى من أنشطة أجهزة المخابرات ، فهو الذى لايمكن قبوله ـــ وهو عمليات التدخل السياسى المغطاة فى شئون الدول الأخرى بمختلف الأساليب ، مثل الغزو والتدخلات السرية والاغتيالات والدعاية السوداء ... إلى آخر قائمة « الأعمال القذرة » التى تزخر بها جعبة أجهزة المخابرات ، وخاصة وكالة المخابرات المركزية .

ويرفض باورز المنطق الذى تستند إليه « العمليات المغطاة » . ويرى أنها تنشأ عن فكرة مفادها أن الأمريكيين يعرفون ظروف ومصلحة الدول الأخرى بأفضل مما يعرف أبناء هذه الدول أنفسهم (على سبيل المثال ، كان هنرى كيسنجر يرى أن شعب تشيلى لايتصف بالإحساس بالمسئولية .. لأنهم تركوا رئيساً يسارياً يفوز فى الانتخابات !!) ـــ وهو مايرى باورز أنه افتراض خاطىء يتسم بالغطرسة والغرور .. وأنه يكفى أن يدير الأمريكيون بلادهم فقط !

ويقول إن هذه الفكرة تنشأ عن وهم يشيع بين المغامرين فى أوساط أجهزة المخابرات بوجه عام ـــ إذ يعتقدون أن بمقدورهم إعادة تشكيل العالم كيفما يريدون .. فقط إذا ماتوافرت لهم الأموال اللازمة ، وحصلوا على موافقة الجهات العليا !

وهم دائماً على استعداد لتقديم العرض الذى لايمكن لصناع السياسة الأمريكية مقاومته : أن ينفذوا سراً مالا تستطيع الحكومة الأمريكية أن تحاول تنفيذه علناً !!

.. فما هى هذه « العمليات المغطاة » أو « الأعمال القذرة » ؟

يقول فيكتور مارشيتي وجون ماركس فى كتابهما الشهير « **وكالة المخابرات المركزية وعبادة المخابرات** » (١٩٧٤) إن العمليات المغطاة فى الدول الأخرى تشمل : تقديم النصح والمشورة السياسية ، تقديم الدعم لأفراد بعينهم ، توفير المعاونة المالية والفنية لجماعات بعينها ، دعم المنظمات الخاصة الموالية من نقابات أو شركات أو اتحادات أو تعاونيات ، نشر الدعاية الخفية والسرية ، التدريب الخاص للأفراد على عمليات معينة ، ترتيب عمليات اقتصادية ومالية ... وصولاً إلى القيام بعمليات سياسية وشبه عسكرية لإسقاط نظام ما — أو دعم نظام آخر !

وعندما تشكلت فى منتصف السبعينيات لجنة من الكونجرس الأمريكى لدراسة الأنشطة السرية التى تقوم بها وكالة المخابرات المركزية ، عرفت هذه اللجنة « الأعمال المغطاة » بأنها ذلك « النشاط الذى يجرى بصورة سرية بهدف التأثير على الحكومات أو الأحداث أو المنظمات أو **الأفراد** فى دول أجنبية لصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، **بحيث لايكون تورط الحكومة الأمريكية ظاهراً للعيان** » (خط التشديد لنا) . فالوكالة تقدم للعملاء المحليين **الأموال** والتعليمات والمعدات والمعلومات ، ليتمكن هؤلاء العملاء من إنجاز المهمة ، دون أن **تظهر** أصابع الوكالة !

ونتذكر هنا ماكان يقوله ريتشارد بيسل ، أحد كبار المسئولين القدامى بوكالة المخابرات المركزية ، من أنه « يتعين على الولايات المتحدة أن تستخدم الرعايا الأجانب بصورة متزايدة ، وأن يجرى تشجيعهم على تطوير نوع من الولاء الثانى أو البديل ، من خلال التدريب والتوجيه العقائدى !! »

ويقول فيليب أجى إن هذه الأنشطة السرية تتراوح بين العمليات البسيطة مثل إرسال خطاب مسموم أو رسالة ناسفة إلى شخص ما .. وبين حشد الجيوش فى ميدان القتال — مروراً بالتلاعب بالأحزاب السياسية لدعم بعضها وشق صفوف البعض الآخر ، والتأثير على النقابات العمالية والمهنية والأكاديمية والاتحادات الطلابية وماشابه ذلك .. كما تصل أيضاً إلى دعم حكومات ، وتقويض حكومات أخرى وإسقاطها ، مروراً بعمليات الاغتيالات السياسية .

وتسعى الأعمال المغطاة إلى إضعاف (أو تقوية !) الأفراد والمؤسسات ، سواء كانت حكومية أو خاصة ، بغية تأمين مصالح متصورة معينة . وتشمل أهداف هذه العمليات .. الحكومات ، الأحزاب السياسية ، الأجهزة الأمنية والعسكرية ، النقابات العمالية ، التنظيمات الشبابية والطلابية ، الجمعيات الثقافية والمهنية ، أجهزة الإعلام ، إلخ . وعادة ، ماتتطلب الأعمال السرية المغطاة أن يقوم بالعمل داخل هذه المؤسسات جواسيس وعملاء يتبعون التعليمات الصادرة إليهم من جهاز المخابرات الذى يحركهم .

ولقد عرف العالم الكثير عن وكالة المخابرات المركزية فى السنوات الأخيرة . وصار معروفاً مثلاً أن عملياتها السرية يقوم بها قرابة أربعة آلاف من العاملين المحترفين التابعين لنائب مدير الوكالة

لشئون العمليات . ويلقى هؤلاء المتخصصون فى « الألاعيب والحيل القذرة » معاونة جوهرية من عدة آلاف من العاملين الآخرين فى الوكالة فى مجالات الإدارة والتمويل والإمداد والتدريب والاتصالات . بل ، وفى بعض الأحيان (مثلما حدث فى أنجولا) ، يكون بمقدور الوكالة طلب المعاونة من القوات المسلحة الأمريكية نفسها !

وفى منتصف السبعينيات ، (وعلى حد قول جون ستوكويل ، وهومسئول سابق بالوكالة) ، كان لدى وكالة المخابرات المركزية نحو ثلاثة آلاف من المتخصصين فى العمليات السرية موزعين فى أنحاء العالم ـــ وكان معظمهم يعملون من داخل السفارات والقنصليات الأمريكية « تحت غطاء دبلوماسى » !

وعلاوة على هؤلاء ، كان هناك آخرون يقومون بمهامهم كأفراد عاديين دون « غطاء رسمى » .. فقد يكونون موظفين فى شركات ومؤسسات خاصة غير حكومية ، أو أساتذة جامعيين فى بلدان العالم الثالث .. أو كصحفيين طبعاً ! فضلاً عن مواطنين أجانب غير أمريكيين تستخدمهم الوكالة فى بلدان أخرى .

ويتمثل استخدام العملاء فى التجسس على حكومة ذلك البلد المعنى ، وعلى المؤسسات المحلية مثل النقابات وأجهزة الإعلام .. بالإضافة إلى التجسس على سفارات الدول الأخرى ، ولاسيما سفارات الدول الاشتراكية .

ويسعى هؤلاء العملاء أيضاً لإختراق الأجهزة الأمنية والعسكرية وتجنيد العملاء بها ، لإبلاغهم عن المسائل السياسية الحساسة ،وعن اتجاهات القيادة فى ذلك البلد .. ويستخدم العملاء المحليون أيضاً فى كثير من المهام التى تتراوح بين التصنت على المكالمات التليفونية والتجسس على الرسائل والخطابات وتأمين عمليات الاقتحام والتصنت غير المشروعة .

ويقول فيليب أجى إن الجانب الأكثر أهمية فى هذا النشاط الذى يقوم به عملاء وكالة المخابرات المركزية إنما يتمثل فى أنهم يستخدمون المعلومات التى يجمعونها لتدعيم أوضاع ونفوذ الأطراف المحلية التى يساندونها ، ولتدمير وإضعاف الأطراف التى يعارضونها ـــ وهو مايذكرنا بالمبدأ الأساسى الذى يحكم عمل أجهزة المخابرات بوجه عام ، ألا وهو أنها تقوم بدور سياسى فى الأساس !

والأنشطة التى تقوم بها وكالة المخابرات المركزية لتقوية وتدعيم أجهزة الأمن فى دول أجنبية (بالأموال والتدريب والمعدات والتوجيه والمعلومات) تدخل أيضاً فى نطاق « الأعمال المغطاة » لأنها تهدف إلى تقوية هذه الأجهزة ، وبالتالى تدعيم الحكومات التى تحميها هذه الأجهزة .. فالمعاونة التى قدمتها وكالة المخابرات المركزية لجهاز مخابرات شاه إيران المعروف باسم « **السافاك** » على مدى سنوات ، كانت فى واقع الأمر عملية سرية ممتدة لدعم نظام الشاه وتقويته ـــ ضد شعبه فى المقام الأول !

وكثيراً ماتوصف الأعمال المغطاة بأنها نوع من التدخل الحكومى الذى يقع فى تلك المنطقة الرمادية بين الدبلوماسية المستقيمة المهذبة وبين التدخل العسكرى السافر . ويقول المدافعون عنها إنها يمكن أن تحول دون حدوث مواجهة عسكرية فى مواقف الصراعات التى تفشل فيها الدبلوماسية « العاقلة » ـــ وهى حجة لاتصمد أمام أية مناقشة جادة !

وقد تعلم الأمريكيون « فن التدخلات السرية » إبان الحرب العالمية الثانية من أساتذتهم فى المخابرات البريطانية ، التى كانت تمتلك خبرات تمتد لقرون من استخدام هذه الأساليب فى مستعمرات وممتلكات التاج البريطانى . ولكن منذ أواخر الأربعينيات ، أصبحت الحكومة الأمريكية هى التى تهيمن على مجال العمليات السرية في العالم ـــ باستخدام أداتها الرئيسية لذلك : وكالة المخابرات المركزية .

وفي منتصف السبعينيات ، ومع ما تكشف عن تورط وكالة المخابرات المركزية في أعمال التدخلات السياسية وأعمال الاغتيالات وغير ذلك من الأعمال القذرة ، كان هناك ثمة أمل في تقليص « الأعمال المغطاة » أو حتى التخلي عنها تماماً ـــ على الأقل في وقت السلم . وازداد هذا الأمل قوة في الأيام الأولى من إدارة الرئيس السابق كارتر ، مع ما أبداه من اهتمام بقضايا بحقوق الإنسان ..وخاصة أن تدخلات وكالة المخابرات المركزية عادة ما كانت تسفر عن انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ـــ وخير نموذج على ذلك ما حدث في تشيلي في أعقاب الانقلاب العسكري الذي دبرته الوكالة ضد حكم الرئيس اليساري الليندي .

إلا أن الأمر لم يستغرق سوى عام واحد فحسب ، لكي تتحطم هذه الآمال على أرض الواقع . وبحيث تأكد للكثيرين أن هذه الآمال لم تكن واقعية منذ البداية . ففي يناير ١٩٧٨ ، وبعد عام واحد من توليه الرئاسة ، أصدر كارتر أمراً تنفيذياً يقضي بتشديد السيطرة على العمليات السرية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية .. إلا أن نفس هذا الأمر الرئاسي كان يتضمن استثناءات تبيح للرئيس الأمريكي أن يكلف الوكالة بالقيام بكل ما كانت تقوم به في الماضي ـــ فيما عدا الاغتيالات السياسية لرؤساء الدول .. وهو ماكان اعترافاً ضمنياً بأن الوكالة قد فعلت ذلك من قبل !! .

وحول مسألة الاغتيالات السياسية ، كشفت لجنة مجلس الشيوخ التي رأسها السناتور فرانك تشيرش في منتصف السبعينيات أن وكالة المخابرات المركزية قد خططت لاغتيال الزعيم الكوبي فيدل كاسترو ، ورئيس الوزراء الكونغولي باتريس لومومبا ، وغيرهما من الزعماء الأجانب .. وأن الرؤساء إيزنهاور وكيندي ونيكسون كانوا على علم بهذه الخطط للاغتيالات .. وأنه في خطة اغتيال كاسترو ، على سبيل المثال ، وصلت الوكالة إلى حد التواطؤ والتعاون مع رجال المافيا وزعماء عصابات الجريمة المنظمة !!

وإذا كانت اللجنة قد انتهت إلى عدم توافر أدلة تؤكد أن الوكالة قد نفذت بشكل مباشر أية عمليات للاغتيالات ، فإنها تؤكد أنها قد « حاولت » ذلك عدة مرات في حالات كاسترو

ولومومبا .. وأنها كانت على صلة بجماعات تحاول اغتيال الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر والرئيس الأندونيسي سوكارنو .، وأنها حاولت اغتيال الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم في وقت ما .. بل وهناك من يعتقد بأن الوكالة كانت على صلة بمن كانوا يريدون اغتيال الزعيم الفرنسي شارل ديجول !!

والمدقق في هذه الأسماء يدرك على الفور المغزى السياسي الذي يكمن وراء اختيارها .. فكلهم كانوا ـــ بدرجات مختلفة ـــ يرفضون صيغة « السلام الأمريكي » ويقفون في وجه تنفيذها . فمثلا ، يذكرنا مايلز كوبلاند ، في كتابه الشهير « **لعبة الأمم** » (١٩٦٩) بما قاله جون فوستر دالاس في أحد اجتماعات وزارة الخارجية الأمريكية في أواخر الخمسينيات عن عبد الناصر عندما هتف قائلاً : « إذا استمر هذا الكولونيل فى الضغط علينا ، فإننا سنحطمه !! » ويقول جون ماركس إن دالاس أصدر توجيهاته لوكالة المخابرات المركزية « بالقضاء على مشكلة » عبد الناصر .. وأن الوكالة أرسلت إلى مصر ثلاث فرق بهدف اغتيال عبد الناصر ، ولكنها لم تنجح في ذلك .. وفي تحقيقات مجلس الشيوخ ، كان رد الوكالة على ذلك يقول : « ليست لدينا أية سجلات تؤكد هذه الواقعة !! »

وعلى العكس من ذلك تماماً يبدو أن الأمر قد وصل إلى حد التفكير في « شراء » عبد الناصر .. إذ يتحدث مايلز كوبلاند عن مبلغ ثلاثة ملايين دولار كلفت الوكالة عميلها كيرميت روزفلت بنقلها إلى عبد الناصر في السنوات الأولى من الثورة : ويقول كوبلاند إنه هو الذي قام بتسليم المبلغ .. وأن عبد الناصر استخدمه في بناء برج القاهرة الشاهق ، الذي كان يسميه ساخراً « وقف روزفلت » !

وعموماً منذ بدأ النشاط السري لوكالة المخابرات المركزية في أواخر الأربعينيات وهذا البعد السياسي بارز وواضح في كل ما تفعله ، حتى وإن كان الفشل هو ما تحققه .. فمنذ بدايتها مثلا ، حاولت الوكالة اختراق النظام الشيوعي في الصين الشعبية .. وكان أسلوبها في ذلك هو إسقاط فرق تضم كل منها أربعة عملاء داخل الأراضي الصينية ؛ وهو ما استمر حتى أوائل الستينيات بمعدل ست فرق سنوياً .. ثم توقفت ـــ فكل من هذه الفرق كانت تستمر في الاتصال اللاسلكي لمدة أسبوعين على الأكثر ؛ ثم تصمت إلى الأبد دون أن تعرف الوكالة ما حدث لأفرادها .. نظراً لما هو معروف عن الصينيين من تكتم وصمت !!

وفي أندونيسيا أيضاً ، شكلت وكالة المخابرات المركزية جيشاً من معارضي الرئيس سوكارنو في إحدى الجزر ، وزودتهم بالمعدات والمدربين .. ثم تخلت عنهم عندما اتضح لها أنهم لن يستطيعوا الصمود في وجه سوكارنو . ومن أعجب الأشياء التي تفتق عنها ذهن أحد ضباط وكالة المخابرات المركزية للإساءة لسوكارنو في ذلك الوقت أنه جاء بممثل يشبه سوكارنو بدرجة كبيرة ، وصور له فيلماً جنسياً مع فتاة شقراء (المفروض أنها روسية !!) .. ولكنه لم يتمكن من توزيع نسخ الفيلم داخل أندونيسيا !

ويتضح الاستخدام السياسي للوكالة كأوضح ما يكون في الحكاية الايطالية الشهيرة عام ١٩٤٨ ، عندما بدا مرجحاً أن يفوز الشيوعيون في الانتخابات العامة ، مما أزعج الأمريكيين بصورة وصلت إلى حد مطالبة البعض بتدخل عسكري أمريكي مباشر — أو على الأقل تدبير انقلاب عسكري داخلي .. وكان اللجوء إلى وكالة المخابرات المركزية والمطلوب : مساعدة وتدعيم أحزاب الوسط المسيحية والديمقراطية والحيلولة دون فوز الشيوعيين ، بأي ثمن !

وشمر رجال الوكالة عن سواعدهم ، وبدأوا العمل مستخدمين كافة أشكال الدعاية : ملصقات ومنشورات وكتيبات ومقالات صحفية .. ووثائق مزورة منسوبة للحزب الشيوعي الإيطالي .. وحكايات عن فظائع الشيوعيين في ألمانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا — وذلك بالإضافة طبعاً إلى مساندة وتمويل أحزاب الوسط . وانتهت الانتخابات بنفس النتيجة التي أصبحت تنتهى إليها كل انتخابات تجرى في إيطاليا : لم ينجح أحد .. ولم يحصل أحد على الأغلبية ؛ وبدأت لعبة الحكومات الائتلافية (التي تستبعد الحزب الشيوعي ، رغم أنه كان في كثير من الانتخابات أكبر حزب في البلاد !) وهى اللعبة المستمرة في إيطاليا حتى الآن !

وعموماً ، وعلى مدى سنوات ، فشلت كل الجهود التي بذلت لإحكام السيطرة والرقابة على أجهزة المخابرات الأمريكية . ولا يزال الجدال مستمراً حول ما يجوز لهذه الأجهزة أن تفعله ، وما لايجوز لها — فالجماعات المدافعة عن الحريات المدنية تدعو للتطبيق الصارم للضمانات الدستورية ، وتطالب بإنهاء الأعمال المغطاة والعمليات السرية في الخارج .. وفي المقابل ، فإن ما يسمى « لوبي الأمن القومي » يتحجج بـ« الخطر السوفيتي » كذريعة للاستمرار في هذه الأعمال ، بل التوسع فيها .

ومن اللافت للنظر أن كل ماصدر من قوانين وتشريعات لإحكام وتشديد السيطرة الرئاسية والرقابة البرلمانية على وكالة المخابرات المركزية ، إنما تتحدث عن ذلك الجزء من نشاطها الخاص بجمع المعلومات وتحليلها ، وليس عن القيام بعمليات سرية للتدخل في شئون الدول الأخرى .. فهذه العمليات التي تمارس بصورة مستمرة ،إنما تشكل انتهاكاً لمباديء القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقوانين المحلية ؛ فضلاً عن أنها تتناقض مع الشعارات البراقة عن عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى — سواء كانت دولاً « صديقة » أم لا !

وربما كان الأمر كما يصوره فيليب أجي ، الذي يقول إن هذه الأعمال المغطاة جزء عضوي من نشاط الوكالة .. فالأعمال السرية هي « التطبيق السري للمعلومات السرية للمخابرات » .. وطالما ظلت وكالة المخابرات المركزية تضع جواسيسها في البلدان « المفتوحة الحدود والأبواب » ، فالأرجح أنه سيجري استخدام المعلومات التي يجمعها هؤلاء الجواسيس ، وستوضع موضع التنفيذ لتوجيه سياسات هذه البلدان وإحكام السيطرة الأمريكية عليها .

وبالنسبة لبلدان العالم الثالث ، لم تكن تعنيها كثيراً تلك المجادلات التي تدور في الأوساط السياسية الأمريكية .. فكل ما تعرفه هذه البلدان هو أن تدخلات وكالة المخابرات المركزية في

شئونها لم تتوقف .. والأرجح أنها لن تتوقف !

وما يجعل من معظم بلدان العالم الثالث أهدافاً مثالية للعمليات السرية من جانب أجهزة المخابرات الأجنبية إنما هو هشاشتها وضعفها الكامن . وقد أوضح هذه النقطة بجلاء ريتشارد بيسل (رئيس إدارة العمليات السرية الأسبق بوكالة المخابرات المركزية) بقوله : « إن بلدان العالم المتخلف توفر فرصاً أعظم لجمع معلومات المخابرات السرية ، ببساطة لأن حكومتها تفتقر بدرجة كبيرة إلى التوجه ؛ وهناك قصور في الوعي الأمني ، وعادة ما يكون هناك ميل للتوزيع الفعلي أو المحتمل للسلطة بين الأحزاب والمحليات والمنظمات والأفراد خارج الحكومة المركزية » .

ويطبق البروفيسير رينيه لامارشان ، أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلوريدا بالولايات المتحدة هذا التشخيص على أفريقيا ؛ ويقول إنه يلخص الأوضاع التي كانت سائدة في الكونغو (زائير الآن) أعوام ١٩٦٠ /١٩٦٥ ، وفي مدغشقر عام ١٩٧٥ ، وفي أنجولا عامي ١٩٧٥ /١٩٧٦ . ويستطرد ليقول : إنه لم يكن من قبيل المصادفة أن شهدت هذه البلدان الثلاثة درجة عالية من تدخل وتواجد وكالة المخابرات المركزية بها عندما كانت أنظمتها السياسية في أدنى درجات الاستقرار .

وقرار القيام بعمليات سرية في دولة أجنبية يتوقف على الاختيارات التي تستقر عليها واشنطون رداً على مواقف أو طوارىء بعينها . وبالتالي ، فإن إحتمالات تدخل وكالة المخابرات المركزية ومجالاته إنما تتسع وتضيق وفقاً لطائفة واسعة من العوامل ، التي يكون أهمها مدى بروز أبعاد قضايا الحرب الباردة وعلاقات الشرق والغرب في سياسة ذلك البلد ، وحجم المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية وما تتصوره واشنطون من تهديد لمصالحها في ذلك البلد المعني .

وإذا كان قد تم الكشف عن الكثير ــ والكثير جداً حقاً ــ عن أنشطة وكالة المخابرات المركزية في الشئون الداخلية لبلدان العالم الثالث ، فمن الغريب واللافت للنظر ، كما يقول البروفيسير لامارشان ، أنه لم يتم تناول ذلك بدرجة كافية من زاوية ما يعنيه ذلك من منظور السياسة !

فمن السهولة بمكان أن ندرك كيف تنسجم أنشطة المخابرات مع سياسات المعونة الأمريكية مثلاً ؛ فالهدف الرئيسي هو التأكد من ألا تسقط حكومات بلدان العالم الثالث « فريسة للشيوعية » .. ويرصد كثير من الباحثين أن فكرة « إقرار النظام والاستقرار » أصبحت لها الأسبقية على فكرة « إرساء الديمقراطية والحريات » فى العالم الثالث ــ فلم يعد يعنى واشنطن انتشار مبادىء الحرية والديمقراطية في هذه البلدان بقدر ما يعنيها « استقرار » هذه البلدان في فلكها المرسوم لها ، والمرتبط بصورة عضوية بالغرب .. وهنا يتضح الدور الذي يمكن أن تسهم به أنشطة المخابرات السرية في تحقيق هذا الهدف .

وإلى جانب العمليات السرية ، تقوم وكالة المخابرات المركزية بمهام سياسية أخرى على درجة كبيرة من الخطورة ، ألا وهى التقارير والدراسات السياسية والاستراتيجية . ففى دراسة وضعتها الوكالة عام ١٩٧٤ عن الجوانب الاستراتيجية للموارد الغذائية ، قالت : إن هذه الموارد « يمكن أن تعطي الولايات المتحدة قدراً من القوة العالمية لم تتمتع به من قبل على الإطلاق ؛ بل وأن توفر لها درجة من الهيمنة الاقتصادية والسياسية أعظم من تلك التي كانت تتمتع بها فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة !! »

— وإذا لم يكن فيما قالته هذه الدراسة ما يثير دهشتنا اليوم (!!)،فإن ما يلفت النظر هو هذا الدور الذي تلعبه وكالة المخابرات المركزية منذ وقت مبكر في وضع توصيات بالسياسات العامة للولايات المتحدة !

وفي الحقيقة ، فإن الوكالة تقوم بهذا الدور منذ نشأتها .. فالكاتب الأمريكي ويلبور كرين إيفلاند (وكان مسئولاً سابقاً بالمخابرات الأمريكية) يورد في كتابه الشهير « **حبال الرمل — فشل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط** » (١٩٨١) مقتطفات من تقرير سري قدمته وكالة المخابرات المركزية للرئيس ترومان في أواخر الأربعينيات حول الموقف في الشرق الأوسط بعد حرب غام ١٩٤٨ ، وضياع فلسطين .. يقول التقرير مثلاً :

● يبدو أن أسس التسوية الشاملة في المنطقة قد أرسيت ؛ إلا أن استمرار القلق في الشرق الأوسط إنما يرجع إلى استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي وانقسام المواقف العربية .. ولن يؤدي ذلك إلى كثير من الاستقرار في المنطقة أو التحسن في المصالح الأمنية الأمريكية .

● إن الموقف الذي ستتخذه الدول العربية مستقبلاً بشأن اتفاقيات وامتيازات البترول سيتوقف على السياسة التي ستنتهجها الولايات المتحدة إزاء المسألة الفلسطينية .

● بغض النظر عن مدى شرعية مطالب الجانبين [العربي والإسرائيلي] فإن الأمر المؤكد هو أن الشكوك ستساور العرب بشأن النوايا الأمريكية ، ما لم يقم دليل على استعداد الولايات المتحدة لكبح جماح التوسع العدواني الإسرائيلي .

● إن التفوق المحلي الذي تتمتع به إسرائيل ومطامعها المستمرة تحول دون الاستقرار النهائي في الشرق الأوسط .

وأول ما يلفت النظر في هذا التقرير أنه كان يحسن الظن بنا ، نحن العرب ، بأكثر مما نستحق .. فقد كان يتوقع أن نحدد موقفنا من الولايات المتحدة وفقا لموقفها من قضية فلسطين .. وكان يتوقع أن تساورنا الشكوك في واشنطون إذا لم تعمل على كبح جماح التوسع الإسرائيلي العدواني — فياليتنا كنا عند حسن ظن المخابرات المركزية !!

كما يلفت النظر أيضاً فى هذا التقرير السرى أنه ينطوى على استقراء صحيح بدرجة كبيرة للأوضاع فى المنطقة ، ولموازين القوى بين العرب وإسرائيل — وربما استخدمه صناع السياسة

الأمريكية بعد ذلك لتكريس الانقسامات العربية والعجز العربى ، وتعزيز التفوق العسكرى الإسرائيلى .. كضمان موثوق به للمصالح الأمريكية فى المنطقة !

وإذا كان هذا التقرير يمثل قراءة ناجحة للأحداث فى منطقة ما ، فإن الأمر لم يكن كذلك على الدوام بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية ، حتى فى نشاطها الخاص بجمع المعلومات السرية .. فكثيراً ماأخطأت الوكالة أخطاء فادحة ؛ وكثيراً ما فوجئت بالأحداث رغم أن مقدمات هذه الأحداث كانت تحت أنفها فى بعض الأحيان . ويعدد الباحث توماس باورزأربعة نماذج بارزة لهذه الإخفاقات :

● فى أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ ، فشلت الوكالة فى معرفة ذلك ؛ بل وكان محللوها يستبعدون وضع صواريخ هجومية فى كوبا .. وكانت حججهم فى ذلك الوقت أن خروشوف الزعيم السوفيتى وقتئذ لم يفعل من قبل شيئاً استفزازياً بهذه الدرجة ؛ وأنه لن يكسب شيئاً من المخاطرة بذلك .

● فى عام ١٩٦٨ ، فشلت الوكالة فى معرفة أى شيء عن هجوم « تيت » الشهير فى حرب فيتنام ، والذى كان نقطة تحول فى تلك الحرب .. فقد كان يسود وقتئذ هدوء نسبى فى جبهة القتال !

● فى عام ١٩٧٢ ، فشلت الوكالة فى توقع قيام فيتنام الشمالية بغزو أراضى فيتنام الجنوبية .

● فى اكتوبر ١٩٧٣ ، فشلت الوكالة فى التنبؤ بنشوب حرب اكتوبر ؛ فالعرب لم يهاجموا بهذه الطريقة من قبل على الإطلاق ؛ كما أن هجومهم لن يكون له أى معنى ، لأنهم لايستطيعون الفوز !!

ويمكن أن نضيف إلى هذه الحالات الصارخة فشل الوكالة فى معرفة شيء عن اغتيال أنور السادات فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ ـــ فكل نشاط وكالة المخابرات المركزية فى مصر فى ذلك الوقت كان منصباً على الأخطار والتهديدات « الخارجية » التى يتعرض لها السادات .. ولم ينتبهوا إلى تلك « الأخطار الداخلية » !!

ونعود لنتابع بشيء من التفصيل بعض جوانب « العمليات المغطاة » التى تقوم بها وكالة المخابرات المركزية .

هناك مثلاً أجهزة الإعلام ، من صحف ومجلات ودور نشر وشركات إنتاج سينمائى وتليفزيونى ـــ وهو مجال أثير لدى وكالة المخابرات المركزية . وفى أواخر السبعينيات ، تم تكليف لجنة فرعية بالكونجرس الأمريكى (برئاسة النائب إدوارد بولاند) بالتحقيق فى الدور الذى لعبته الوكالة فى التضليل والتلاعب بالأنباء والأخبار الصحفية والإعلام و« والدعاية السوداء » ، وخاصة فى بلدان العالم الثالث . وقد كشفت هذه التحقيقات عدداً من الحقائق المثيرة للاهتمام ، منها :

● **أن العديد من مراسلي الصحف الأمريكية في الخارج هم إما عملاء مأجورون لوكالة المخابرات المركزية ، أو مجرد أدوات لها (سواء عن وعي أو دون وعي منهم بذلك) ، حيث يقدمون لرجال المخابرات المركزية في عواصم بلدان العالم الثالث معلومات دقيقة ، ومفيدة جداً في أغلب الأحوال .. ولهذا السبب ، ورغم بيانات النفي التي كثيراً ماتصدر ، فإن العديد من الصحف ووكالات الأنباء الأمريكية ، بما فيها الصحف ذات المكانة المرموقة مثل النيويورك تايمز ، كانت موضع اتهام بأنها تضم أعداداً من العملاء . وقيل إن سيروس سولزبرجر الكاتب الشهير في النيويورك تايمز قد نشر ذات مرة باسمه مقالاً من إعداد وكالة المخابرات المركزية بالكامل . ورداً على ذلك ، قال سولزبرجر ببساطة إن من الطبيعي للصحفي الأمريكي الذي يعمل بالخارج أن يحتفظ بصلات منتظمة مع عملاء الوكالة !!**

● أن وكالة المخابرات المركزية تمول أو تسيطر بالكامل على العديد من الصحف ووكالات الأنباء التي تحتفظ لها بمراسلين في الخارج ؛ وكان بعضها مملوكاً بشكل مباشر للوكالة . ويقدر عدد الصحف والمجلات ووكالات الأنباء ومحطات الإذاعة وغير ذلك من أجهزة الإعلام التي تملكها الوكالة بصورة جزئية أو كلية بأكثر من ٢٠٠ صحيفة ومجلة ووكالة . وهناك عشرات من هذه الأجهزة لاتعمد الوكالة إلى تمويلها ، بل تقوم بالتسلل إليها بعملاء يتقاضون أجورهم من نفس هذه الصحف ، ويسيطرون عليها من الداخل !

● أن هناك أكثر من عشر دور نشر ، من بينها بعض الأسماء البارزة ، قد نشرت أكثر من ٢٥٠ عملاً « مفبركاً » بالكامل على يد وكالة المخابرات المركزية . ويتم بعد ذلك توزيع هذه الكتب في أسواق أفريقيا وآسيا والمنطقة العربية وأمريكا اللاتينية !

● أن هناك عدداً من الصحفيين الأمريكيين يعملون لحساب أجهزة حكومية أمريكية أخرى تعتمد على وزارة الدفاع الأمريكية (أو مايسمى « مؤسسة البنتاجون ») .

● خلال الثلاثين عاماً الماضية ، اتضح أن أكثر من عشرة من كبار المسئولين في وكالة المخابرات المركزية قد عملوا لفترة من الوقت تحت ستار أنهم مراسلون خارجيون للعديد من الصحف ووكالات الأنباء الأمريكية .. وغالباً ماكان ذلك يتم بعلم وموافقة رؤساء ومديري التحرير !

● **أقر أحد المسئولين بوكالة المخابرات المركزية بأنه كثيراً ماكان على صلة بعملاء مأجورين يعملون في المكاتب الخارجية لوكالتي أنباء يونيتدبرس واسوشيتدبرس الأمريكيتين وأنه كان يزودهم « بأخبار مفبركة بالكامل » كانوا ينجحون في دسها بين الأخبار العادية التي تذيعها الوكالتان . (ونتذكر أن وكالة الأسوشيتدبرس تفخر دائماً بأن الأخبار التي تذيعها تصل إلى نصف سكان الكرة الأرضية !!) .**

● **أن الجهود التي كانت تبذلها وكالة المخابرات المركزية للتضليل والتلاعب الإعلامي كانت تصل في بعض الأحيان إلى حد خداع الدبلوماسيين الأمريكيين أنفسهم . وتم بعد ذلك تحذير السفارات الأمريكية لتوخي الحذر من « الدعاية السوداء » التي يروجها عملاء وكالة المخابرات**

المركزية الأمريكية فى الخارج .

● أقر وليم كولبى المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية ، فى شهادته أمام لجنة الكونجرس ، بأن الوكالة كانت تستخدم الصحفيين الأمريكيين و« المحليين » على حد سواء وفى كثير من الحالات ، كانت أندية الصحافة ونقابات واتحادات الصحفيين المنتشرة فى أنحاء العالم تستخدم كأماكن للقاء وجمع المعلومات وإبلاغها للعملاء . وفى مانيلا ومكسيكو سيتى على سبيل المثال ، كان رئيس نادى الصحافة فى كل منهما فى وقت ما ، من عملاء الوكالة !

● أقر ثلاثة سفراء أمريكيين سابقين كانوا يمثلون بلادهم فى أفريقيا بأن وكالة المخابرات المركزية كانت تحيطهم علماً بالأخبار التى تقوم « بفبركتها » فى الصحف المحلية.وقال أحدهم إنه كان يوصى الصحفيين الأمريكيين فى أفريقيا والعالم العربى بتوخى الحذر من أخبار بعينها مما كان يخرج من جعبة وكالة المخابرات المركزية .. وقال إنه للأسف لم يكن يستطيع أن يحذر الصحفيين الأوروبيين بالمثل ـــ فكانت الصحف الأوروبية تنشر هذه الأخبار !

ويحدثنا جون ستوكويل (الذى عمل فى الوكالة لمدة اثنى عشر عاماً ، حتى وصل إلى رئاسة فريق العمل الخاص بأنجولا .. ثم ترك الوكالة ليؤلف كتابه ، الذى يحمل اسم « **البحث عن أعداء** » (١٩٧٨) ، يحدثنا عن الأساليب ، ومنها الإعلام ، التى كان يلجأ إليها لحشد التأييد لجبهتى « **فنلا** » و« يونيتا » اللتين تمولهما الوكالة ضد جبهة « **مبلا** » التى يساندها السوفييت ، والتى تولت السلطة فى البلاد فى آخر الأمر .. فيقول إن خبراء الدعاية فى وكالة المخابرات المركزية كانوا يقومون بتأليف و« فبركة » أخبار معينة وتسريبها إلى الصحف المحلية فى العاصمة الزائيرية المجاورة كينشاسا ؛ وعندئذ تقوم بضع صحف أوروبية بنقل هذه الأخبار عن صحف كينشاسا على أنها حقائق ـــ ليصبح ممكناً بعد ذلك أن تنقلها وكالات الأنباء الكبرى إلى أنحاء العالم !

ونتذكر أيضاً ماذكره توماس باورز عن قيام وكالة المخابرات المركزية فى اكتوبر ١٩٥٤ بتوزيع كتاب معاد للإسلام ومنسوب للسوفييت .. فى مصر !!

والخلاصة التى يستنتجها المرء من شهادات لجنة الكونجرس وغيرها أن وكالة المخابرات المركزية تمتلك مباشرة بالكامل أو تمول العديد من الصحف والأجهزة الإعلامية الغربية والافريقية والعربية والآسيوية وغيرها .. وتتفاوت بالطبع أساليب ومصادر هذا التمويل ؛ ولكن الهدف يظل دائماً : نشر « الدعاية السوداء » .

ومن اللافت للنظر أن الأدميرال ستانسفيلد تيرنر المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية كان يؤكد فى شهادته على أهمية وضرورة تجنيد واستخدام الصحفيين الأجانب (غير الأمريكيين) ـــ وإن كان قد أعلن التزامه بوقف هذه الممارسات .. بالنسبة للصحفيين الأمريكيين فقط .. حرصاً منه ، فيما يبدو ، على أخلاقيات الصحافة الأمريكية !

كذلك ، اهتمت وكالة المخابرات المركزية منذ وقت مبكر بالنقابات العمالية ، وجعلتها أحد أهدافها الرئيسية .. ففي عام ١٩٥٧ ، نجد ريتشارد نيكسون (وكان وقتها نائباً للرئيس ايزنهاور) يوصى « الحكومة الأمريكية بأن تراقب عن كثب مايجرى فى المجال النقابى ؛ إذ يجب على أفراد البعثات الدبلوماسية والقنصلية الأمريكية أن يتعرفوا بصورة وثيقة على الزعماء النقابيين فى تلك البلدان ... » .

ونجد مسئولاً آخر ينصح رجال المخابرات قائلاً : « إن النقابى المغمور الذى تصادفه اليوم ، قد يكون رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية غداً . ففى كثير من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، تكاد النقابات أن تكون القوة المنظمة الوحيدة التى تعقد صلة مباشرة بالشعب » .

وتهتم وكالة المخابرات المركزية أيضاً بتجنيد الأكاديميين وأساتذة الجامعات للعمل كمحللين وجواسيس ومصادر للمعلومات .. فهناك العديد من الحالات ، منها حالة البروفيسير رينيه لامارشان أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلوريدا ، وهو من المتخصصين فى الشئون الأفريقية .. ففى أواسط الستينيات ، كان لامارشان مهتماً بوجه خاص بتطورات الأحداث فى دولة بوروندى الأفريقية ، عندما كانت الصين الشعبية تحتفظ بعلاقات وثيقة مع بعض أجنحة السلطة هناك .. وعلى مدى عامين ، ظل جوستين جليشوف رئيس عمليات المخابرات المركزية فى ميامى يحاول أن يحصل من الأستاذ الجامعى على معلومات حول مدى تغلغل الصينيين فى بوروندى ، وعن الشخصيات الموالية لهم ، وماإلى ذلك — ولم يتركه لحاله إلا بعد أن تأكد من رفضه القاطع التعاون مع الوكالة !

وهناك جيمس هوكر الأستاذ بمركز الدراسات الأفريقية بجامعة ميتشجان الأمريكية ، وكان من أبرز وأنشط عملاء وكالة المخابرات المركزية بين الأكاديميين .. وخطورة هذا الرجل تكمن فى أنه كان يحظى باحترام قطاعات واسعة من الليبراليين واليساريين ؛ فقد كان من معارضى الإرهاب المكارثى ومن أشد المعارضين لحرب فيتنام . كما كان على علاقة شخصية وطيدة مع عدد من زعماء حركات التحرر ورؤساء الدول فى أفريقيا — ولم تنكشف هذه الحقائق إلا بعد وفاته عام ١٩٧٦ .. فقد أذاعتها أرملته !

وهناك أيضاً حالة كيمبا مايش ، وهى أمريكية سوداء تقوم بتدريس علم النفس بجامعة هوارد فى واشنطون ، أكبر جامعات السود فى الولايات المتحدة . فقد اتصل بها تليفونياً ذات يوم ، شخص من وكالة المخابرات المركزية ، ومن حديثها معه اكتشفت أنه أيضاً أسود اللون . وحاول إقناعها بالتعاون مع الوكالة ؛ والمطلوب منها أن تسافر إلى عدد من المناطق الأفريقية لإعداد دراسات نفسية واجتماعية عن رجال حرب العصابات وأعضاء حركات التحرر الأفريقية . وقال لها إن لونها الأسود سيسهل مهمتها كثيراً ؛ ولم ينس أن يلمح لها أن ماستحصل عليه من الوكالة يفوق كثيراً ماتحصل عليه كأستاذة فى الجامعة — ورفضت؛ بل وقررت كشف أساليب الوكالة لتجنيد السود ضد السود !

وننتقل إلى شكل آخر من أشكال نشاط وكالة المخابرات المركزية ، يحدثنا عنه جيم بول ، وهو باحث وصحفى أمريكى شارك بنفسه فى وقت من الأوقات فى هذا النوع من النشاط ، وكتب عنه مقالاً شديد الخطورة فى مجلة « **ميريب ريبورتس** » (عدد مارس ١٩٧٦) .. ونعرض لهذا المقال بشىء من التفصيل :

يقول جيم بول :

خلال تنامى الحركات المناهضة للاستعمار فى بلدان المغرب العربى ، ظهر ميل لتوحيد العمل الثورى فى المنطقة . وكان هذا الميل قوياً بوجه خاص بين الكوادر المنخرطة بشكل مباشر فى الكفاح المسلح . فلم يكن هدفهم يقتصر على التخلص من الاستعمار فحسب ، بل كانوا يهدفون أيضاً إلى توحيد الشمال الأفريقى وإقامة نظام اجتماعى جديد يخدم الاحتياجات الحقيقية للشعوب . وقد استخدم الاستعماريون الجدد من صناع الاستراتيجية الفرنسية كل الوسائل لاحتواء هذا الميل والقضاء عليه ـــ فراحوا يستخدمون « القومية البورجوازية » ببراعة من أجل هذا الغرض ، ويجهزون لقيام دول قومية منفصلة تحل محل المناطق الإدارية الاستعمارية . وفى منتصف الخمسينيات ، قدم الفرنسيون تنازلات كبيرة للقوميين فى تونس والمغرب ؛ ثم ساعدوا فى تدعيم سلطة هؤلاء المعتدلين ، بالإضافة إلى الملكية المغربية الرجعية ، من خلال برامج المعونات من ناحية والضغوط السياسية من ناحية أخرى . وفى أوائل الستينيات ، استخدم الفرنسيون تكتيكات مماثلة لإضفاء الاعتدال و« الاستقرار » على النظام الجزائرى الجديد ... ومع تطور هذه الدول الحديثة ، هدأت التحركات الرامية إلى توحيد المغرب العربى ، وبدأ المد الثورى ينحسر ويخفت بين الجماهير .

وقد شاركت الولايات المتحدة بصورة نشطة فيما تبع ذلك من تدخل ، أحياناً فى تنافس مع الفرنسيين ، وغالباً بالتحالف معهم . وقد أدى تدخل هاتين القوتين إلى ترسيخ الانقسامات بين بلدان المغرب العربى . وأصبحت الضغوط الاقتصادية أداة سياسية رئيسية . وراح كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والدول « المانحة للمعونات » تمارس تأثيرها لضمان أن يسير تطور هذه البلدان فى خطوط منفصلة عن بعضها البعض . وأدى ذلك التنافس بالإضافة إلى ضيق السوق المحلية ، إلى خنق مشاريع التنمية فى كل بلد على حدة ، وإبقاء اقتصاد الإقليم كله فى حالة من التفتت والضعف ـــ بحيث ظل اقتصاد المغرب العربى اقتصاداً يهيمن عليه نمط الإنتاج من أجل التصدير ، وهو ماأبقاه فى قبضة عملية التراكم الرأسمالى الدولى .

كذلك ، فإن تدخل دول المركز الرأسمالى (المتروبول) اتخذ شكلاً سياسياً ، بتدعيم الدول الجديدة ككيانات منفصلة بتقوية هياكل الدولة ، فيما يعرف باسم « عملية بناء الدولة » . وبمساعدة برامج التنمية ، أقيمت فى كل دولة قوات مسلحة وأجهزة شرطة وأمن . وأدت المعونات المالية والفنية إلى تنشيط البيروقراطيات الحكومية الجديدة التى لاتخدم إلا نفسها ، والتى تتسم بنزعة محافظة. كذلك ، فقد قامت فرنسا والولايات المتحدة سراً بتدعيم الميول السياسية

القومية المتطرفة ؛ وقامت بعمليات سرية بهدف زيادة تفاقم التوترات بين دول المغرب العربى . فقد قامت مثلاً بتمويل رجال حرب عصابات مغاربة يتخذون من الجزائر مقراً لهم — وكانت المبالغ التى تدفع لهم صغيرة بما يحول أن تشكل أعمالهم خطراً حقيقياً على النظام المغربى ، ولكنها كانت فى نفس الوقت كبيرة بما يكفى لتصعيد التوتر بين البلدين !

وبطبيعة الحال ، لايمكن أن نعزو الأوضاع السياسية فى المغرب العربى برمتها إلى التلاعب والتضليل الخارجى . فهناك بالطبع القوى الاجتماعية الداخلية والتشكيلات الأيديولوجية ذات الجذور التاريخية التى تضع حدوداً للتدخل الأجنبى . إلا أن ذلك بدوره لايقلل من أهمية وخطورة التدخلات . وسنستكشف هنا نموذجاً واحداً لاستراتيجية « فرق تسد » فى التطبيق — وهو نموذج يتصور قيام الولايات المتحدة بالتخطيط لنشوب حرب بين المغرب والجزائر !!

وقد جرى هذا التمرين للتخطيط لحرب بين البلدين تحت توجيه وإشراف عدد من الخبراء الأكاديميين والعسكريين ورجال المخابرات الأمريكيين فى خريف ١٩٦٨ . وكان هذا التمرين يستكشف الأوضاع والشروط التى قد تنشب فيها حرب بين المغرب والجزائر ، والطريقة التى يمكن أن تستفيد بها الدبلوماسية والمصالح الأمريكية فى المنطقة من مسار هذه الحرب واحتوائها فى نهاية الأمر ... وقد حضرت بنفسى (**جيم بول**) هذا التمرين !

وكان « مركز الدراسات الدولية » فى معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT ، (وهو مؤسسة معروفة بصلاتها الوثيقة بوكالة المخابرات المركزية) ، قد طور فى منتصف الستينيات برنامجاً للأبحاث عن « الحرب المحدودة » . وكان هذا البرنامج يستخدم أساليب « الألعاب » و« المحاكاة والتقمص » المعروفة باسم « التمرينات السياسية العسكرية » ... وكان يرأس المشروع البروفيسير لنكولن بلومفيلد ، وهو ضابط عسكرى سابق ... وكانت الأهداف المعلنة للمشروع هى دراسة « السيطرة على الصراعات المحلية فى المناطق النامية من العالم ... وسياسات القوى العظمى فى السيطرة على الأسلحة والصراعات وردود الفعل تجاه الإجراءات الأمريكية وغيرها للتحكم فى الصراعات .... » .

ولما كانت وكالة السيطرة على الأسلحة ونزع السلاح هى التى تمول المشروع فقد كان هدفه الشكلى هو تعزيز السلام والحد من التسلح . أما فى الواقع فقد كان هدف المشروع الفعلى يعنى بدرجة أكبر بتشجيع الصراعات الإقليمية لخدمة أغراض الدبلوماسية الأمريكية ، حيث يتم إنهاؤها فى ظل التدخل الأمريكى . واختار مخططو المشروع للدراسة عدداً من الحروب المحدودة المحتملة فى سائر أنحاء العالم الثالث كتمارين خاصة . وكان التمرين الثانى فى سلسلة تمارين المشروع ، وهو التمرين الذى جرى يومى ٦ و٧ ديسمبر ١٩٦٨ فى مبنى تابع للمعهد فى ضواحى بوسطون ، يدور حول نشوب حرب بين المغرب والجزائر — افترض لها أن تقع فى شهر يوليو ١٩٧٠ !!

وشارك فى التمرين نحو أربعين شخصاً ، بخلاف عدد من المساعدين والفنيين والمعاونين العسكريين والمراقبين . وجاء هؤلاء المشاركون وغيرهم من الجامعات ومراكز الأبحاث ، ووزارة الخارجية ، والمخابرات الحربية ، وهيئة الأركان المشتركة ، ومعهد التحليل الاستراتيجى ، ومعهد أبحاث البحرية — وبطبيعة الحال ، من وكالة المخابرات المركزية !

وقام البروفيسير بلومفيلد بتقديم أبرز المشاركين ، ووصف بحماس كيف سيسهم هذا القرين فى تعزيز السلام العالمى والأمن القومى الأمريكى . ثم رسم بإيجاز الخطوط العريضة التى تقوم عليها « اللعبة » . وكان هناك « سيناريو » وضعه البروفيسير وليم زارتمان من جامعة نيويورك ، يوفر الخلفية العامة للأحداث التى ستؤدى بالبلدين إلى فترة الصراع .

وانقسم المشاركون إلى أربع فرق : المغرب والجزائر والولايات المتحدة ... ثم فريق رابع يسمى « الكونترول » !!

وكانت الفرق الثلاث الأولى تلعب دور الحكومات المعنية فى كل بلد ؛ أما الكونترول فكان يلعب دور كل الحكومات الأخرى ، بالإضافة إلى القوى السياسية الداخلية فى الفرق الثلاث الأولى التى يمثل كل منها بلداً . وكانت الاتصالات بين الفرق تتم على هيئة رسائل مكتوبة ليمكن دراستها فى المستقبل ؛ وبالإضافة إلى ذلك ، كانت مداولات كل فريق تخضع لتصوير تليفزيونى وتسجيل صوتى مستمر . وكان التمرين يتطور فى سلسلة من ست مراحل ، تسمى « حركات » ، بفاصل زمنى يبلغ يوماً أو أكثر بين الحركة والأخرى . وإذا ماكانت تصورات وتنبؤات السيناريو صحيحة ، فإن التمرين سيصل بالدولتين إلى حالة الحرب السافرة المعلنة ، ثم يعود إلى حالة وقف إطلاق النار تحت رعاية دبلوماسية القوى العظمى (أى الولايات المتحدة) !

وكانت الفرق الثلاث منظمة بحيث تماثل الحكومة المعنية التى « تتقمص » دورها ؛ وكان لأعضاء كل فريق وظائف محددة : رئيس الدولة ووزير الخارجية ووزير الدفاع ، إلخ . وهكذا كان البروفيسير ادموند جاليون عميد جامعة تافتس يلعب دور رئيس الولايات المتحدة ، وجون روث وكيل وزارة الطيران يلعب دور الرئيس الجزائرى هوارى بومدين ، والسفير وليم ويتمان يلعب دور الملك الحسن . أما فريق الكونترول ، فكان له تقسيم عمل خاص به . فالبروفيسير وليم زارتمان وجيم بول (من جامعة نيويورك) يتوليان شئون شمال أفريقيا ؛ أما الجوانب الخاصة بقدرات الأسلحة فكان يتولاها جون هوجلاند وبريسيلا كلاب ؛ أما شئون المشرق وأوروبا ؛ فكان يتولاها والدو دوبرشتاين **(وهو فى الواقع رئيس إدارة الشرق الأوسط لوكالة المخابرات المركزية)** ؛ أما الشئون السوفيتية ، فيتولاها يورى رعنان ، وهو خبير أكاديمى فى شئون الاتحاد السوفيتى .

وسرعان مارفع البروفيسير بلومفيلد جلسة التقديم والتعريف ؛ وتجمعت الفرق فى غرف منفصلة . وفى البداية راحت الأحداث تتحرك ببطء ، حيث أخذ كل فريق يتحسس طريقه .

وكان السيناريو يوفر منذ البداية توتراً شديداً بين المغرب والجزائر ؛ إلا أن ذلك لم يسفر عن أية أحداث مثيرة . وكان السيناريو قد أبلغ الفرق بأن هناك عداء بين الدولتين بسبب الخلافات حول الحدود واستمرار الضغائن منذ الحرب التى نشبت بينهما عام ١٩٦٣ ، فضلاً عن الصراع الآخذ فى التطور حول إقليم الصحراء . كما قيل بأن كلاً من النظامين يتعرض لضغوط من قوى المعارضة الداخلية ، مما يغريهما بحشد وتعبئة الجماهير والسعي وراء تقوية الوحدة الوطنية من خلال الدخول في أزمة خارجية . ولكن رغم هذه العناصر الضاغطة ، ظل الفريقان « المغربي » و« الجزائري » يلتزمان الحذر ، ولايقدمان على تصعيد التوتر .

وبدأ فريق الكونترول يحرك الأزمة ، وينسج ببراعة خيوط موقف من التوتر المتزايد . فتم إبلاغ الفريق المغربي بأن ما يتراوح بين ٣,٠٠٠ و٤,٠٠٠ مدرب عسكري سوفيتي قد وصلوا إلى الجزائر . وأعد رعنان (خبير الشئون السوفيتية) مقالا منسوبا إلى صحيفة « **البرافدا** » يشجب فيه « بعض الأجهزة الغربية التي تشير بصورة سافرة إلى احتمالات الصراع في شمال أفريقيا » ! وقام بتوزيع المقال .. وبدأت الإثارة تتزايد .. وطلب الفريق المغربي بشكل عاجل عقد لقاء قمة مع الجزائر ؛ وفي نفس الوقت طلب من فرنسا والولايات المتحدة إمداده بمزيد من الأسلحة . وقام فريق الكونترول بمبادرات جديدة . فأعلن رعنان عن شحنة أسلحة سوفيتية جديدة إلى الجزائر ؛ بينما أعلن دوبر شتاين عن عرض فرنسي لتزويد المغرب بالأسلحة مقابل « امتيازات خاصة بالتعدين ».وراح الرسل يتنقلون بين حجرات المبنى لنقل الرسائل ؛ وكانت شاشات التليفزيون تبين المداولات الحامية في الحجرات حول تطور الوضع . وفي فريق الكونترول كان يجري إعداد موضوعات وأخبار صحفية استفزازية « لزرعها » في أجهزة الاعلام ؛ علاوة على تقارير مخابرات سرية تبعث على القلق « لتسريبها » للأطراف المعنية — وأعلن انتهاء « الحركة » الأولى .. وهرع الجميع لتناول الغداء !

وبعد الغداء ، بدأت المرحلة التالية ، « الحركتان » الثانية والثالثة في فترة ما بعد الظهر . ومع تبادل الرسائل الجديدة والتقييمات الاستراتيجية ، بدأ الموقف الدبلوماسي يتضح . كانت الولايات المتحدة تسعى إلى احتواء المبادرات الجزائرية « الراديكالية » التي كانت ترى وراءها أصابع الاستراتيجية « الشريرة » للدبلوماسية السوفيتية . وكانت ترى أن المساندة المشروطة للحكومة « الصديقة » في الرباط ، بالإضافة إلى مجموعة من المناورات المعقدة مع فرنسا والاتحاد السوفيتي ، سيكون من شأنها أن تسمح بأن « ينضج » الصراع بحيث تؤدي جهود « إقرار السلام » في نهاية الأمر إلى **إضفاء المزيد من الاعتدال على الأوضاع السياسية في المنطقة** ... وستهبط أسهم فرنسا والاتحاد السوفيتي الموردين الرئيسيين للسلاح إلى الطرفين المتحاربين ، وسيفقدان قدرتهما على المبادرة الدبلوماسية والاقتصادية ؛ بينما ستخرج الولايات المتحدة وقد أحكمت قبضة هيمنتها على المنطقة .

وفى هذا السياق ، كان فريق الكونترول يلعب وظيفة ثنائية مزدوجة كانت تتضح على نحو متزايد — وإن لم تعلن بصراحة على الإطلاق . فمن ناحية ، كان يعمل بشكل منفصل ومتميز

عن الفريق الأمريكي ؛ أما من الناحية الأخرى فقد كان يعمل بصورة تجعله أشبه بأن يكون **وحدة للعمليات السرية للسياسة الأمريكية** لإشعال فتيل الحرب . ولما لم يكن أحد يعترف فعليا بأن السياسة الأمريكية تفضل نشوب الحرب ، فان دفع الكونترول بهذا الاتجاه كان يتم وفقا « لمنطق » التمرين ؛ فالسيناريو كان يتطلب التصعيد في الموقف . وكان البروفيسير بلومفيلد المشرف على التمرين كله يذكر فريق الكونترول دائماً بأن مهمة تطوير التمرين على النحو المفترض له إنما تقع على عاتق فريق الكونترول نفسه !

وخلال فترة مابعد الظهر ، ورغم كل مابذله الكونترول من جهود ، ظل الصراع يتطور بخطى بطيئة . فجرى تجديد عروض السلاح السوفيتية والفرنسية للجزائر والمغرب ؛ ولكن في مقابل تنازلات كبيرة لم يكن أي من البلدين متلهفاً لقبولها . وقدمت مصر معاونة للجزائر ، من بينها طائرات ، مما أعطى الجزائريين تفوقاً طفيفاً ؛ ولكن تقارير المخابرات أوضحت أن السعوديين يمكن أن يخففوا بدرجة كبيرة من تورط مصر فى الصراع . وفى نفس الوقت حركت الدولتان قواتهما المسلحة نحو الحدود ؛ ولكن كان واضحاً من المداولات أنهما ليستا مستعدتين لخوض القتال بعد . ولذلك ، بدأ الكونترول يحرك الضغوط الداخلية على النظامين . فقد ظهر فى المغرب بلقاسم كريم ، زعيم المعارضة الجزائرى المنفى ؛ وتم ابلاغ الفريق الجزائرى بأنه« من المعتقد أن كريم سيشجع المغرب على القيام بأعمال عدائية » ، علاوة على إثارة القلاقل فى مناطق الحدود الجزائرية . وبالمثل ، تم تحذير المغرب من أعمال تخريبية جزائرية ، ومن احتمالات تصاعد السخط الشعبى فى المغرب مالم يقم النظام بعمل حاسم . وراحت ضغوط الحرب تتصاعد بشكل ملحوظ فى الجانبين .

وكانت « الحركة » الرابعة قصيرة وغير حاسمة . كان يفترض أنه قد مرت ستة أيام منذ بدء التمرين ؛ واقترب الموعد المفترض المحدد لبدء الحرب ؛ ولكن كل شيء كان لايزال يتحرك ببطء . وراح الفريق الأمريكى يبحث بشكل محموم كل البدائل الممكنة من أجل إحباط التحالف (على حد تعبير السيناريو الموضوع) بين « الطموحات الإقليمية » الجزائرية وبين « اندفاع موسكوالسريع » لكسب النفوذ فى المنطقة . و « طبخ » الكونترول بضعة موضوعات صحفية وتقارير مخابرات أخرى لرفع درجة التوتر . وفى نفس الوقت ، بذلت الجزائر والمغرب جهوداً جديدة لنزع فتيل الأزمة الوشيكة — ولكن لم يكن الوضع قد تغير كثيراً عندما توقف التمرين ، على أن يستأنف صباح اليوم التالى .

وفى الصباح ، بدأت « الحركة » الخامسة والحاسمة . وفى البداية ، ظل هناك سؤال مطروح :ماالسبب المباشر الذى سيشعل الأزمة !؟ وراح البروفيسير بلومفيلد يذكر فريق الكونترول بما هومتوقع ؛ فحيث إن خبراء السلاح قد فشلوا فى محاولاتهم للإثارة والاستفزاز بين الجانبين ،فقد صار من الواضح أنه يتعين استخدام عناصر من الدولتين نفسيهما ... وأعرب البروفيسير زارتمان عن ثقته فى دفع الأمور إلى نهايتها .وفى الساعة ٩,٤٥ صباحاً ،وصلت

رسالته : لقد وقعت هجمات إرهابية بالقنابل ضد ثلاثة مواقع رمزية فى الجزائر ، وعقد بلقاسم كريم مؤتمراً صحفياً بالعاصمة المغربية الرباط أعلن فيه مسئوليته عن الهجمات . وأخيراً ، تم المراد ... وفى تمام الساعة ..,١٠ صباحاً ، وصلت رسالة تفيد بأن الجزائر قررت دخول الحرب ضد المغرب . فقد أعلنت الحكومة الجزائرية حالة الطوارىء وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع المغرب ، وشنت غارات جوية ضد ماوصفته بأنه معسكرات للإرهابيين فى شرق المغرب .وسرعان مارد المغاربة ؛ فأعلنوا حالة الطوارىء ، وطردوا السفير الجزائرى ، وشنوا غارات جوية ضد القواعد الجوية الجزائرية . ودُعى مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة ؛ وجرى تبادل الرسائل العاجلة عبر « الخط الساخن » بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وأرسل الطرفان المتحاربان طلبات عاجلة للحصول على شحنات سريعة من الأسلحة . وأصبحت الفرق تعمل الآن فى حالة من النشاط والجدية والتركيز ــ فالحظة التى طال توقعها قد حانت فى آخر الأمر !

والآن وقد صار الفريق الأمريكى يشعر بالثقة ، فقد راح يتحرك على نحو سريع ومكثف لإقرار وقف إطلاق النار تحت رعايته . فمثلما جاء فى احدى « الوثائق السياسية » للفريق ، فان المخاطر التى كانت تشكلها الحرب على الدبلوماسية والمصالح الأمريكية كانت مخاطر طفيفة بالمقارنة بالمكاسب التى ستتمخض عنها : فإذا أدى تقدم الجزائريين المؤقت فى البداية إلى الإطاحة بالنظام الملكى المغربى ، فمن المؤكد أنه سيحل محله نظام عسكرى يضمن المصالح الأمريكية بنفس القدر الذى يضمنها به النظام الملكى ... وفى نفس الوقت ،استمرت الاشتباكات وتحركات القوات على الحدود . إلا أن الطرفين شرعا يبحثان فى نفس الوقت عن تسوية عن طريق التفاوض ، حيث أدركا أن من المستحيل أن يحرز أيهما نصراً حقيقياً فى ميدان القتال . ومن ناحية أخرى ، كانت فرنسا والاتحاد السوفيتى يواجهان مأزقاً مختلفاً . فمع عجزهما عن المخاطرة بالمزيد من التورط ، ومع عدم رغبتهما فى ذلك أصلا ، فقد راحا ينتقلان على مضض إلى الوقوف وراء الموقف الأمريكى . ومع انتهاء هذه المرحلة ، كان القتال لايزال مستمراً ؛ ولكن كان من الواضح أن نهاية الحرب تلوح فى الأفق .

وبدأت « الحركة » السادسة والأخيرة بعد الظهر ــ وكان يفترض أن عدة أيام قد مرت منذ المرحلة السابقة . كانت الحرب قد استمرت ، وفقا للسيناريو ، بصورة محدودة وغير حاسمة لتنتهى فى آخر الأمر بإقرار وقف لإطلاق النار تفرضه القوى العظمى . وتحت ضغوط من جانب الولايات المتحدة ، ومع عدم وجود مكاسب بديلة فى الأفق ، لم يكن أمام الفرنسيين والسوفييت سوى الموافقة على وقف توريد الأسلحة للطرفين المتحاربين . وشملت أنشطة هذه المرحلة الأخيرة جهوداً لتطوير تسوية نهائية وانسحاب متبادل لقوات الجانبين ــ وانتهى التمرين قبل أن يتم ذلك بالفعل ؛ ولكن كان واضحاً للغاية أنه ستحدث فى المستقبل عملية « تطبيع للعلاقات » تحت الرعاية الأمريكية !

وانتهت فترة مابعد الظهر بجلسة ختامية للتقييم ، امتلأت بعبارات من قبيل « الدراسات السياسية العلمية » و « تعزيز قضية السلام العالمى » ، وما إلى ذلك !!

الخلاصة :

وبعد سبع سنوات (١٩٧٥) من إجراء هذا التمرين فى ضواحى بوسطون ، كان المغرب العربى على حافة حرب لاتختلف كثيراً عن الحرب التى كان يتصورها التمرين . فكيف يمكن للمرء أن يربط بين هذه « اللعبة » وبين الأزمة الفعلية فى المغرب العربى ؟ والاجابة على هذا السؤال ليست واضحة تماماً ؛ فاللعبة لها وجهان . فهى تبدو من ناحية تجسيداً للتضليل والتلاعب القوى الشرير . ومن ناحية أخرى ، فإنها تبدو غير معقولة ومثيرة للسخرية ونموذجاً للغرور الضحل الغبى . وفى الحقيقة ، لايمكن فهم اللعبة فى جانب واحد منها فحسب ؛ فهى تشمل الوجهين معاً .

فمن زاوية التلاعب والتضليل الناجح ، لابد أن نضع هذه اللعبة فى إطار القوة الهائلة والموارد الواسعة التى تتيح لصانعى السياسة الأمريكية إمكانية القيام بعمليات التدخل فى المنطقة . وهذه الموارد لاتقتصر على أجهزة التجسس والعمليات السرية فحسب ، وإنما تشمل أيضاً شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية العلنية : المعاهدات والاتفاقيات ، المعونات العسكرية ، برامج تدريب الشرطة ، المنح والقروض ، الاستثمارات والصادرات ، الخ . وتقع المغرب فى قلب علاقات التبعية ؛ كما أن الجزائر هى الأخرى معرضة لذلك بنفس القدر ، من خلال صفقات الغاز والبترول الضخمة ومشروعات التنمية الصناعية وقروض البنوك وما إلى ذلك .

وفى ضوء هذه الخلفية ، تكشف اللعبة عن تطوير استراتيجية سياسية عامة . فهى تطرح سؤالاً يقول : هل يمكن استخدام حرب محدودة بما يفيد القوة الأمريكية فى المنطقة ؟ وهى تجيب بالإيجاب على هذا السؤال : نعم ، إن مثل هذه الحرب تنطوى على قليل من المخاطر،ولكنها تنطوى أيضاً على كثير من المكاسب المحتملة ... كما أن تطور اللعبة يشير أيضاً إلى الطريقة التى يمكن بها إشعال فتيل مثل هذه الحرب ، والتلاعب والتحكم فى مجرياتها ونتيجتها بما يناسب المصالح الأمريكية .

وفى الواقع ، فإن الصلة بين هذه اللعبة وبين صناعة السياسة الأمريكية ليست بعيدة بالصورة التى قد توحى بها الخلفية « الأكاديمية » للتمرين . فهناك من الأسباب مايدعو للاعتقاد بأن المبادرة بإجراء هذا التمرين قد جاءت من أعلى دوائر صنع السياسة . كذلك ، فإن كثيراً من المشاركين يشغلون مناصب كبرى فى الهيئات الحكومية الرئيسية : وكالة المخابرات المركزية ، المخابرات الحربية (البنتاجون) ، وزارة الخارجية ، هيئة الأركان المشتركة . وهؤلاء الأشخاص إنما يقومون بترجمة الاستراتيجية الكونية الأمريكية إلى خطط تنفيذية إقليمية . وفى هذه اللعبة ، كان يختبرون فكرة عامة فى ظروفها الإقليمية (وكانت هناك تمارين أخرى لاختبار نفس الموقف فى مناطق أخرى من العالم !!)

كيف إذن أصبحت هذه اللعبة من قبيل الممارسات السياسية الفعلية ؟ من الواضح أنها كانت من قبيل الاختبار لمبدأ استراتيجي ، وليس من قبيل خطط العمليات . وهذا واضح من حقيقة أنه في شهر يوليو ١٩٧٠ **الحقيقي** (وهو الموعد المفترض لنشوب الحرب ، في اللعبة !) ، لم تشهد بلدان المغرب العربي أي حشد كبير للأسلحة أو تصعيد للتوترات السياسية الداخلية . بل إن صيف ١٩٧٠ كان يشهد في الواقع ذروة الوفاق بين النظامين المغربي والجزائري . فقد اجتمع رئيسا الدولتين في تلمسان بالجزائر ، وتوصلا إلى تفاهم بشأن منازعات الحدود وتبادلا تعبيرات الصداقة والتعاون ووحدة الهدف . ولكن أيضاً ، وفي نفس ذلك الوقت . كان يجرى بالفعل زرع بذور الصراع في المستقبل !

فالسياسة الأمريكية كانت قد بدأت تساند المبادرة الدبلوماسية الأسبانية بشأن مسألة الصحراء . وكانت الجهود الأسبانية تستهدف شق وحدة بلدان المغرب العربي وتأليبها على بعضها البعض . ونجحت هذه الخطة من حيث الجوهر . وفي نفس الوقت ، بدأ صانعو السياسة الأمريكية عملية محسوبة بدقة لزعزعة الاستقرار في الساحة السياسية الداخلية في المغرب ــ وهي عملية كان هدفها الرئيسي يتمثل فيما يبدو في إضعاف (أو إسقاط !!) الحكم الملكي لصالح عناصر قومية عدوانية متطرفة داخل الجيش . وفي وقت ما ، تحدث مسئولون أمريكيون مع أحد الجنرالات المغاربة ... وتم التوصل إلى اتفاق ؛ وقام الجنرال بمحاولة انقلاب كبرى في صيف ١٩٧١ . وبعد عام واحد من ذلك ، وقعت محاولة انقلاب أخرى على يد عناصر من السلاح الجوي المغربي ، **انطلاقاً** من القاعدة الجوية ــ البحرية **الأمريكية** في القنيطرة . ورغم عدم نجاح أي من **محاولتي** الانقلاب إلا أنهما فرضتا ضغوطاً على النظام الملكي ، فراح ينتهج مواقف قومية **متطرفة أكثر** شراسة في الخارج تجاه جيرانه ، ويسعى بحماس أعظم لكسب رضا الأمريكيين .

وبعد ذلك ، وخاصة منذ العام الماضي (١٩٧٥) ، ازداد تكثيف التحركات الأمريكية لتصعيد الصراع . فقد زادت الحكومة الأمريكية من شحنات السلاح إلى المغرب بدرجة كبيرة . وامتلأت الصحف الأمريكية بالحديث عن تصاعد العداء والتوتر بين المغرب والجزائر ، وتزايد احتمالات الحرب . وراح المسئولون الأمريكيون يدلون بتصريحات لايمكنُ إلا أن تزيد من حدة التوتر . وإذا كان الجزء الظاهر من الحملة الأمريكية كبيراً بما فيه الكفاية ، فلابد أن الجزء « الخفي » أكبر وأوسع نطاقاً . وهكذا ، يجرى وضع « التمارين السياسية ــ العسكرية » موضع التطبيق !

وفي الحقيقة ، فإن اندلاع الحرب فعلاً إنما هو أمر ليس مهماً بدرجة كبيرة ــ فالأهم هو أنه تم خلق « موقف صراع » .. فجانب التضليل والتلاعب في التمرين قد أصبح حقيقة واقعة ومؤكدة !

ولكن في نفس الوقت ، فإن التمرين هو لعبة عبثية وغير معقولة في جوهرها وخاصة إذا ماحكمنا عليها بالمعايير التاريخية بعيدة المدى ... فهي تفترض درجة من القدرة على التحكم في

الأحداث يستحيل تحققها ، حتى بالنسبة لأقوى الأطراف . فحركة التاريخ المعقدة ، المليئة بالمنعطفات غير المتوقعة ، عادة ماتفند مثل هذه الخطط المتغطرسة المغرورة ، وكثيراً ماتفسدها بالكامل ... !!

وينتهى كلام جيم بول !

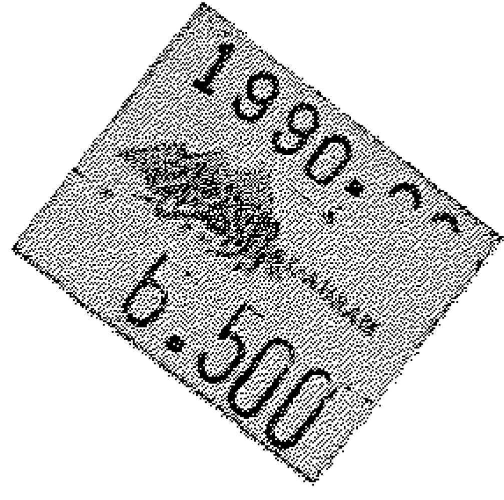
... إلا أنه يثير فى أذهاننا كثيراً من التساؤلات عن ذلك « الكونترول » ودوره فى كثير من الصراعات الإقليمية التى تشهدها منطقتنا وشرقنا الأوسط منذ سنوات .. وهى الصراعات التى لاتفعل سوى صرف الأنظار عن الصراع الأساسى والرئيسى : الصراع العربى الإسرائيلى — ولكن تلك رواية أخرى !!

وإيجازاً لما تقدم ، لانجد مانختتم به هذه الدراسة أفضل مما قال الأستاذ الأمريكى البروفيسير لامارشان أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلوريدا : « إن وكالة المخابرات المركزية ليست مجرد « مصنع للجواسيس » ، بل إنها مؤسسة سياسية تترك من خلال مختلف أنشطتها وأساليبها ، وبدرجات متفاوتة ، تترك تأثيراً بالغ السلبية على مسيرة تطور بلدان العالم الثالث ! » .

رقم الايداع : ١٩٩٠/٥١٠١



مدينة العاشر من رمضان المنطقة الصناعية A1
تليفون ٣٦٢٨٨١-٠١٥



الهدف
الشرق الأوسط !

هذا الكتاب كفيل بأن يمثل « مشكلة » لأى ناشر . ومنذ أن فكرنا فى نشر ترجمته ، واجهنا بالفعل العديد من المشكلات ؛ ولكننا قررنا المضى قدماً فيه .

فمع التسليم بأهميته وضرورة إطلاع القارىء المصرى والعربى عليه (لأسباب يفصلها المترجم فى مقدمته) ، كانت هناك أولاً مشكلة الحجم ، فلو ترجمناه كاملاً ، لزاد حجمه على الثمانمائة صفحة ؛ وهو ماكان سيرتفع بتكلفته (وسعره !) إلى مستوى غير معقول بالنسبة للقارىء ، وغير مقبول بالنسبة لنا كدار للنشر تحرص على ألا تثقل كاهل قارئها . ومن ثم كان الاكتفاء بترجمة ونشر كل مايتضمنه الكتاب عن بلدان الشرق الأوسط ، دون أن نحذف أو نتجاهل شيئاً .

ثم كانت هناك مشكلة الموضوع والتفصيلات ؛ فالكتاب دقيق وحساس ومليء بالأشواك .. فما أكثر صفحاته التى تتحدث عن الملوك والرؤساء العرب بطريقة لن ترضيهم بالقطع : فهذا عميل للمخابرات المركزية ، وذاك تتجسس عليه المخابرات المركزية .. هذا يعاقر الخمر ، وذاك يدخن الحشيش !!

وكان السؤال : هل ننشر مثل هذه التفاصيل ، أم نغفلها ونتغاضى عنها !؟ وهل نشرنا لها يعنى بالضرورة أنها حقيقية ، وأننا نوافق عليه !؟

وفى النهاية ، إستقر الرأى على نشر هذه التفاصيل كما هى ، كما وردت فى النص الأصلى للكتاب « الحجاب » . فمنذ نشر هذا الكتاب بالانجليزية فى أواخر عام ١٩٨٧ ، لم تعد هذه التفاصيل سراً على الاطلاق ؛ فقد قرأها الملايين فى أنحاء العالم ـــ وبقى فقط أن يقرأها « أصحاب الشأن » ، وهم القراء المصريون والعرب !

وهكذا ، لانملك إلا أن نذكر القارىء ـــ على طريقة بعض الصحف ! ـــ بأن الأراء الواردة فى النص المترجم لاتعبر إلا عن صاحبها ؛ ولافضل لنا فيها سوى الترجمة والنشر .. وكما قيل ـــ فان « ناقل الكفر ليس بكافر !! »